



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الادارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

دور سياسات الانفاق العام في الحد من هشاشة المالية العامة في العراق

اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء وهي جزء من

متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

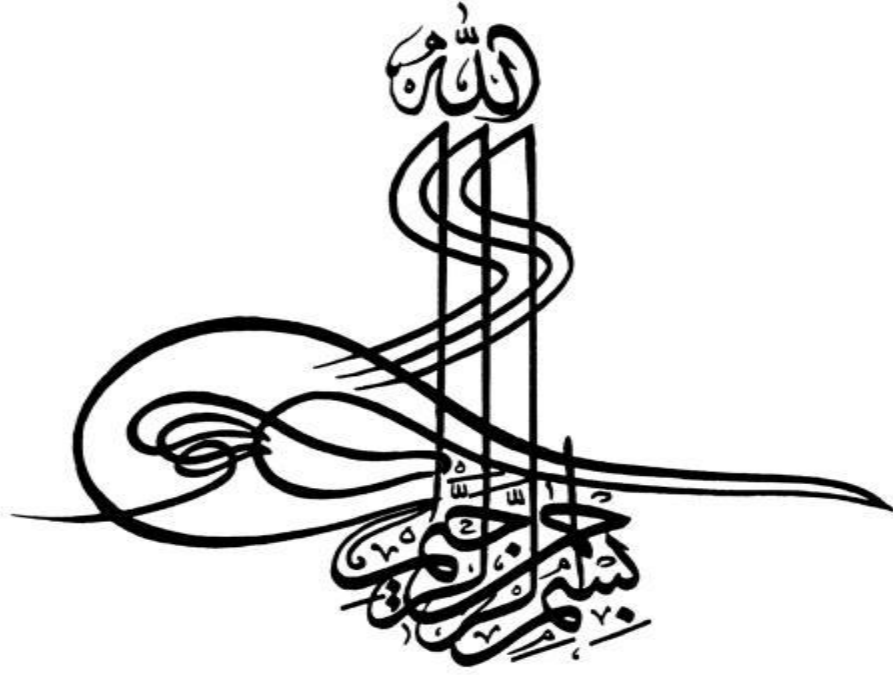
تقدم بها

عباس جواد احمد كشمش

بإشراف

الاستاذ الدكتور

هاشم مرزوك علي الشمري



﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ  
يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الفرقان الآية (67)

## إقرار المشرف

أشهد ان إعداد إطروحة الدكتوراه الموسومة ب(دور سياسات الانفاق العام في الحد من هشاشة المالية العامة في العراق) والتي تقدم بها طالب الدكتوراه (عباس جواد احمد كشمش)، قد جرت تحت اشرافي في قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

  
المشرف: أ.د هاشم مرزوك علي الشمري

2026/ /

## توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية السيد المشرف أشرح الاطروحة للمناقشة)

  
أ.د حطير عباس حسين الوائلي

رئيس القسم

2026/ /

## إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على إطروحة الدكتوراه الموسومة ب(دور سياسات الانفاق العام في الحد من هشاشة المالية العامة في العراق) والتي تقدم بها طالب الدكتوراه (عباس جواد احمد كشمش)، أرشح هذه الاطروحة للمناقشة.



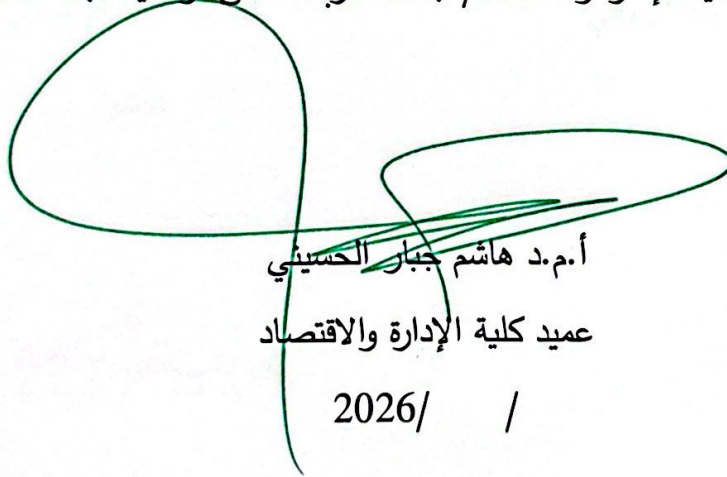
أ.م.د حيدر عباس الجنابي

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

2026/ /

## مصادقة مجلس الكلية

(صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة))



أ.م.د هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

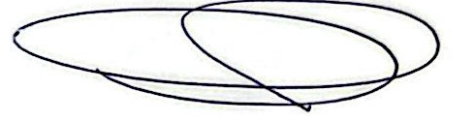
2026/ /

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة الموقعون ادناه اننا إطلعنا على إطروحة الدكتوراه الموسومة ب(دور سياسات الانفاق العام في الحد من هشاشة المالية العامة في العراق) والتي تقدم بها طالب الدكتوراه (عباس جواد احمد كشمش)، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ووجدنا بانها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً).



أ.د. عماد محمد علي عبد اللطيف  
عضواً




أ.د. حسين ديكان درويش  
رئيساً



أ.د. سلام كاظم شاني الفتلاوي  
عضواً



أ.د. عمار محمود حميد الربيعي  
عضواً



أ.د. هاشم مرزوك علي الشمري  
عضواً ومشرفاً



أ.م.د. نمارق قاسم حسين  
عضواً

## إقرار الخبير اللغوي

أقر بان الاطروحة الموسومة ب(دور سياسات الانفاق العام في الحد من هشاشة المالية العامة في العراق) والعائدة لطالب الدكتوراه (عباس جواد احمد)، من قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم وخالي من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.



ا.د محمد عبد الرسول جاسم

جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية

2026/1/

## الإهداء

إلى: صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستير؛  
فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي  
(والدي الحبيب)، أطال الله تعالى في عمره.  
إلى: من وضعني على طريق الحياة، وجعلني رابط الجأش،  
وراعني حتى صرت كبيراً  
(أمي الغالية)، حفظها الله تعالى.  
إلى: إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في تذليل الكثير من  
الصعاب.

إلى زوجتي الغالية وولدي امير  
إلى: أساتيدي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مديد العون لي  
أهدي إليكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم.  
داعياً المولى - عز وجل - أن يطيل في أعماركم، ويرزقكم بالخيرات

الباحث

# الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين  
سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين ومن تبعهم بإحسان إلى  
يوم الدين، وبعد...

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله  
الحمد أولاً وآخرًا.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه المدة، وفي  
مقدمتهم أستاذي المشرف على أطروحة الدكتوراه، الأستاذ الدكتور هاشم  
مرزوك علي الشمري على ما أسداه الي من نصائح وارشادات كانت بمثابة  
النبراس المنير في كل خطواتي. كما أتقدم بالشكر والتقدير والاحترام للسادة  
الأفاضل في لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة الاطروحة وعلى  
ما أبدوه من ملاحظات قيمة بما يثري هذه الاطروحة. كما ان شكري موجه  
الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، وبالخصوص أساتيذي  
الافاضل في قسم الاقتصاد على ارشاداتهم القيمة طوال مدة الدراسة.  
واتقدم بالشكر والامتنان الى الأمانة العامة للعبة العباسية المقدسة، الذين  
كان لهم الفضل الكبير في انجاز هذه الاطروحة.

الباحث

تناول هذا البحث التعرف على كل من السياسات الانفاق العام والاثار الاقتصادية لها والتعرف على دور سياسات الانفاق العام في معالجة المشاكل والأزمات الاقتصادية وبيان هشاشة المالية العامة وأسبابها ومؤشراتها وطرق معالجتها والحد منها، وكذلك تحليل تطور الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في العراق وتطور مؤشرات هشاشة المالية العامة في العراق خلال المدة 2003-2023. على فرضية أن النظام المالي العراقي، كونه اقتصاداً ريعياً، يعاني من اختلالات هيكلية مزمنة تقامت بفعل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتقلباتها.

تسعى الدراسة إلى بيان طبيعة الإنفاق العام (استهلاكياً كان أم استثمارياً) ودوره مسار هشاشة المالية العامة، ولتحقيق هذا الهدف، تم تحديد الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري كمتغيرات مستقلة رئيسية، بينما تم قياس الهشاشة المالية بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي شملت على: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة، نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتمت الاستعانة بالنماذج القياسية الحديثة (نموذج الانحدار الخطي للإبطاء الموزع ARDL) لاختبار العلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصيرة وطويل. وقد خلصت النتائج الى تبين آثار الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري على مؤشرات هشاشة المالية العامة.

وخرج البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات، منها أن الهيكلية الحالية للإنفاق العام في العراق، التي تميل بشكل كبير نحو الجانب الاستهلاكي لا تعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد على مصادر ناضبة للإيرادات مما يعزز هشاشة المالية العامة وفي ظل الظروف الحالية يحتاج العراق إلى إصلاحات جذرية في إدارة الإنفاق العام لضمان استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

**الكلمات المفتاحية:** الانفاق العام، هشاشة المالية العامة، الاقتصاد العراقي

قائمة المحتويات	
الصفحة	الموضوع
ا	الآية الكريمة
ب	الإهداء
ت	الشكر
ث	المستخلص
ج	قائمة المحتويات
د	قائمة الجداول
ر	قائمة الأشكال البيانية
1	المقدمة
5	الدراسات السابقة
67-7	الفصل اول// الإطار النظري للإنفاق العام والهشاشة المالية والعلاقة بينهما
8	تمهيد
9	المبحث الأول / الانفاق العام
9	المطلب الأول: مفهوم الانفاق العام
10	المطلب الثاني: تطور الانفاق العام في الفكر الاقتصادي
16	المطلب الثالث: عناصر للإنفاق العام
17	المطلب الرابع: وسائل تمويل الانفاق العام
22	المطلب الخامس: ظاهرة تزايد الانفاق العام
28	المطلب السادس: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام
32	المبحث الثاني/ الإطار النظري والمفاهيمي لهشاشة المالية العامة
42	المطلب الأول: مفهوم هشاشة المالية العامة

35	المطلب الثاني: أسباب هشاشة المالية العامة
45	المطلب الثالث: مراحل هشاشة المالية العامة
52	المطلب الرابع: مؤشرات هشاشة المالية العامة
57	المبحث الثالث/ التأسيس النظري لدور الإنفاق العام في الحد من هشاشة المالية العامة
57	المطلب الاول: دور سياسات الإنفاق العام في مؤشرات هشاشة المالية العامة
61	المطلب الثاني: السياسات المقترحة لتقليل تأثير الإنفاق العام في هشاشة المالية العامة
115-68	الفصل الثاني// الانفاق العام ودوره في مؤشرات الهشاشة المالية في العراق
69	تمهيد
70	المبحث الاول/ تحليل سياسات الانفاق العام في العراق
71	المطلب الاول: تحليل الانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2003-2023)
77	المطلب الثاني: التوزيع الزمني للإنفاق العام للمدة (2003-2023)
84	المبحث الثاني/ تحليل هشاشة المالية العامة في العراق
84	المطلب الاول: العوامل المؤدية إلى هشاشة المالية العامة في العراق
87	المطلب الثاني: تأثير هشاشة المالية العامة على الاقتصاد العراقي
97	المطلب الثالث: مؤشرات هشاشة المالية العامة في العراق
163-116	الفصل الثالث// قياس وتحليل دور سياسات الانفاق العام في هشاشة المالية العامة في العراق
117	تمهيد
118	المبحث الأول/ الإطار النظري للاختبارات القياسية المستخدمة
118	المطلب الاول: السلاسل الزمنية الاقتصادية
123	المطلب الثاني: إنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)
124	المطلب الثالث: اختبار الحدود

125	المطلب الرابع: اختبارات جودة الإنموذج
126	المطلب الخامس: اختبارات المشاكل التشخيصية للإنموذج
127	المطلب السادس: توصيف الإنموذج
130	المبحث الثاني/ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
132	المبحث الثالث/ نتائج اختبار دور سياسات الانفاق العام في مؤشرات مختارة لهشاشة المالية العامة في العراق خلال المدة (2003-2023)
132	المطلب الأول: دالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي
140	المطلب الثاني: دالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي
148	المطلب ثالث: دالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة
156	المطلب الرابع: دالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي
164	الاستنتاجات
167	التوصيات
168	المصادر

قائمة الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	ت
73	تطور الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري بالأسعار الجارية في العراق للمدة من (2003 - 2023)	1
81	التوزيع الزمني للإنفاق العام خلال السنة المالية بالأسعار الجارية في العراق للمدة من (2003 - 2023)	2
99	تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003-2023)	3
103	تطور نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003-2023)	4
106	تطور نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة في العراق خلال المدة (2003-2023)	5
109	تطور نسبة الانفاق العام ومكوناته الرئيسية إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2003 - 2023)	6
113	تطور نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق العام في العراق خلال المدة (2003-2023)	7
127	تصنيف وترميز متغيرات البحث	8
131	اختبار (ADF) للمستوى والفروق الاولى	9
132	نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	10
134	نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	11
134	الارتباط الذاتي للبقايا لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	12
135	اختبار عدم تجانس التباين للبقايا لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	13
138	نتائج تقدير الإنموذج قصير الاجل لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	14
139	نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	15
140	نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي	16

142	نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي	17
142	الارتباط الذاتي للبواقي لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي	18
143	اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي	19
146	نتائج تقدير الإنموذج قصير الاجل لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي	20
147	نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي	21
148	نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	22
150	نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	23
150	الارتباط الذاتي للبواقي لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	24
151	اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	25
154	نتائج تقدير الإنموذج قصير الاجل لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	26
155	نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	27
156	نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	28
158	نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	29
158	الارتباط الذاتي للبواقي لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	30
159	اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	31
162	نتائج تقدير الإنموذج قصير الاجل لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	32
163	نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	33

قائمة الاشكال البيانية		
الصفحة	عنوان الشكل	ت
77	تطور الانفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي بالأسعار الجارية في العراق للمدة من (2003 - 2023)	1
83	التوزيع الزمني للإنفاق العام خلال السنة المالية بالأسعار الجارية في العراق للمدة من (2003 - 2023)	2
102	تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003-2023)	3
104	تطور نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003-2023)	4
108	تطور نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة في العراق خلال المدة (2003-2023)	5
112	تطور نسبة الانفاق العام ومكوناته الرئيسية إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق	6
115	تطور نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق العام في العراق خلال المدة (2003-2023)	7
133	اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	8
135	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	9
136	اختبار تقييم دقة التنبؤ لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	10
137	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	11
137	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	12
141	اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي	13
143	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي	14
144	اختبار تقييم دقة التنبؤ لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي	15
145	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي	16
145	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي	17

149	اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	18
151	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	19
152	اختبار تقييم دقة التنبؤ لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	20
153	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	21
153	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	22
157	اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي	23
159	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	24
160	اختبار تقييم دقة التنبؤ لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي	25
161	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	26
161	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	27

# المقدمة

## المقدمة

تعد سياسات الإنفاق العام من أدوات السياسة المالية المؤثرة في الاقتصاد لما لها من دور حيوي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وفي ظل الازمات الاقتصادية العالمية التي عصفت بالاقتصادات فقد أفرزت مشكلات اقتصادية معقدة مثل الركود والبطالة والتضخم أدت الى نشوء نظريات اقتصادية متنوعة من مختلف المدارس الفكرية بهدف معالجة هذه المشكلات باستخدام أدوات السياسة المالية ومنها سياسات الإنفاق العام، اذ تتبنى الدول سياسات إنفاقية تهدف إلى تعزيز البنية التحتية والخدمات العامة، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الفئات المختلفة من افراد المجتمع

.وفي العراق، تعاني المالية العامة من هشاشة كبيرة تجعلها محدودة الفاعلية لمواجهة الازمات الاقتصادية، وتكون هذه الهشاشة ناجمة عن عدة عوامل، من بينها سوء إدارة الإنفاق العام والفساد والتحديات الأمنية والسياسية على الرغم من الثروة النفطية الكبيرة التي يتمتع بها العراق، إلا أن الاعتماد المفرط في النفقات العامة على الإيرادات النفطية وغياب التنوع الاقتصادي أسهما في تعميق هذه الهشاشة، اذ تسبب السياسات الإنفاقية غير الفعالة في تفاقم مشكلات المالية العامة وزيادة العجز المالي، وضعف الاقتصاد في مواجهة الازمات. إذ أدت السياسات الإنفاقية غير الرشيدة إلى تفاقم الأزمات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي. وتكمن المشكلة في غياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد والافتقار إلى التخطيط المالي السليم، مما أثر على النمو الاقتصادي وزاد من معدلات البطالة والفقر. كما أن السياسات الإنفاقية لم تكن كافية لتحقيق العدالة الاجتماعية أو تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

## اهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في ضوء التركيز على الدور الحيوي الذي تؤديه سياسات الإنفاق العام في تشكيل بنية المالية العامة، خاصة في حالة العراق. وكذلك الكشف عن العوامل التي تسهم في الحد هشاشة المالية العامة، فضلاً عن مخاطر الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية بصورة كبيرة لتمويل الإنفاق العام، وبذلك يسعى البحث بتقديم مقترحات اصلاحية ذات أهمية لترشيد الإنفاق العام وتعزيز كفاءته وتنوع مصادر الدخل من اجل معالجة هشاشة المالية العامة.

## مشكلة البحث

إنَّ ضعف التنسيق بين الانفاق الجاري والاستثماري وضعف اليات الرقابة والشفافية في الانفاق العام أسهمَ في ضياع وهدر الموارد المالية، مما جعل المالية العامة أكثر عرضة للتقلبات الدورية والاضطرابات الاقتصادية، وهذا الاختلال في هيكل الانفاق العام أدى الى تعميق هشاشة المالية العامة عبر تنامي الدين العام، ضعف كفاءة الانفاق العام، تقادم العجز، محدودية مصادر الدخل، ويمكن بيان المشكلة في التساؤل الرئيس الاتي: ما هو إسهام الانفاق العام في تعميق هشاشة المالية العامة في العراق.

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركزية مفادها إن ارتفاع مستويات الانفاق العام وخاصةً الجاري منه لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية دون مراعات الكفاءة في تخصيص الانفاق والرقابة عليه ادى الى زيادة هشاشة المالية العامة في الاقتصاد العراقي من خلال تقادم الدين العام واتساع عجز الموازنة العامة.

## هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الاساس المعرفي للإنفاق العام وانواعه والتعرض بالتحليل لاتجاهات الانفاق العام في العراق عبر متابعة تطورات الانفاق العام، بشقيه الجاري والاستثماري، خلال المدة (2003-2023)، ومدى اقترانه ببعض مؤشرات هشاشة المالية العامة خلال المدة المذكورة. واخيرا الاستعانة بالنماذج القياسية الحديثة (إنموذج الانحدار الخطي للإبطاء الموزع ARDL) لاختبار العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل بين الانفاق العام الجاري مع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة ونسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام خلال الامد القصير والطويل. والخروج بجملة من الاستنتاجات والتوصيات التي قد تساعد صانع القرار في المستقبل.

## حدود البحث:

الحدود الزمانية: تم اعتماد سلسلة زمنية امدها (21) سنة للمدة (2003-2023)، واما البيانات المستخدمة في الجانب القياسي بيانات نصف سنوية في العراق.

الحدود المكانية: بيانات هيكل الاقتصاد العراقي ذات العلاقة بمتغيرات البحث.

**منهجية البحث:**

استخدم كلا المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في جوانب البحث:

المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال تكوين النماذج والفرضيات بالاستناد إلى مجموعة من الحقائق المعروفة باستخدام التحليل المنطقي لها. وكما هو مبين في الجانب النظري من البحث.

المنهج الاستقرائي: تم استخدام المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من البحث من خلال استخدام البيانات الفعلية كأساس للتعميم، وقد تم التوصل إلى النماذج الخاصة بالبحث باستخدام طرق الاحصاء والقياس الاقتصادي.

**هيكلية البحث:**

سعيًا لتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول، تناول الاول الإطار النظري للإنفاق العام وهشاشة المالية العامة والعلاقة بينهما وكان بثلاثة مباحث، اختص الاول بعرض مفهوم الانفاق العام، اما المبحث الثاني فقد ناقش هشاشة المالية العامة في الاقتصاد،

اما الفصل الثاني فقد تناول تحليل اتجاه الانفاق العام ودوره في الاقتصاد العراقي وجاء بثلاث مباحث، تناول الاول تطورات الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في العراق خلال المدة (2003-2023). فيما عرض المبحث الثاني واقع هشاشة المالية العامة في العراق، اما المبحث الثالث فتطرق الى طبيعة العلاقة بين الانفاق العام، الجاري والاستثماري مع مؤشرات مختارة للهشاشة المالية العامة في العراق خلال المدة المذكورة.

واخيرا، كرس الفصل الثالث لقياس وتحليل العلاقة بين معدلات نمو الانفاق العام الجاري والانفاق العام الاستثماري ومؤشرات هشاشة المالية العامة في العراق، وجاء بثلاث مباحث، تناول الاول الإطار النظري لإنموذج (ARDL)، اما المبحث الثاني تطرق الى اختبار استقرارية النموذج القياسي، في حين عرض المبحث الثالث نتائج تقدير العلاقة بين معدلات نمو الانفاق العام الجاري والاستثماري مع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة ونسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2003-2023). واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: دراسة (أحمد محمد الخالدي، 2020)، بعنوان "تقييم سياسات الإنفاق العام وأثرها على الاستدامة المالية في العراق"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية:

هدف هذه الدراسة الى تقييم مدى تأثير سياسات الإنفاق العام على الاستدامة المالية في العراق للفترة (2004-2019) وعلى مدى (16) عام، وقد اعتمد الباحث الانفاق العام بأنواعه كمتغيرات مستقلة، فيما اعتمد الاستدامة المالية (مقاسة من خلال مؤشرات العجز المالي والدين العام ونسبة الإنفاق للإيرادات) كمتغير تابع. وان الباحث استخدم نموذج (ARDL) لتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستدامة المالية على المدى القصير والطويل، وتوصلت الدراسة الى ان العراق بحاجة إلى إصلاحات جذرية في إدارة الإنفاق العام لتحقيق الاستدامة المالية.

ثانياً: دراسة (إيلي حسن، 2019)، بعنوان "أثر سياسات الإنفاق العام على الاستقرار المالي: دراسة مقارنة بين العراق والأردن"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل تأثير سياسات الإنفاق العام في الاستقرار المالي في العراق والأردن للفترة (2000-2018). على مدى (19) عام باعتماد حجم الإنفاق العام وسياساته كمتغيرات مستقلة، الاستقرار المالي كمتغير تابع، وكانت عينة الدراسة مقارنة هذه المتغيرات في الاقتصاد العراقي والأردني، وقد استعان الباحث بنموذج القياسي المستخدم: تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (OLS) بالإضافة إلى نموذج المقارنة بين البلدان باستخدام الأساليب الوصفية والتحليلية للمقارنة بين الدولتين، وتوصلت الدراسة الى نتائج مفادها ان العراق يعاني من ضعف في الاستقرار المالي بسبب السياسات الإنفاقية غير المدروسة والاعتماد على الإيرادات النفطية، بينما الأردن أظهر استقراراً نسبياً أكبر.

ثالثاً: دراسة (سامي جاسم، 2017)، بعنوان: "تأثير الإنفاق العام على العجز المالي في العراق: تحليل للفترة 2003-2016"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الموصل:

هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والعجز المالي في العراق خلال المدة (2003-2016) وعلى مدى (14) عام وقد اعتمد الباحث الإنفاق الحكومي الكلي كمتغير مستقل للدراسة والعجز المالي متغير تابع، وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (OLS) لتحليل البيانات ومعرفة العلاقة بين الإنفاق العام والعجز المالي. وتوصلت الدراسة الى ان الزيادة في الإنفاق العام دون زيادة موازية في الإيرادات أدت إلى تفاقم العجز المالي وزيادة هشاشة المالية العامة.

### الفرق بين الدراسات السابقة وهذا البحث:

ان هذا البحث اختص بالبحث عن دور سياسات الانفاق العام وتطورها خلال فترة الدراسة ودورها في هشاشة المالية العامة، واخذ البحث الاقتصاد العراقي حالة دراسية خلال المدة (2003-2023) وقد تطرق البحث الى تحليل تطور الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري خلال مدة الدراسة، وبيان واقع هشاشة المالية العامة من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية تعبر عنها، وفي نهاية البحث اختبرت البيانات قياسياً باستخدام نموذج (ARDL) لتأكيد طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث.

## الفصل الاول

# الإطار النظري والمفاهيمي للأنفاق العام وهشاشة المالية العامة والعلاقة بينهما

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأنفاق العام

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لهشاشة المالية العامة

المبحث الثالث: التأسيس النظري لدور الانفاق العام في هشاشة المالية العامة

## تمهيد

يعدّ الإنفاق العام أداة أساسية تعتمد عليها الحكومات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، من خلال دعم النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل معدلات البطالة، وتحسين مستوى الخدمات العامة، إلى جانب المساهمة في ضبط معدلات التضخم وتحقيق التوازن الاقتصادي. كما يسهم في تطوير البنية التحتية وتحفيز الاستثمارات ودعم القطاعات الحيوية وتعزيز دور القطاع الخاص بما يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد.

وتستخدم الحكومات الإنفاق العام ضمن السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي إلا أن العديد من الاقتصادات تواجه تحدي هشاشة المالية العامة والتي تعبر عن عدم قدرة المالية العامة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية بسبب اختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات وتزايد الدين العام والاعتماد على مصادر إيرادات محدودة. ومن ثم، تبرز أهمية تبني سياسات مالية ونقدية فعّالة، وتحسين الإدارة المالية، وتنوع مصادر الإيرادات لتحقيق الاستقرار المالي ونمو اقتصادي مستدام.

وبناءً على ما تقدم فقد تم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث وكما يلي:

### المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق العام

### المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لهشاشة المالية العامة

### المبحث الثالث: التأصيل النظري لدور الإنفاق العام في هشاشة المالية العامة

## المبحث الأول

### الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق العام

#### المطلب الأول: مفهوم الانفاق العام

يعرف الانفاق العام بأنه مبلغ من النقود تتفقه الدولة او احد هيئاتها العامة لغرض تحقيق نفع عام (1)، ويعرف ايضاً بأنه مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام (2)، ويعرف الانفاق العام بأنه بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل ومن أمثلتها الانفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية (3)، وكذلك يعرف على أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى المؤسسات العامة بهدف اشباع حاجة عامة (4).

ان النفقات العامة تتخذ غالباً طابعاً نقدياً وتتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الانتاجية من سلع وخدمات وعلى سلع جارية تحتاجها للقيام بنشاطاتها كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والانفاق على الجيش وقوات الأمن والانفاق على الخدمات والمرافق العامة. إذ أنها تتم في صورة تدفقات نقدية غالباً وقد تم أحلال الأسلوب النقدي محل الأسلوب العيني للدفع في جميع المعاملات الحكومية من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأيضاً عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب فضلاً عن سهولة مراقبته (5).

كما يعد اشتراط صدور الانفاق من جهة عامة ركناً أساسياً من أركان الانفاق العام، إذ يدخل في إطار الأنفاق العام كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة مثل

(1) سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، ط 1، بغداد، العراق، 2011، ص 56.

(2) طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 1991، ص 17.

(3) Deepa Shree and Vanita Agarwal " Macroeconomics " Tata McGraw-Hill publishing, 2007, p21.

(4) فيصل فخري مرار، عدنان الهندي، مبادئ الادارة المالية العامة واقتصادياتها، المطبعة الأردنية، الأردن، 1980،

(5) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط 2، دار المسيرة، الاردن، 2010، ص 106.

الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة والمشروعات العامة، ويعد من قبيل الإنفاق العام ما تتفقه الدولة لتقديم خدمات عامة وبناء المشاريع الاقتصادية ذات الصلة التجارية<sup>(1)</sup>.

ومن أجل أن تكون النفقة عامة يجب أن تؤدي إلى إشباع الحاجات العامة، ومن ثمَّ فإنَّ نقدية الإنفاق العام وصفة القائم بالإنفاق لا تكفي لتحقيق النفقة العامة وإنما يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أن تتفق حصيلة الإيرادات العامة لسداد الحاجة العامة المؤدية إلى تحقيق المنفعة العامة. ومن ثمَّ فإنَّ المؤسسات والادارات الحكومية لم تنشأ لمنفعة فرد أو طائفة من الافراد وإنما أنشئت لسد حاجة عامة، وان الاموال العامة هي إحدى الوسائل التي تستخدمها هذه الجهات لبلوغ هذه الغاية وكل ما يخرج من هذا المال يجب أن ينفق لتحقيق المنفعة العامة او إشباع حاجة عامة<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

كان تطور الفكر الاقتصادي مؤثراً بشكل كبير على تطور حجم الإنفاق وأهميته كأداة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، إذ نجد أن الإنفاق العام زاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من جهة ولزيادة أهمية السياسة المالية وفعاليتها كسياسة اقتصادية من جهة أخرى.

وقد زاد الإدراك بأن الدولة تؤدي دوراً كبيراً في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، خاصة مع عجز آلية السوق عن الحفاظ على التوازن الاقتصادي وكذلك الخروج التلقائي من الأزمات التي تضرب الاقتصاد من وقت إلى آخر، وهكذا برزت السياسة المالية التي تعبر عن تدخل واضح وجلي للدولة في إدارة الاقتصاد كأهم السياسات الاقتصادية الفعالة في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومن خلالها برزت النفقات العامة في ظل تزايد الاتجاه نحو تطبيق هذه السياسة كأهم أداة من أدوات السياسة المالية وذلك في كونها أداة لتنظيم، توجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي، إذ إنَّ نطاقها يشمل حركة السلع والخدمات

(1) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، ط 1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 102.

(2) عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، ط 2، اراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 42.

وكذلك إنشاء البنى التحتية من جهة، وقيام المعاملات وعمليات الإنتاج من جهة أخرى<sup>(1)</sup>، وفيما يلي توضيح لتطور الفكر الاقتصادي حول النفقات العامة على الشكل الآتي:

### أولاً: تطور النفقات العامة في ضوء تطور دور الدولة في التدخل بالاقتصاد

لقد مر موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بمراحل عديدة، كانت نتاجاً لتطور الفكر الاقتصادي عموماً والفكر المالي خصوصاً، ومع تزايد الأزمات كالتضخم، الركود والانكماش وتشعب العلاقات الاقتصادية وعجز آلية السوق من تصحيح الأوضاع إضافة إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بالنشاط الاجتماعي، كلها عوامل أسهمت في مراجعة الدور الذي تؤديه الدولة في الاقتصاد<sup>(2)</sup>. ويرتبط تطور النفقات العامة بتطور دور الدولة في الاقتصاد، كونها تشكل السمة الغالبة في المالية العامة للدولة والمحددة لحجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية وعلى هذا الأساس يبرز تطور النفقات العامة مصاحباً للأشكال التي مرت عليها الدولة وصولاً إلى وقتنا الحاضر وكما يلي:

#### 1- النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة

يُعد موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم، خاصة وأن التاريخ الاقتصادي يشهد على أن المجتمعات منذ القدم كانت تقوم على أساس حرية الأفراد والملكية الخاصة التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي، واقتصار دور الدولة فقط على توفير الجو المناسب لنشاط الأفراد بتوفير الأمن وحماية الممتلكات، وهذا ما زاد تطوره مع تزايد التقلبات الاقتصادية وبروز ظواهر اقتصادية جديدة، إذ لم يشهد الفكر الاقتصادي تقلبات حادة كتلك التي شهدتها دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فانطلاقاً من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في ثرواتها من الذهب والمعادن النفيسة الأخرى والذي يقوم على أساس تعظيم الصادرات والحد من الواردات لهذا كان لا مناص من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من الذهب والمعادن الثمينة وذلك بإشرافها على إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف المناسبة التي من شأنها تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري<sup>(3)</sup>. لكن ومع ازدهار التجارة الدولية وتطور المعاملات التجارية والأرباح المحققة، ظهرت الحاجة

(1) Richard Bonney, systems economies et finances appliques, press Universitaro de France, France, 1996, p399.

(2) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998، ص 98.

(3) عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية طباعة

نشر توزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 39.

إلى التخلي عن القيود الحكومية والتطلع للحرية الاقتصادية خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ كانت تظهر المعالم الأولى لبداية فكر جديد يقوم على أساس الحرية الاقتصادية وتعظيم المصلحة الخاصة، وأثناء ذلك ساد مفهوم الدولة الحارسة التي ينحصر نشاطها في توفير الأمن والعدالة، حماية الحدود وتقديم بعض الخدمات والمشروعات العامة في مجال المواصلات والتعليم<sup>(1)</sup>.

ورغم ما جاء به آدم سميث<sup>(2)</sup> في موضوع النفقات العامة، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام فكره على مبدأ "الايدولوجية الفردية" أي على أساس السماح للأفراد بتعظيم منافعهم الخاصة، واقتصار دور الدولة على توفير وتهيئة الظروف المناسبة لنشاط الأفراد، بتوفير الأمن والحماية وتحقيق العدالة وإقامة بعض المشاريع المساعدة أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

ولم يختلف دافيد ريكاردو<sup>(3)</sup> في فكره المالي عن ما جاء به آدم سميث<sup>(2)</sup>، وحافظ على نفس الإطار الذي قام عليه الفكر الكلاسيكي من قبل آدم سميث، بل زاد عليه وأظهر على أن النفقات العامة التي تمثل الشكل الغالب لتدخل الدولة دائما ما تكون على حساب الإنفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع، أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا، كما أظهر أن باقي أنواع النفقات العامة كنفقات الحروب والعدالة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ورؤوس الأموال، كونها تمول بالاقتراع من دخول الأفراد والمنتجين، ولهذا وجب الحد منها بأكبر قدر ممكن لأنه لا يمكن التخلي عنها كونها نفقات ضرورية<sup>(3)</sup>.

أما "جون ستيوارت ميل" فكان أشد حزما، إذ يُعد أن الفرد وحده هو الذي يستطيع المحافظة على مصالحه وتنظيم شؤونه، ومن ثم فهو يرى عدم جدوى تدخل الدولة في شؤون الأفراد، إلا في ضوء

(1) عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في

البلدان العربية - طبعة أولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص 22، 23

(2) حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007، ص 200.

(3) علي أحمد الكعبي، "سياسات الإنفاق العام وتأثيرها على الاقتصاد الوطني"، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2020، ص 55.

إصدار القوانين والأنظمة التي تحمي ممتلكاتهم وإنتاجهم، فضلا عن تدخلها لمنع الأفراد من التهريب وإجبارهم على تنفيذ تعاقدهم، وهو بذلك يضع أدنى درجات التدخل الحكومي في الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

في ضوء ما سبق، يتضح لنا النطاق الضيق الذي تنصب فيه النفقات العامة. فقد عدت هذه النفقات حيادية، حيث لا يُلاحظ لها تأثير إنتاجي على النشاط الاقتصادي، بل تعد مجرد استهلاك لدخل الجمهور. وتتعلق هذه النفقات بأنشطة غير مربحة، مثل توفير الأمن وحماية الحدود وتحقيق العدالة، في حين يُفترض أن الأنشطة الربحية تكون مسؤولة القطاع الخاص بالدرجة الأولى. ورغم وجود بعض الاستثناءات، فإن ذلك لم يمنع من عدّ النفقات العامة حيادية في إطار الدولة الحارسة.

## 2- النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة

جاءت أزمة الكساد الكبير سنة (1929) لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ولتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء مفهوم "الدولة الحارسة"، إذ أبرزت هذه الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم، وأن الاختلالات فيه تكون عرضية فقط ويتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقا من فكرة اليد الخفية " لـ آدم سميث".

فالفكر الكلاسيكي أصبح غير مجد نظرا لجموده من جهة، ولتجاهله للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تميز دولة عن أخرى من جهة ثانية، وهو ما أدى بالفكر الاقتصادي إلى التحول والخروج عن مفهوم الدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي إلى مفهوم آخر لدور الدولة في الاقتصاد يسمح لها بالتدخل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وكان هذا نتاجا لأفكار المدرسة الكينزية التي تزعمها الاقتصادي الإنجليزي "جون ماينرد كينز" في ثلاثينيات القرن العشرين، الذي ألغى صحة ما جاء به التقليديون من قبله، سواء كانوا كلاسيك أو نيو كلاسيك فيما يخص وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ومبدأ " العرض يخلق الطلب أبرز كينز" أن أزمة (1929) هي أزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي انطلاقا من أن الطلب يخلق العرض وليس العكس، وأن الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي عن طريق الإنفاق العام، باعتباره المضخة التي تنشط

(1) ناصر حسين العبيدي، "المالية العامة والسياسات الاقتصادية"، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2018، ص 102.

دورة النشاط الاقتصادي، ومن هنا يبرز لنا مدى تأثير هذا التحول في الفكر الاقتصادي بالنسبة لدور الدولة في الاقتصاد على مفهوم النفقة العامة (1).

اذ شهدت النفقات العامة تطوراً ملحوظاً مع تزايد دور الدولة وتوسع وظائفها. فبعد أن كانت تقتصر في الفكر التقليدي على الإنفاق في المجالات الأمنية والإدارية، أصبحت اليوم أداة فعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع تزايد الحاجات العامة وتعددتها. هذا التحول جاء نتيجة انتقال الدولة من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية، إذ أصبحت النفقات العامة تسبق الإيرادات من حيث الأهمية، ولم يعد العجز المالي مرفوضاً ما دام يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي.

ومع هذا التغيير، لم تعد النفقات العامة مجرد أعباء مالية، بل تحولت إلى وسيلة تؤثر بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي، كما أشار "كينز"، فهي ترفع من مستوى الطلب الكلي، وتدفع نحو زيادة الإنتاج والتشغيل والدخل القومي. وبذلك، لم يعد التركيز منصباً فقط على استقرار الأسعار كما في الفكر التقليدي، بل اتجه نحو دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، ما زاد من أهميته وأهمية تصنيفه وتحليله في الفكر الاقتصادي الحديث.

### 3- النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة

إنّ ظهور مبادئ الفكر الاشتراكي بعد نشوب الثورة الروسية سنة 1917 من جهة ، وتعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مست العديد من المجتمعات الرأسمالية في بداية القرن العشرين من جهة أخرى، أدى إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة بجعلها المقرر الرئيس لأي نشاط اقتصادي يهدف الى الحد من تعاضم المصلحة الخاصة للأفراد على حساب المصلحة العامة للمجتمع، إذ لم يعد يقتصر دورها على مجرد التدخل للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات الاقتصادية، وإنما امتد إلى العمل على المشاركة بصفة ثابتة ومستمرة في النشاط الاقتصادي واستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، انطلاقاً من مبدأ الأيدولوجية الجماعية والذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وانفرادها باتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاستثمار والإنتاج تحقيقاً للمصلحة العامة وعدم الإخلال بالجانب الاجتماعي، فهي بذلك تحل محل قوى السوق التي أثبتت فشلها إبان تلك المدة خاصة وأن هذه المبادئ أثبتت مفعولها ولو على المدى القصير بحكم عدم تأثير الدول الاشتراكية بشكل كبير بأزمة

(1) احمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 38.

(1929) عكس الدول الرأسمالية، ومن ثمّ فتحول الدولة الاشتراكية إلى دولة منتجة أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة وتطور مفهومها وطبيعة دورها وكذلك تعدد أنواعها، بوصفها الشكل الرئيس الذي يعكس إدارة وتوجيه الدولة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (1).

إنّ النفقات العامة تزداد أهميتها في الاقتصاد الاشتراكي بشكل كبير، كونها تمس الجانب الاقتصادي بحكم أن الدول تحل محل قوى السوق فيما يخص عمليات الاستثمار والإنتاج، وكذلك تمس الجانب الاجتماعي أيضا الذي لا تقل أهميته عن الجانب الاقتصادي وهذا ما يعكس الأهمية والحجم الكبير للنفقات العامة في الدول الاشتراكية، لكن ومع تعافي الرأسمالية من تداعيات أزمة الكساد الكبير لسنة (1929) وصولا إلى انهيار النظام الاشتراكي وعدم قدرة المبادئ الاشتراكية للنظام الاقتصادي على الصمود في المدى الطويل، تراجع الفكر الاقتصادي الاشتراكي وزالت معالمه خاصة مع تحول العديد من الدول الاشتراكية إلى دول رأسمالية تماشيا مع عودة بروز مبادئ العولمة.

#### 4- النفقات العامة في ظل الدور الجديد للدولة في ظل العولمة

بعيدا عن اقتصاديات الدول الاشتراكية، فان اقتصاديات الدول الرأسمالية عملت على الحفاظ على مبادئ الفكر الرأسمالي ولم تتجاهل ما جاء به الاقتصادي كينز " خاصة فيما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعد الحرب العالمية وبرز معالم جديدة لنظام اقتصادي عالمي يقوم على مبادئ العولمة التي اختفت بعد أزمة الكساد الكبير لسنة (1929) والإجراءات الحمائية التي اتخذتها العديد من الدول في سبيل الحد من آثارها ظهر ما يسمى بدولة الرفاه الاقتصادي" التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب "جون ماينرد كينز"، وإنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على سياسة ميزانية نشطة تسعى من خلالها لتحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد(2).

تضطلع الدولة الحديثة بدور محوري في تحقيق التنمية الشاملة في ضوء تدخلها في معالجة أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى رأسها محاربة الفقر الذي يُعد من تحديات السياسات العامة، ويُواجه هذا التحدي عبر تحسين نظم الحماية الاجتماعية، توفير فرص العمل، وتوجيه الاستثمارات نحو

(1) احمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، مصدر سابق، ص 42.

(2) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

المناطق ذات الكثافة السكانية، مع تقليص مركزية القرار لضمان عدالة التوزيع. كذلك، تظهر محاربة الأمية كأحد أهم التزامات الدولة، في ضوء ضمان التعليم الأساسي وتوسيع رقعة المنشآت التعليمية خاصة في المناطق النائية، ما يسهم في خفض نسب التسرب المدرسي. كما تتطلب التنمية الاقتصادية محاربة الفساد بكل أشكاله، وذلك عبر إنشاء مؤسسات رقابية مستقلة والتصدي للاقتصاد الموازي الذي يعيق جذب الاستثمار الأجنبي، ومن الجوانب الأساسية الأخرى، توفير الرعاية الصحية كحق إنساني، وهو ما ينعكس في تزايد الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع لضمان الحد الأدنى من الخدمات الصحية. إلى جانب ذلك، أصبح دعم البحث العلمي من أولويات الدول، بوصفه ركيزة للنمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة، حيث يُعد استثمارًا طويل الأجل يوتي ثماره في مجالات الابتكار والتطور التكنولوجي، رغم ضعف مساهمة القطاع الخاص فيه.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: أنواع الإنفاق العام من حيث الأهمية الاقتصادية

#### أولاً: الإنفاق الجاري:

يتمثل الإنفاق الجاري بأنه النفقات التي تُصرف على السلع والخدمات المستهلكة خلال السنة المالية، مثل الرواتب، شراء المواد الجارية، وصيانة المنشآت. يعد إنفاقاً دورياً ومكرراً يهدف إلى دعم الأداء اليومي للقطاعات الحكومية، ويعرف بأنه مجموع النفقات التي تقوم بها الدولة لتسيير مرافقها العامة وتغطية الرواتب والأجور والسلع والخدمات الجارية دون أن يترتب عليها تكوين أصول ثابتة. ومن جهة أخرى هو ما تتحمله الخزنة العامة لتغطية النفقات الضرورية والدائمة المرتبطة بتسيير المرافق العامة، دون أن يسفر عن زيادة في الطاقة الإنتاجية مثل الإنفاق لتغطية رواتب واجور موظفي الدولة والنفقات الإدارية والتشغيلية مثل شراء السلع والخدمات اللازمة للعمل الحكومي، فضلاً عن التحويلات الجارية لدعم والإعانات الاجتماعية<sup>(2)</sup>.

#### ثانياً: الإنفاق الاستثماري:

يعد الإنفاق الاستثماري مجمل النفقات التي تُخصص لشراء الأصول الثابتة أو لتوسيع وتحديث المنشآت الإنتاجية، بهدف تعزيز القدرة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. يشمل ذلك بناء المشاريع،

(1) Martin Feldestin, how big should government be? national bureau of economic research working paper Number 5868 ,1996, p1.

(2) عبد المنعم السيد علي، المالية العامة والسياسة المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2015، ص32.

شراء الآلات، وتطوير البنية التحتية. وهو ما تتفقه الدولة على إنشاء أو تطوير أصول جديدة أو تحسين الموجود منها، بما يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وتنمية الاقتصاد، أي انه إنفاق الأموال العامة في مشروعات إنتاجية أو خدمية تترتب عليها زيادة الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً مثل الإنفاق على البنى التحتية الطرق والجسور والكهرباء والماء وبناء المدارس والجامعات والمستشفيات وكل ما من شأنه تطوير القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة وإقامة الاستثمارات التي ترفع الطاقة الإنتاجية للبلد (1).

### المطلب الرابع: وسائل تمويل الإنفاق العام

تعد النفقات العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها في ضوء الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال مدة زمنية معينة. وان وسائل تمويل الإنفاق العام هي الوسائل التي تستخدمها الحكومات لتوجيه الأموال نحو مختلف القطاعات والبرامج العامة وهذه الوسائل تساعد في تنظيم النفقات الحكومية وتوجيه الموارد المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية (2)، وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق الى وسائل تمويل الإنفاق العام وكما يأتي:

#### أولاً: الإيرادات الضريبية

السياسة الضريبية هي جزء أساسي من السياسة المالية وتشكل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة لإدارة شؤون المجتمع اقتصادياً ومالياً عبر القوانين والأنظمة الضريبية. تُعد السياسة الضريبية برنامجاً مخططاً تنفذه الحكومة باستخدام أدوات وأنواع الضرائب المختلفة لتحقيق آثار محددة تتوافق مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

تتميز السياسة الضريبية بأنها متكاملة ومتناسقة بين مكوناتها، وتعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، مثل الحوافز الضريبية التي تُمنح لتشجيع أنشطة اقتصادية معينة. كما أنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة، وتسهم في تحقيق نفس الأهداف التنموية والاجتماعية ومن ثمّ تعد السياسة

(1) محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص48.

(2) Richard Musgrave, &Peggy Musgrave, Public Finance in Theory and Practice. McGraw-Hill Education, New York, 2019, p. 312.

الضريبية أداة من أدوات الإنفاق العام التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، إذ ترتبط أهدافها الفرعية مباشرة بالأهداف العامة للمجتمع وتسهم في تحقيقها بشكل متكامل. (1)

وتعرف أيضا على أنها "البحث في الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي، تهدف إلى تحديد وتكييف حجم الإيرادات الكافية لتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني وتكييف هذه المصادر لتحديد الخطط الاقتصادية وإحداث التوازن الاقتصادي بقدر الإمكانات والأساليب وتحقيق العدالة الاجتماعية لتوزيع الأعباء حسب القدرات والاستفادة من جميع الخدمات على السواء، والسياسة الضريبية تعرف بأنها مجموع القرارات والإجراءات والتدابير المنتهجة بقصد تأسيس وتنظيم الاقطاعات الضريبية تبعا لأهداف السلطات العمومية، وبناء على ما تقدم يمكن بيان اهم اهداف السياسة الضريبية فيما يلي (2):

1. إنَّ تهدف السياسة الضريبية إلى تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيه لأغراض التنمية، ومن ثمَّ فإن هدف السياسة الضريبية لابد وأن يكون البحث عن مصادر الفائض الاقتصادي أي كان والعمل على تعبئتها دون المساس أو التأثير سلبا في عملية توليد هذا الفائض.
2. تعبئة الزيادة في الفائض الاقتصادي الذي ينشأ نتيجة لعملية النمو الاقتصادي، وهذا يعني رفع الميل الحدي للادخار، وهذا يعني أن الضريبة يجب أن تحدد بشكل يترتب عليه عدم زيادة الاستهلاك بنفس زيادة الدخل، وهذا يعني ارتفاع مرونة الدخل للضريبة، فيزداد الإيراد الحكومي نسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي النقدي، سوف يترتب على ذلك أن تحد الضريبة من الزيادة في الاستهلاك ويكون لها بذلك أثر مزدوج في زيادة الإيرادات الحكومية والحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب عملية الإنماء الاقتصادي.
3. الحد من الاستهلاك غير الضروري وفي هذا تؤدي ضرائب الدخل دورا مهما لما تؤدي الضرائب على بعض سلع الاستهلاك غير الضروري دورا فعالا، وتجب في هذا الصدد أن نشير أن الدول النامية يتعين عليها تغيير هيكلها الضريبي بحيث أنه بعد مرور مدة زمنية معينة تصبح ضريبة الدخل هي الضريبة الأساسية في هذا الهيكل، وإذا كان التنظيم الاقتصادي السائد يعوق شمول تطبيق ضريبة الدخل فإنه يمكن الاستعاضة عنها بضريبة تصاعدية على الإنفاق.

(1) Vito Tanzi, Government versus Markets: The Changing Economic Role of the State. Cambridge University Press, Cambridge, 2019, p. 206

(2) Wallace Oates, Fiscal Federalism. Edward Elgar Publishing, Cheltenham, 2020, p. 132.

4. أن يكون الهيكل الضريبي من المرونة بحيث يستجيب لحاجات التغيير الاقتصادي فإذا ظهرت مصادر الاكتساب الدخل لا يؤثر فيها الهيكل القائم فإن الهيكل الضريبي يجب أن يكون قادراً على استجابة هذه التغييرات ولعل المثال على ذلك الضرائب على الدخل الطفيلية أي كان مصدرها وطريقة الحصول عليها والضريبة على المكاسب الرأسمالية، وهي المكاسب التي تنشأ دون بذل جهد صاحبها، كارتفاع في أثمان الأراضي والعقارات نتيجة العوامل الخارجية ... الخ
5. أن لا يكون هدف السياسة الضريبية فقط إلى تعبئة المدخرات بل تستهدف أيضاً لتغيير نمط الاستثمار، فالضريبة أداة تمييزية لتشجيع أنواع من الاستثمارات والحد من أنواع أخرى.
6. أن يستهدف النظام الضريبي الحد من التفاوت بين مستويات الدخل ومستويات الاستهلاك المختلفة، ومن ثمّ فالضريبة أدوار لتحقيق نمط معين لتوزيع الدخل القومي يشترط ألا يتعارض مع هدف الرغبة في زيادة المدخرات كذلك، يجب أن يكون هدف السياسة الضريبية الوصول إلى عدالة توزيع العبء الضريبي.

#### ثانياً: الاقتراض الحكومي

الاقتراض الحكومي هو عملية تحصل من خلالها الحكومات على الأموال اللازمة لتمويل نفقاتها عندما تكون الإيرادات المتاحة غير كافية لتغطية تلك النفقات. يعد الاقتراض أداة مالية مهمة تمكن الحكومات من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية دون الحاجة إلى زيادة الضرائب بشكل كبير أو خفض الإنفاق بشكل مفاجئ. يستخدم الاقتراض الحكومي لتمويل المشاريع الكبيرة، مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة، وأحياناً لتغطية العجز المالي في الموازنة<sup>(1)</sup>.

ويمكن تعريف الاقتراض الحكومي على أنه الحصول على أموال من مصادر داخلية أو خارجية في ضوء إصدار أدوات دين مثل السندات الحكومية، أو في ضوء القروض المباشرة من المؤسسات المالية أو الدول الأخرى. يتم الاقتراض وفقاً لشروط معينة، مثل مدة السداد، وسعر الفائدة، وغيرها من الشروط التي تحددها الاتفاقيات المبرمة<sup>(2)</sup>.

(1) James Buchanan & Gordon Tullock, The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy. University of Michigan Press, Ann Arbor, 2018, p. 145

(2) Harvey Rosen & Ted Gayer, Public Finance, McGraw-Hill Education, New York, 2019, p. 356.

كما عرفه صندوق النقد الدولي على انه العملية التي تقوم فيها الحكومة بالحصول على أموال من مصادر محلية أو دولية لتمويل نفقاتها العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية. يتم الاقتراض عادة عن طريق إصدار سندات حكومية أو الحصول على قروض مباشرة من البنوك والمؤسسات المالية الدولية.<sup>(1)</sup>

وعرفه البنك الدولي على انه العملية التي تلجأ من خلالها الحكومات إلى جمع الأموال من مصادر مختلفة لتلبية احتياجاتها المالية. يمكن أن يكون الاقتراض في ضوء السندات الحكومية، القروض الثنائية، أو المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.<sup>(2)</sup>

الاقتراض الحكومي هو وسيلة تلجأ إليها الدولة لجمع الأموال من مصادر داخلية وخارجية مثل السندات والقروض، وذلك لتمويل نفقاتها سواء الجارية أو الرأسمالية، خصوصاً عندما تواجه عجزاً في الموازنة بين الإيرادات والنفقات. ويهدف الاقتراض إلى سد هذه الفجوة وضمان استمرار تقديم الخدمات العامة، فضلاً عن دعم مشاريع التنمية والبنية التحتية التي تعزز النمو الاقتصادي.

تسعى الحكومات في ضوء الاقتراض إلى تحسين توازن المالية العامة عبر زيادة كفاءة الإنفاق ورفع الإيرادات، وتقليل العجز المالي بمرور الوقت، فضلاً عن مواجهة الأزمات الطارئة التي قد تؤثر على الاستقرار الاقتصادي مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية. ويشمل ذلك التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم. وان الاقتراض الحكومي أداة رئيسة ضمن السياسة المالية للدولة، وإدارته بشكل فعال تساعد على تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني.<sup>(3)</sup>

ويترتب على تسديد الدولة للقروض العامة الداخلية من حصيلة الضرائب (المصدر الأساسي للإيرادات العامة) اقتطاع جزء من دخول دافعي الضرائب وتحويله إلى أموال توزع على المكتتبين في القرض، وتتوقف آثار هذا التوزيع على كيفية استخدام هذه الأموال، فإذا توجهت نحو الاستهلاك فإنها سوف ترفع حجمه، أما إذا وجهت هذه الأموال نحو الاستثمارات عندئذ تكون أمام فرضين، أولهما ان يكتتب المقرضين بعد وفاء القروض في قروض عامة جديدة، عندها تتحدد الآثار الاقتصادية للقرض

(1) Martin Feldstein, The Effects of Taxation on Capital Accumulation, University of Chicago Press, Chicago, 2022, p. 289.

(2) Alberto Alesina & Roberto Perotti, Fiscal Adjustments in OECD Countries: Composition and Macroeconomic Effects. International Monetary Fund, Washington, Vol. 44, 2018, p. 243.

(3) Alberto Alesina & Roberto Perotti, Op. Cit, p.224.

الجديد وفقا لكيفية استخدام الدولة لمبلغ القرض المكتتب به، ثانيا ان يقوم ان يقوم المقرضين بالاستثمارات الخاصة عندها تترتب على ذلك زيادة في حجم المدخرات، الامر الذي يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة(نتيجة زيادة كمية المعروض من النقود) وهذا يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: الإصدار النقدي الجديد

يتمثل الإصدار نقدي في خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية لتمويل الانفاق العام وتحريك الأنشطة الإنتاجية، فالإصدار النقدي الجديد هو الملجأ الأخير للدولة لتمويل الموازنة العامة. وبهذه الطريقة تستطيع الدول أن تعالج العجز في الموازنة العامة. وأن بدا للوهلة الأولى أنها الوسيلة الأكثر سهولة، إلا أنها بذات الوقت تعتبر الأكثر خطورة، حيث ينجم عنها التضخم وما يترتب عليه من آثار قد تضر في الاقتصاد الدولة<sup>(2)</sup>.

كما يعني قيام الحكومة بتوفير التمويل لتغطية العجز في الموازنة وذلك من خلال إصدار نقود جديدة من قبل البنك المركزي وذلك لغرض تمويل الموازنة العامة، وينتج على هذا النوع من التمويل ظاهرة التضخم فالتمويل التضخمي لا يقتصر على إصدار وطبع النقود بل أن فتح الحسابات الائتمانية والاعتمادات أمام المنتجين وأصحاب الاعمال بالشروط الملائمة هي من أنواع التمويل التضخمي. وعليه فإن إصدار النقدي وضخه في الاقتصاد يصاحبه زيادة في النشاط الاقتصادي الذي بدوره يحقق إيرادات إضافية لتغطية الانفاق العام<sup>(3)</sup>.

وهو يمثل أسلوب اخر تستخدمه الدول لتأمين الحصول على الموارد المالية الاغراض الاستثمار أو لتغطية الإنفاق العام فهو مثار جدل في الفكر المالي المعاصر، اذ يؤكد مؤيدو هذا النمط من التمويل، أن استخدام أسلوب التمويل بالإصدار النقدي الجديد لتكوين وتراكم رأس المال من شأنه أن يؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية ، والى رفع مستوى القدرة الشرائية وانه يعمل بالتالي على نمو معدل الادخار بحيث يستعاض عن هذا الأسلوب في المراحل التالية بالمدخرات القومية لتمويل الاتفاق الاستثماري وفي الواقع

(1) طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، 1970، ص69.

(2) منال جابر مرسي، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، 2021، ص380-381.

(3) بغداد بنين، قعيد إبراهيم، حسيبة شتحونة، التمويل الغير تقليدي وأثره على الأداء الاقتصادي، دراسة قياسية لأثر التمويل التضخمي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1987-2016)، الملتقى الدولي الثاني، جامعة محمد بوضايف، مسيلة، الجزائر، 2019، ص8.

يجب التمييز بين الدول في استخدام هذا الأسلوب حلا عاجلا ازاء تمويل الموازنة . فالدول المتقدمة اقتصاديا ويحكم امتلاكها جهازا انتاجيا مرنا، فان زيادة التدفق النقدي الناجمة عن سياسة الاصدار الجديد، تقابله مرونة العرض الكلي المشتقة من مرونة الجهاز الإنتاجي مما لا يؤثر على المستوى العام للأسعار. أما الدول النامية فان الامر فيها خلاف ذلك، إذ ان استخدام أسلوب الاصدار النقدي الجديد ينصرف إلى زيادة التدفق النقدية وزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة لا يستطيع الجهاز الإنتاجي تلبيتها لضعف مرونته أو لضعف مرونة العرض الكلي في الاستجابة لاتجاهات الطلب، حيث تترتب على ذلك اثار تضخمية تنعكس في المستوى العام للأسعار. ونستخلص من ذلك أن نجاح أسلوب الاصدار الجديد مشروط بامتلاك الدولة المعنية جهاز انتاجيا يتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة الزيادة في الطلب (1).

#### رابعاً: الدومين العام

يُعرف الدومين العام بأنه مجموع الأموال والأصول التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة، وتكون مخصصة للنفق العام، وذلك مثل الحدائق العامة والطرق والمتاحف والأبنية وغيرها، والأصل أن الدولة لا تفرض ثمناً على حق الانتفاع بهذه الممتلكات، ولكنها تفرض رسوم من أجل تنظيم دخولها وإعادة تطويرها. ويقصد به مجموع الأموال التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة ملكية خاصة، ويمكن للحكومة بيعها كما يمكن تملكها بالتقادم طويل الأجل من قبل الأفراد، وهذا النوع من الدومين يدر دخلاً أو إيراداً بعكس الدومين العام، وبالتالي يعد مصدراً للإيرادات العامة للدولة. وينقسم الدومين إلى الدومين العقاري، الدومين التجاري والدومين الصناعي بالإضافة إلى الدومين المالي والدومين الزراعي (2).

#### المطلب الخامس: ظاهرة زيادة الانفاق العام

أن أهم ما تتميز به النفقات العامة في الاقتصادات المعاصرة هو اتجاهها نحو التزايد، فيما يعرف بظاهرة تزايد النفقات العامة، والتي برزت بشكل جلي بتطور الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، خاصة بعد التحول الذي عرفه دور الدولة في الاقتصاد " من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخله فالمنتجة" وتوسع أوجه نشاطاتها المختلفة. وقد يحدث في سنة ما أن تتخفف النفقات العامة عن سنة سابقة عليها

(1) هاشم محمد العركوب، عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة في أسبابه واثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق (1973-1993)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل، 1997، ص65.

(2) عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، 1983، ص105.

لسبب أو لآخر ولكن ذلك لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه العام والمستمر لزيادة النفقات على مر السنين. وبناءً على ما تقدم سوف يتم تقسيم هذا المطلب على فرعين وكما يلي:

### أولاً: مفهوم ظاهرة زيادة الإنفاق العام

ومن الأسباب الاقتصادية المهمة لزيادة النفقات العامة هو النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني، مما يؤدي إلى توسع المشاريع العامة ومحاولة مواجهة تقلبات الاقتصاد مثل حالات الكساد. مع ارتفاع دخل الفرد الحقيقي، يزداد الطلب على الخدمات والسلع العامة، مثل الصحة والتعليم وشبكات الطرق، التي لم يكن بالإمكان توفيرها بالمستوى المطلوب قبل ذلك (1).

كما تسمح زيادة الدخل الوطني للحكومات بزيادة حصيلتها من الضرائب والرسوم، حتى دون رفع أسعار الضرائب أو إضافة أنواع جديدة، مما يحفزها على رفع إنفاقها في مختلف القطاعات لتلبية الاحتياجات المتزايدة. ومن الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي ومن ثم يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة، أو يطالبون بمستوى جيد منها لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة بها قبل ارتفاع دخولهم (2).

وبصفة عامة يوجه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب الإيديولوجية السائدة في الدولة. ومن جهة أخرى فإن محاربة الكساد وآثاره الضارة يحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق بهدف زيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل وذلك في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهذه السياسة وإن كانت تصلح في البلدان المتقدمة، فإنها ليست دائماً صالحة بالنسبة للبلدان النامية. وأن التنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية (3).

(1) Robert Gordon, The Rise and Fall of American Growth: The U.S. Standard of Living since the Civil War. Princeton University Press, Princeton, 2022, p. 321

(2) Christing Romer & Daved Romer, The Evolution of Economic Policy. National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2018, p. 187.

(3) Perotti, R. Public Spending and Economic Growth: The Case of the Euro Area. European Economic Review, 2021, p: 198.

الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، إلى جانب خدمات النقل والمياه والكهرباء والغاز، وذلك لأن احتياجات سكان المدن أكبر وأكثر تعقيداً مقارنة بالمناطق الريفية، حيث يكون نصيب الفرد من هذه الخدمات أعلى بكثير. كما زادت النفقات في المجالات التقليدية مثل الأمن وتحقيق العدالة، نتيجة تفكك الروابط الاجتماعية القوية التي كانت سائدة في المجتمعات الريفية، كل هذه المتطلبات الجديدة دفعت الدولة إلى تقديم مجموعة واسعة من الإعانات والخدمات الاجتماعية، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في النفقات العامة، خصوصاً في البنود التحويلية منها. (1)

ويمكن إرجاء رد فعل الحكومات في زيادة النفقات الاجتماعية، نتيجة للضغوطات الاجتماعية التي برزت من آثار انتشار التعليم والثقافة والتقدم الصناعي، واتساع الحركات العمالية والنقابية وانتشار التبرعات الاشتراكية. ومن الناحية السياسية فقد تعدد الأسباب السياسية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء داخلية أو خارجية. داخلياً، أسهم تطور الفكر السياسي وانتشار النظم الديمقراطية في زيادة اهتمام الدولة بفئات الدخل المحدود، مما دفعها لتوفير خدمات عامة ضرورية مثل التعليم والصحة. كما زاد مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء من الإنفاق الحكومي بسبب التعويضات والالتزامات القانونية. إضافة إلى ذلك، يؤدي تنافس الأحزاب السياسية والرغبة في كسب رضا الناخبين إلى زيادة المشاريع الاجتماعية وتوظيف المزيد من الموظفين، مما يرفع حجم الإنفاق. كما تؤثر الأخلاقيات السيئة لبعض المسؤولين الحكوميين، مثل الرشوة والاختلاس، في تضخيم التكاليف العامة، أما على المستوى الخارجي، فإن توسع العلاقات الدولية وزيادة التمثيل الدبلوماسي وعدد البعثات الدبلوماسية، إضافة إلى ظهور منظمات دولية وإقليمية، أدى إلى ارتفاع النفقات العامة. كذلك تستخدم بعض الدول المساعدات والقروض الخارجية كأدوات للسياسة الخارجية، مما يزيد حجم الإنفاق في هذا المجال (2).

أما الإدارية فتُعزى زيادة النفقات العامة أيضاً إلى أسباب إدارية، أبرزها ضعف التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطورات المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي. كما يؤدي الإسراف في توظيف عدد كبير من الموظفين وزيادة ملحقات الوظائف مثل المعدات المكتبية، الحواسيب، الأثاث، والسيارات، إلى ارتفاع

(1) Antonio Spilimbergo, Steve Symansky, Olivier Blanchard, Carlo Cottarelli, Fiscal Policy for the Crisis: Lessons from the Recent Experience. International Monetary Fund, Washington, 2020, p. 144.

(2) Vito Tanzi, Public Spending and Economic Development: Analyzing the Trends. World Bank Policy Research Working Paper, Washington, 2021, p. 132.

الإنفاق الحكومي بشكل غير منتج. هذه الزيادة لا تعكس تحسناً في الخدمات العامة بقدر ما تمثل عبئاً مالياً إضافياً على المواطنين، لأنها تزيد التكاليف بدون زيادة حقيقية في الفائدة أو القيمة العامة، وتشبه أكثر النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية (1).

وتسهم الأسباب المالية في زيادة النفقات العامة، حيث أصبحت الدولة تلجأ بسهولة إلى الاقتراض لتمويل خزائنها، مما يزيد الإنفاق خاصة على الشؤون الحربية، إضافة إلى تكاليف خدمة الدين من فوائد وأقساط تزيد العبء المالي. كما أن وجود فائض في الإيرادات أو أموال احتياطية غير مخصصة يدفع الحكومة إلى إنفاقها في مجالات غير ضرورية، مما يرفع حجم النفقات. وتزداد خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تتطلب فيها الظروف تقليص الإنفاق، نظراً لصعوبة خفض بعض بنود الميزانية العامة (2).

تُعد الأسباب الحربية من أبرز عوامل زيادة النفقات العامة، خاصة في ظل توسع نطاق الحروب والاستعدادات العسكرية المستمرة. فالدول لم تعد تتفق بكثافة في أوقات الحرب فقط، بل أصبح الإنفاق العسكري مرتفعاً أيضاً في مُدد السلم، بسبب التوترات العالمية المتصاعدة. وتختلف حدة هذا الإنفاق من دولة لأخرى حسب موقعها السياسي وظروفها الاستراتيجية (3).

#### ثانياً: أسباب ظاهرة زيادة النفقات العامة

ان النقاش القائم حول ظاهرة الزيادة في النفقات العامة قد دفع بعض فقهاء المالية العامة الى التباين في وجهات النظر بشأن الاسباب المؤدية الى هذه الظاهرة غير انه يمكن اجمالها بالزيادة في موارد الدولة وزيادة الخدمات العامة، والاثار الناشئة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية كالحروب وغيرها ومهما يكن من أمر، فمأنه يمكن تقسيم الاسباب المؤدية الى زيادة النفقات العامة الى اسباب حقيقية واخرى ظاهرية وكما يلي (4):

(1) Jason Furman & Lawrence Summers, The Fiscal Implications of Increased Government Spending. Brookings Institution Press, Washington, 2023, p. 156.

(2) Sanjeev Gupta & Shamsuddin Tareq, The Impact of Fiscal Policies on Economic Stability. International Monetary Fund, Washington, 2020, p. 175.

(3) Martin Feldstein, The Effects of Government Spending on Economic Growth. National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2021, p. 210.

(4) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص 38.

1. **الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:** ويقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات لشخص معين بذاته خلال فترتين زمنييتين مختلفتين بنسبة اقل منها او بدون عبء جديد، ويمكن لهذه الزيادة ان تشير الى حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة. وتعزى اهمية الوزن النسبي لكل منها بحسب الظروف والايضاح ومستوى التطور في كل دولة. إلا أنه يمكن ان تتحلل الى اسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية ومالية وحربية وكما يلي:

أ. **الأسباب الاقتصادية:** تعد الأسباب الاقتصادية من أهم الاسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة، زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية. حيث تمكن زيادة الدخل القومي من زيادة ما تقتطعه منه الدولة في شكل أعباء عامة حتى وإن لم تزد من حجم الضرائب او نوعها او اسعارها وتشجع هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة انفاقها في جميع المجالات. كما ان التوسع في اقامة المشروعات الاقتصادية يؤدي هو الآخر الى زيادة النفقات العامة وتهدف الدولة من تأسيس المشروعات اما الى الحصول على موارد للخزانة المامة او للتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية وتطوير الاحتكار، وتوجيه النشاط الاقتصادي بحسب المذهب الذي تؤمن به الدولة. كما ان الانكماش بكل آثاره الضارة كان يفرض على الدولة زيادة انفاقها بقصد زيادة مستوى الطلب الكلي الفعال الى الحد الذي يحقق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي أو الاقتراب منه.

ب. **الاسباب الاجتماعية:** من أبرز النتائج التي افرزتها هجرة السكان من الريف والتركز في المدن والمراكز الصناعية هي توسع نطاق المدن، وبالتالي الى زيادة النفقات العامة المخصصة للتعليم والصحة، والنقل والمواصلات والماء والكهرباء والخدمات العامة بسبب ان حاجات سكان المدن أكبر من حاجات سكان الريف، كما ان عملية التوسع في التعليم قد عزز الوعي الاجتماعي، فأصبح المواطنون يطالبون الدولة بأداء وظائف لم تعرفها من قبل مثل التأمين ضد البطالة والمرض والعجز وغيرها.

ج. **الاسباب السياسية:** ومن أهم الأسباب التي ادت الى زيادة النفقات العامة هي انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقتها الخارجية. وقد ترتب على ذلك اهتمام الدولة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها، هذا فضلا عن ان نظام تعدد الاحزاب السياسية قد دفع الدولة الى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين، والى الافراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصار الحزب الواحد. ويترتب على هذا زيادة النفقات العامة. كذلك فان توسع نطاق التمثيل الدبلوماسي

لكثرة عدد الدول التي استقلت وزيادة أهمية ذلك في العصر الحديث، بالإضافة الى ظهور المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة (1).

د. **الاسباب الادارية:** لقد قرص تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الى زيادة عدد المؤسسات والادارات والمرافق العامة، وبالتالي زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها، وبالتالي زيادة النفقات العامة. غير ان زيادة عدد الموظفين في إدارات الدولة قد ادى الى تدهور هذه الادارات وتعقيد اجراءاتها، فضلا عن الاسراف الذي تتسم به هذه الادارات التي كثيرا ما تضعف أجهزة الرقابة عليها.

هـ. **الاسباب المالية:** اتسم العصر الحديث بسهولة الاقتراض حيث خرج القرض العام عن مفهومه السابق باعتباره مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة لا تستخدمه الدولة إلا في ظروف غير طبيعية، وتعرض الدولة وهي بصدد الحصول على القرض الكثير من الصعوبات، حيث تفرض المؤسسات المقترضة شروطا قاسية عليها تحمل الدولة اعباء ضخمة. وقد تضاعفت هذه الصعوبات نتيجة لجوء الدولة الى إصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الافراد على الاكتتاب بها وتغطية قيمة قروضها بشروط مناسبة، وبخاصة اذا منحت الدولة المكتتبين مزايا أعفاء من الفوائد والضرائب وقد تلجأ الدولة الى القرض الاجباري اذا اصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الاموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة ، الا أن الحذر من اللجوء الى القرض العام مصدره انه يؤدي الى زيادة الدين العام وزيادة نفقات خدمته، وبالتالي زيادة النفقات العامة ، ولأن السلطة العامة سوف تستسهل هذا المصدر كونه اقل كلفة سياسية مما هو عليه الحال في حالة اصدار تشريع ضريبي ، وان كانت القروض تصدر بموجب قانون ، فان قانونها يكون عادة اقل اثاره بالنسبة للسلطة التشريعية والبرلمانات مما هو عليه بالنسبة للتشريعات الضريبية.

و. **الاسباب الحربية:** تمثل الاسباب الحربية أهمية خاصة بالنظر الى توسع نطاق الحروب والاستعداد لها وما ينشأ عن ذلك من زيادة في الانفاق العسكري في وقت السلم والحرب. وقد أكد هذه الحقيقة الحربان العالميتان والظروف الراهنة الناشئة عن التوقر الدولي في جميع انحاء العالم.

2. **الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:** يعني ان النفقات العامة قد زادت ولكن هذه الزيادة لم يترتب عليها الحصول على المزيد من السلع والخدمات وهي كما يلي (2):

(1) Dhaneshwar Ghura & Barry Goodwin, Determinants of growth in Sub-Saharan Africa. Journal of Economic Studies, 2000, p. 25-43.

(2) Antonio Afonso & Davide Furceri, Government size, composition, volatility and economic growth. European Journal of Political Economy, 2010, p. 517-532.

أ. انخفاض قيمة النقود: يقصد بانخفاض قيمة النقود هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات وهذا يعود الى ارتفاع المستوى العام للأسعار (أو سبباً له)، وان الزيادة في النفقات العامة قد تعزى الى ارتفاع الاسعار لا الى زيادة حجم السلع والخدمات التي تم شراءها او انتاجها بالنفقات العامة، وبالتالي لا تحود الى زيادة الدخول الحقيقية التي وزعتها هذه النفقات.

ب. توسع مساحة الدولة أو زيادة عدد سكانها: إذا زاد حجم الإنفاق المأم في موازنة دولة ما لمجرد مواجهة التوسع في أرضها، أو زيادة عدد السكان دون ان يمس الاقليم الاصلي او السكان الاصليين زيادة في الخدمات، فتمثل هذه الزيادة في الإنفاق زيادة ظاهرية، بسبب ان زيادة النفقات العامة لا تعزى الى التوسع في تقديم الخدمات العامة أو تحسين مستواها، وانما الى التوسع في الخدمات نفسها بسبب المساحة الجديدة التي اضيفت الى الدولة. او لتلبية احتياجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات، مما يفرض الحاجة الى زيادة الأنفاق العام.

ج. اختلاف الفن المالي: قد تعزى الزيادة في النفقات العامة الى التغير في الفن المالي وتغير طريقة قيد الحسابات المالية. حيث من المعلوم ان أعداد الموازنة العامة ومن خلال قاعدة الشمول لا يعتمد فكرة الموازنة الصافية، التي تقوم اساسا على قاعدة تخصيص الإيرادات العامة. اي تقوم بعض المؤسسات بإجراء مقاصة في موازنتها، بحيث تطرح نفقاتها من الإيرادات التي ستقوم بتحصيلها، وعندئذ لا يظهر في موازنتها سوى فائض الإيرادات على النفقات، وقد كانت هذه الفكرة (الموازنة الصافية) متبعة سابقاً (1).

### المطلب السادس: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

تحتل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة أهمية كبيرة في الوقت الحاضر وذلك بسبب توسع وتطوير وظائف الدولة، إذا أخذت تتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولبيان هذه الآثار سوف نقسمها على قسمين الأولى الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في الاجل القصير والثانية الآثار للإنفاق العام في الاجل الطويل (2).

(1) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص 107.

(2) سلام شاكر شاني الفتلاوي، محددات الفعالية النسبية للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1989-

2017)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 15، العدد 62، 2019، ص 269.

## أولاً: تأثير الإنفاق العام في الأجل القصير

تستخدم الحكومة السياسات المالية الإنفاق العام لتعويض تأثيره الأعمال على الاقتصاد، فعند قيام الحكومة بتنفيذ السياسة المالية عن طريق التغيير في الإنفاق العام، يؤدي إلى تغييرات في إجمالي الطلب، ويمكن أن تؤثر في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعمالة والمستوى العام للأسعار. عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، فإن الزيادة في الإنفاق العام سوف تزيد من الطلب الكلي. وتعمل السياسة المالية التوسعية عن طريق قيام الحكومة بزيادة الإنفاق العام. تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة إجمالي الطلب. وقد تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصاد المغلق، إذ يتمثل الأثر الرئيس لأسعار الفائدة المرتفعة في الحد من الإنفاق الاستثماري المحلي وشراء السلع المعمرة الاستهلاكية.

يعتمد تأثير السياسة المالية في المدى القصير، على مساهمة الإنفاق العام وعلى كيفية تمويل أية زيادة في الإنفاق الحكومي. كما يعتمد على ما إذا كان التغيير في الموقف المالي يعد مؤقتاً أو دائماً. وفق مفهوم مضاعف الميزانية المتوازنة، تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي الممولة من السندات إلى زيادة الناتج على المدى القصير بأكثر مما يفعل التوسع الممول من الضرائب. ومع ذلك، إذا كان سلوك الاستهلاك لدى الأسر يتطلع إلى المستقبل وعلى أساس دخلها الدائم، قد يكون هناك اختلاف بسيط بين برامج الإنفاق الممول من الضرائب والسندات، إذ يشير التكافؤ الريكاردى إلى الحالة التي يكون فيها الائتمين متطابقين؛ لأن الأسر تأخذ في الاعتبار كامل الالتزامات الضريبية المستقبلية المرتبطة بقضية السندات الجديدة<sup>(1)</sup>.

**1. تأثير الإنفاق العام في اقتصاد مغلق:** تحدث النفقات الحكومية فرقاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ على المدى القصير يساعد التدخل في تجنب الركود وتجنب خلق معدل تضخم أعلى. لذا فإن التأثيرات قصيرة المدى للنفقات الحكومية توفر سياسة مالية مع القدرة المحتملة لتقليل حجم التقلبات الاقتصادية. وفي الاقتصاد المغلق، تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض إلى زيادة الطلب على الأموال القابلة للاقتراض وزيادة سعر الفائدة الحقيقي، مما يؤدي بتأثيره إلى خفض الاستثمار والاستهلاك الخاص، هذا الانخفاض هو السبب الرئيس لكون أن مضاعف الإنفاق الحكومي يكون صغير جداً. ولأن الإنفاق الحكومي يخفض الاستثمار الخاص، فإنه يقلل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المستقبل. وبذلك يكون حجم التأثير المضاعف محدوداً إذا تسببت الزيادة في النفقات الحكومية في انخفاض

(1) سلام شاكر شاني الفتلاوي، مصدر سابق، ص 273.

أحد مكونات أنفاق القطاع الخاص، أي الاستهلاك أو الاستثمار، فإذا كان الإنفاق الحكومي يأخذ حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، فيجب أن يأخذ الإنفاق الخاص حصة أصغر. وكلما زادت حساسية الاستثمار والاستهلاك للتغيرات في أسعار الفائدة، ستحصل المزيد من المزاومة. وفي حالة الركود، قد تكون العديد من الشركات متشائمة بشأن المستقبل ولديها طاقة فائضة كبيرة لدرجة أن الإنفاق الاستثماري سينخفض إلى مستويات منخفضة للغاية ومن غير المرجح أن ينخفض أكثر، حتى لو ارتفعت أسعار الفائدة. في هذه الحالة، من غير المرجح أن تحصل مشكلة المزاومة. وإذا كان الاقتصاد قريباً من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، وكانت الشركات متفائلة بشأن المستقبل، فقد تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة إلى انخفاض كبير في الإنفاق الاستثماري. ليس من الضروري أن تتسبب السياسة المالية التوسعية في مزاومة تامة على المدى القصير، فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، فمن الممكن أن تزداد النفقات الحكومية والنفقات الخاصة ولكن على المدى الطويل، يجب أن تأتي أي زيادة دائمة في الإنفاق الحكومي على حساب النفقات الخاصة. ومع ذلك، أن الأمر قد يستغرق مدة طويلة للوصول إلى هذه النتيجة<sup>(1)</sup>.

**2. تأثير السياسة المالية في اقتصاد مفتوح:** في الاقتصاد المفتوح، يتم إنفاق بعض الزيادة في الدخل الناتجة عن السياسة المالية التوسعية على الاستيرادات بدلاً من السلع والخدمات المنتجة محلياً، الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستيرادات لا يزيد الناتج المحلي لأن الاستيرادات يتم إنتاجها من قبل الأجانب. توجد علاقة محددة بين تأثير السياسة المالية ونوع نظام سعر الصرف. ويمكن النظر إلى تأثير السياسة المالية، في ظل افتراض الحركة التامة لرأس المال، وفق نظام أسعار الصرف المعتمد وكما يلي.

**أ. سعر الصرف المرن:** في الاقتصاد المفتوح، وفق نظام سعر الصرف المرن تكون السياسة الانفاق العام التوسعية غير فعالة لأن تأثير المزاومة يكون أكبر. في اقتصاد مغلق، يتم مزاومة الاستهلاك والاستثمار فقط عن طريق السياسة المالية التوسعية، بينما في الاقتصاد المفتوح قد يكون صافي الصادرات مزاحماً أيضاً وبذلك، في ظل أسعار الصرف المرنة، يكون للسياسة المالية أي التغيير في الإنفاق الحكومي.

**ب. سعر الصرف الثابت:** في ظل أسعار الصرف الثابتة، تكون سياسة الانفاق العام أكثر قوة مما هي عليه في ظل أسعار الصرف المرنة، إذ أن السياسة المالية تؤدي إلى التكيف النقدي عن طريق تحديد سعر الصرف، يتم التخلي عن أداة قوية لتصحيح الاختلالات التجارية أو تغيير مستوى النشاط الاقتصادي. كما

(1) سلام شاكر شاني الفتلاوي، مصدر سابق 2019، ص 275.

يتخلى البنك المركزي أيضاً عن السيطرة على سعر الفائدة. ليس ذلك فحسب، بل يجب أن تتطابق حركات سعر الفائدة المحلية مع الحركات في سعر الفائدة الأجنبية، رغم خطر الآثار غير المرغوب فيها على النشاط الخاص. ويختلف الاقتصاد الكبير المفتوح عن الاقتصاد الصغير المفتوح، لأن التغيرات في النظام النقدي والنظم المالية المحلية في الاقتصاد المفتوح الكبير قادرة على تغيير سعر الفائدة الأجنبي، إذ سيضع حافز السياسة المالية في الاقتصاد الكبير ضغوطاً تصاعدياً على سعر الفائدة الأجنبي. ولكن إذا ما تغيرت السياسة المالية في البلدان الأخرى، فإن سعر الفائدة لن يزيد كما لو أن الاقتصاد الكبير كان اقتصاداً مغلقاً، إذا أدت الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى دفع الاقتصاد إلى أعلى من الناتج المحتمل، مما يزيد من احتمال ارتفاع معدل التضخم، لم يعد خيار امكانية البنك المركزي برفع سعر الفائدة متاحاً بموجب أسعار الصرف الثابتة لأن سعر الفائدة يجب أن يكون مساوياً للسعر الأجنبي.

### ثانياً: تأثير الإنفاق العام في الاجل الطويل

تهدف إجراءات السياسة الإنفاق العام إلى تحقيق أهداف قصيرة المدى الخاصة باستقرار الاقتصاد، بينما تهدف إجراءات السياسة الإنفاق العام الأخرى إلى إحداث تأثيرات طويلة المدى عن طريق توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي. ونظراً لأن إجراءات السياسة هذه تؤثر في المقام الأول في إجمالي العرض وليس في إجمالي الطلب، لذا فهي تسمى أحياناً باقتصاديات جانب العرض، إذ أن معظم إجراءات السياسة الإنفاق العام التي تحاول زيادة إجمالي العرض تتم عن طريق تغيير معدلات الإنفاق العام لزيادة الحوافز على العمل والادخار والاستثمار ومن ثم بدء النشاط الاقتصادي، وبذلك لا تقتصر أهداف الإنفاق العام على مواجهة الآثار الاقتصادية فقط، بل ببرامج الإنفاق الحكومية ذات التأثير الدائم لفترات طويلة وتعتبر زيادة النفقات الحكومية على الطرق والجسور أحد الأمثلة على الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في الإنفاق الحكومي في الاستثمار على المدى الطويل كذلك من الأهداف طويلة المدى للسياسة المالية، هي الانضباط المالي أو القدرة على تحمل الديون<sup>(1)</sup>.

(1) سلام شاكر شاني الفتلاوي، مصدر سابق، ص 277.

## المبحث الثاني

### الإطار النظري والمفاهيمي لهشاشة المالية العامة

تُعد هشاشة المالية العامة قضية تؤثر على الأفراد والمؤسسات في الاقتصاد، إذ تعكس ضعف القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة. في عالم سريع التغيرات الاقتصادية والاضطرابات المالية، تظهر هشاشة المالية العامة كمؤشر على مدى قدرة المؤسسات على التكيف مع الأزمات وتقلبات السوق، مما يؤثر بشكل مباشر على استقرارهم المالي وبناء على ما تقدم سوف يتم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم الشاشة المالية واسباب حدوث هشاشة المالية العامة إضافة الى بيان مراحل هشاشة المالية العامة ومحددات هشاشة المالية العامة، وكما يلي:

#### المطلب الأول: مفهوم هشاشة المالية العامة

ظهر مصطلح "هشاشة المالية" لأول مرة على يد الباحث مينسكي، الذي طور إنموذجاً لشرح مُدد عدم الاستقرار المالي في المصارف والمؤسسات المالية ولماذا تؤدي المشكلات المالية أحياناً إلى أزمات اقتصادية. وعرف هشاشة المالية العامة بأنها الحالة التي يظل فيها رأس مال المؤسسات صغيراً جداً مقارنة بحجم استثماراتهم، مما يجعلها عرضة للأزمات المصرفية والمالية التي تعصف بالاقتصاد<sup>(1)</sup>.

أما صندوق النقد الدولي (IMF) فقد عرف هشاشة المالية العامة على انها درجة ضعف المؤسسات الاقتصادية في مواجهة الأزمات المالية وعدم قدرتها على الحفاظ على الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة<sup>(2)</sup>.

أما تعريف البنك الدولي (WB) للهشاشة المالية بانها التعبير عن المخاطر المرتبطة بعدم قدرة المؤسسات على الحفاظ على استقرارهم المالي نتيجة للضغوط الاقتصادية مثل تذبذب الإيرادات وارتفاع مستويات الديون<sup>(3)</sup>.

(1) David Alan Aschauer, op. cit, p.177-200.

(2) International Monetary Fund (IMF), Global Financial Stability Report: Old Risks, New Challenges. IMF Publishing, 2015, p. 6-8.

(3) World Bank, Financial Inclusion and Stability: What Can We Learn from the Past? World Bank Publications, 2018, p.13.

وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بأنها حالة عدم الاستقرار المالي التي تتسم بعدم القدرة على التعامل مع الضغوط الاقتصادية والأزمات بشكل فعال. تتجلى في نقص القدرة على إدارة الديون، تقلبات السوق، وفقدان القدرة على الصمود أمام الصدمات المالية المفاجئة<sup>(1)</sup>.

وقد عرف مركز الدراسات المالية: (CFI) هشاشة المالية العامة بأنها الحالة التي تتعرض فيها الأفراد أو الشركات لمخاطر مالية نتيجة لضعف إدارتها للموارد المالية وعدم قدرتها على التكيف مع الصدمات الاقتصادية المفاجئة، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل المالية<sup>(2)</sup>.

وأشار بنك التسويات الدولية: (BIS) للهشاشة المالية بأنها تشير إلى الضعف في القدرة على التكيف مع الصدمات المالية والتغيرات الاقتصادية الكبيرة، مما يعرض الأفراد أو المؤسسات لمخاطر أكبر ويؤثر على استقرار المالية العامة والنظام الاقتصادي بشكل عام<sup>(3)</sup>.

تعتبر هشاشة المالية العامة عن الفجوات الموارد المالية والتأقلم مع التغيرات، ولهذا من المهم فهم عوامل هشاشة المالية العامة والاستراتيجيات التي تساعد في تقليل أثارها وتعزيز الاستقرار المالي<sup>(4)</sup>.

وكذلك تعرف هشاشة المالية العامة بأنها الحالة التي يكون فيها الأفراد أو المؤسسات عرضة لمخاطر مالية بسبب ضعف قدرة الموارد المالية والتكيف مع التغيرات الاقتصادية غير المتوقعة. يتضمن هذا المفهوم تقييم قدرة الأفراد والشركات على الصمود أمام الأزمات المالية، بما يشمل ضعف التوازن بين الإيرادات والنفقات، والمخاطر المرتبطة بالديون، وعدم الاستقرار المالي<sup>(5)</sup>.

وتتجلى هشاشة المالية العامة في ضوء مجموعة من العوامل التي تؤثر على قدرة الأفراد والمؤسسات على التعامل مع التحديات المالية، مثل ضعف الاحتياطي النقدية، وعدم القدرة على

(1) Organization for Economic Development and Cooperation, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD / International Network on Financial Education Survey Across Countries. OECD Publishing, 2014, p.24.

(2) Center for Financial Inclusion, The State of Financial Inclusion, CFI Publishing, 2016, p.19.

(3) Bank for International Settlements, Annual Economic Report, BIS Publications, 2017, p.22.

(4) Sanjeev Gupta, Benedict Clements, Emanuele Baldacci & Carlos Mulas-Granados, Fiscal Policy, Expenditure Composition, and Growth in Low-Income Countries. Journal of International Money and Finance, Volume.24, No .3, 2005, p.441-463.

(5) Emanuele Baldacci, Arye Hillman & Naoko Kojo, Growth, Governance, and Fiscal Policy Transmission Channels in Low-Income Countries. European Journal of Political Economy, Volume.20, No .3, 2004, p.517-549.

التكيف مع التغيرات الاقتصادية، وتزايد الديون. تتنوع أسباب هشاشة المالية العامة بين تقلبات الأسواق المالية، ضعف الإدارة المالية، وتغييرات غير متوقعة في السياسات الاقتصادية أو الظروف العالمية<sup>(1)</sup>.

يعد فهم هشاشة المالية العامة أمرًا حيويًا، ليس فقط لتقييم الأوضاع المالية الراهنة، ولكن أيضًا لتطوير استراتيجيات تهدف إلى تحسين القدرة على التكيف والمرونة. في ضوء تحليل أبعاد هشاشة المالية العامة، يمكن للباحثين وصناع القرار التعرف على العوامل التي تسهم فيها، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للتخفيف من آثارها وتعزيز الاستقرار المالي.

تجسد هشاشة المالية العامة عدم القدرة على تكيف الحالة الاقتصادية مع التغيرات الكبيرة في البيئة الاقتصادية، والتي قد تشمل تغييرات في السياسات الاقتصادية، أو الأزمات المالية غير المتوقعة. وان المؤسسات التي تعاني من هشاشة المالية العامة غالبًا ما تكون غير قادرة على الحفاظ على استقرارها المالي بسبب ضعف الإدارة المالية، وزيادة الديون، أو الاعتماد على مصادر دخل محدودة<sup>(2)</sup>.

كما تعني هشاشة المالية العامة أن عناصر الموازنة العمومية حساسة للتغيرات في سعر الفائدة، والدخل، ومعدل الاندثار، والعناصر الأخرى التي تؤثر على سيولة وملاءة الميزانية العمومية. لذا فإن التقلبات غير المعتادة في تلك المتغيرات تخلق صعوبات مالية كبيرة<sup>(3)</sup>.

ويرى (Nishi) أن هشاشة المالية العامة تختلف باختلاف حجم الاقتصاد ونوعه، كما أن الصدمات الاقتصادية والازمات المالية يختلف تأثيرها باختلاف درجة هشاشة المالية العامة للاقتصاد. وان مستوى التحرير المالي (Financial Liberation) \* يعزز بشكل كبير من احتمال هشاشة المالية العامة<sup>(4)</sup>.

(1) Shenggen Fan, Peter Hazell & Sukhadeo Thorat, Government Spending, Growth and Poverty in Rural India. American Journal of Agricultural Economics, Volume.82, No .4, 2000, p.1038-1051.

(2) Morten Ravna, Stephanie Schmitt-Grohe & Martin Uribe, Consumption, Government Spending, and the Real Exchange Rate. Journal of Monetary Economics, Volume.59, No .3, 2012, p.215-234.

(3) Franklin Allen & Douglas Gale, Financial contagion. Journal of Political Economy, Volume.108, Lssue.1, 2000, p.12-33.

\* يعرف التحرير المالي: بأنه كل إجراء يؤدي إلى تقليل القيود المفروضة على النظام المالي، وهذه القيود تتعلق بالمصارف وأسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى وأدواتها، لإعطائها الدافعية للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

(4) Luc Laeven & Fabián Valencia, Systemic banking crises database: An update, IMF Working Paper WP/12/163, International Monetary Fund, 2012, p.19.

اما (Schroeder) فيبين أن هشاشة المالية العامة قد تتمثل بعدم الاستقرار المالي في الاقتصاد. الذي يتميز باحتمال كبير أن المؤسسات المالية تتخلف عن سداد التزاماتها أو انخفاض ارباحها، كما حددت أسباب هشاشة المالية العامة بما يلي: السلوك الجماعي للشركات الفردية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار وكيفية تمويل استثماراتها (1).

ويمكن تعريف هشاشة المالية العامة بانها عدم قابلية المالية العامة في الاقتصاد على الصمود امام الازمات الاقتصادية والأزمات الداخلية والخارجية التي تؤثر بالاقتصاد والمالية العامة في البلد، مما يجعل الحكومة تضطر الى اللجوء الى الديون العامة عند التعرض الى الازمات المالية (2).

### المطلب الثاني: أسباب هشاشة المالية العامة

تُعد هشاشة المالية العامة من الظواهر الاقتصادية التي تعكس ضعفاً في قدرة المالية العامة على مواجهة الأزمات الاقتصادية اذ تتعرض المالية العامة لتحديات تؤدي إلى تقادم هشاشة المالية العامة، مثل التغيرات السريعة في توجهات السياسات الاقتصادية، والتقلبات في أسعار الصرف، وانخفاض مستوى الثقة في المالية العامة. هذه العوامل تؤثر سلباً على الاستقرار المالي وتزيد من احتمال حدوث أزمات مالية. يهدف هذا المطلب إلى استعراض الأسباب الرئيسية التي تسهم في زيادة هشاشة المالية العامة، وكيفية تأثير هذه العوامل على استقرار الاقتصاد الوطني (3).

تتبع هشاشة المالية العامة من عدة أسباب مترابطة، تبدأ بالتقلبات الاقتصادية العالمية التي تؤثر بشكل مباشر على الأسواق المالية المحلية والتي تكون حساسة للصدمات الاقتصادية، اذ تؤدي الأزمات الاقتصادية العالمية إلى تدفقات مالية غير مستقرة مما يضع ضغوطاً على الأنظمة المالية، كما يمكن أن يكون للتغيرات في السياسات المالية النقدية الدولية تأثير كبير على هشاشة المالية العامة للنظام المالي،

(1) Markus Brunnermeier & Yuliy Sannikov, A macroeconomic model with a financial sector, American Economic Review, volume.104, No .2, 2014, p. 379-421.

(2) Raghuram Rajan, Has financial development made the world riskier? Proceedings - Economic Policy Symposium - Jackson Hole, Federal Reserve Bank of Kansas City, 2005, p.313-369.

(3) Mark Gertler & Nobuhiro Kiyotaki, Financial intermediation and credit policy in business cycle analysis, Elsevier. Handbook of Monetary Economics, Volume. 3, 2010, p. 547-549.

اذ يؤدي رفع أسعار الفائدة من قبل الدول الكبرى إلى سحب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، مما يزيد من تعرض هذه الأسواق الى الأزمات.(1)

كما إن ضعف الرقابة المالية والإشراف على المؤسسات المالية يمكن أن يسهم في زيادة الهشاشة. عندما تفترق الجهات التنظيمية إلى القدرة على مراقبة أنشطة المؤسسات المالية بفعالية، تزداد احتمالية حدوث ممارسات مالية غير سليمة، مثل الإقراض المفرط أو الاستثمار في أصول عالية المخاطر. هذا الضعف الرقابي يؤدي إلى تكوين فقاعات اقتصادية (Bubble Economy) \* التي عندما تنفجر تتسبب في أزمات مالية عميقة (2).

يمكن أن تسهم الأوضاع السياسية غير المستقرة في زيادة هشاشة المالية العامة. فالاضطرابات السياسية، مثل الحروب أو التغيرات المفاجئة في الحكومات، تؤدي إلى فقدان الثقة في المالية العامة وتراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يزيد من هشاشة الاقتصاد ككل. في هذا المطلب، سنتناول مجموعة من الأسباب الرئيسة لهشاشة المالية العامة:

#### أولاً: الاعتماد المفرط على مصدر واحد للإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بمهامها عن طريق الإنفاق العام فإنها تحتاج الى إيرادات لتغطية هذه النفقات، اذ تسمى هذه الإيرادات بالإيرادات العامة او الإيرادات الحكومية وهي مجموع الدخل أو التدفقات النقدية الذي تحصل عليها الدولة بغرض تغطية النفقات العامة، ويمكن ان تحصل الدولة على الإيرادات العامة في ضوء مصادر عدة مثل التحصيل الضريبي بمختلف أشكاله ومسمياته والرسوم إضافة الى إيرادات أملاك الدولة والإيرادات المتحصلة من أنشطة الدولة الاقتصادية مثل عمليات التصنيع والإنتاج، وكلما

---

(1) Eid Ahmad, Resolving and Preventing Conflict in Iraq: The Role of Multilevel Finance in Generating Sustainable Growth in an Oil-Rich Post-Conflict Country. CEM Background Paper, World Bank, Washington, 2020, p12.

\* يقصد باقتصاد الفقاعة هي حالة الاقتصاد عندما تؤدي المضاربة على الأصول والسلع الى ارتفاع اسعارها على نحو غير مبرر الى مستويات غير مسبوقة، مثل انتفاخ الفقاعة او البالون الذي ما يلبث ان ينفجر في لحظة ما وتؤدي الى انهيار حاد ومفاجئ. ويمكن تعميم هذه الحالة على الاقتصاد الكلي عندما يشهد فترات ازدهار ونشاط تؤدي الى ارتفاع الأسعار والنتائج المحلي الإجمالي لكن من دون ان يستند الى قاعدة إنتاجية حقيقية.

(2) Birner, Regina, Marc Cohen & John Ilukor, Rebuilding Agricultural Livelihoods in Post-Conflict Situations: What are the Governance Challenges? The Case of Northern Uganda, Uganda Strategy Support Program Working Paper 07, International Food Policy Research Institute, Washington, 2011, p15.

ارتفع عدد مصادر الإيرادات العامة أصبح الاقتصاد بعيداً عن أحد أسباب هشاشة المالية العامة، وكلما انخفض عدد مصادر الإيرادات العامة أصبح قريباً من هشاشة المالية العامة، مثلاً الاعتماد المفرط على إيرادات قطاع النفط يعد أحد أبرز أسباب هشاشة المالية العامة لان هذا الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات العامة يجعل المالية العامة للاقتصاد رهينة تقلبات الأسعار في هذا القطاع، اذ يؤدي أي انخفاض في هذه الأسعار إلى تراجع حاد في الإيرادات الحكومية التي تشمل حركة الدولة في الاقتصاد. فضلاً عن ذلك، فإن هذا الاعتماد على مصدر واحد او مجموعة قليلة من القطاعات الاقتصادية في تحصيل الإيرادات العامة يقلل من الحوافز لتطوير قطاعات اقتصادية أخرى، مما يحد من تنوع مصادر الدخل ويجعل الاقتصاد أكثر هشاشة (1).

إن هشاشة المالية العامة مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد، وتزداد نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، والتقلبات السياسية، وسوء الإدارة المالية (2).

وفي البلدان الريعانية اذ يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط كمصدر رئيس للموازنة العامة، مما يجعله عرضة لهشاشة مالية كبيرة. هذا الاعتماد المفرط يجعل المالية العامة تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط العالمية التي تتحكم فيها عوامل خارجية مثل الطلب العالمي والسياسات الدولية والأحداث الجيوسياسية. وعندما تنخفض أسعار النفط، كما حدث مرات عديدة، تقل إيرادات الدولة بشكل حاد، ما يؤدي إلى زيادة العجز المالي وصعوبة تمويل النفقات العامة، ومن ثمَّ يزداد ضعف واستقرار المالية العامة. (3)

### ثانياً: ضعف كفاءة توجيه الموارد المالية

يقصد بها عملية تخطيط وتنظيم ومراقبة وتوجيه الموارد المالية المتاحة في البلد بما يحقق الأهداف والغايات الأساسية للسياسات الاقتصادية والمالية العامة بشكل فعال، إذ إنَّها تسعى الى تحقيق التعامل الأمثل مع الموارد المالية للبلد بما يحقق أهدافها، وان لسوء توجيه الموارد المالية دوراً حاسماً في تقاوم هشاشة المالية العامة. قد يتجلى ذلك في أشكال عدة، مثل الإنفاق الحكومي غير الرشيد، وعدم

(1) Douglas Diamond & Philip Dybvig, Bank runs, deposit insurance, and liquidity. Journal of Political Economy, Volume.91, No . 3, 1993, P. 411-412.

(2) Ugo Panizza, The Return of the Sovereign Debt Crisis." Journal of Economic Perspectives, Volume .28, No . 2, 2014, p 13-20.

(3) Moritz Schularick & Alan Taylor, Credit booms gone bust: Monetary policy, leverage cycles, and financial crises, 1870-2008. American Economic Review, Volume 102, No 2, 2012, p1059-1061.

الكفاءة في جمع الإيرادات، وتراكم الديون العامة، إضافة إلى الفساد المالي والإداري، هذه الممارسات تؤدي إلى هدر الموارد، انخفاض الثقة في المالية العامة للدولة، وتقليل القدرة على الاستثمار في المشاريع التنموية الخاصة<sup>(1)</sup>.

يعد سوء عملية توجيه الموارد المالية عاملاً رئيسياً يمكن أن يؤدي إلى هشاشة المالية العامة داخل البلد. عندما تكون عملية توجيه الموارد المالية في المالية العامة غير فعالة أو غير منظمة، يمكن أن تحدث سلسلة من المشكلات التي تؤثر على الاستقرار المالي وتعزز من مخاطر هشاشة المالية العامة. تشمل هذه المشكلات في عدم كفاءة تخصيص الموارد، والفساد المالي، وسوء التخطيط المالي.<sup>(2)</sup>

كما إنَّ سوء عملية توجيه الإنفاق أحد العوامل التي توصل الحكومات أو المؤسسات بالاقتراض بكميات تفوق قدرتها على السداد، يمكن أن يؤدي الإفراط في الاستدانة إلى زيادة أعباء خدمة الدين، مما يقلل من الموارد المتاحة للاستثمار في مشاريع التنمية أو تحسين الخدمات الأساسية. وإن الحكومات التي تعاني من مستويات عالية من الديون غالباً ما تواجه صعوبة في الحفاظ على استقرارها المالي بسبب زيادة تكاليف الفوائد. ويتعلق سوء تخصيص إنفاق الموارد المالية بكيفية توزيعه بين مختلف المشاريع والبرامج في البلد عندما تكون التخصيصات المالية في مشاريع وقطاعات غير فعالة أو غير مدروسة، يعني أنها توجهت لمشاريع غير منتجة أو غير ذات أولوية.<sup>(3)</sup>

كما أنها تؤدي إلى زيادة تعرض المؤسسات أو الدول للمخاطر المالية مثل التقلبات الاقتصادية أو التغيرات المفاجئة في أسعار الفائدة، كما يمكن أن يؤدي إلى تقلبات كبيرة في المالية العامة والميزانية العامة وزيادة العجز المالي، مما يعزز هشاشة المالية العامة<sup>(4)</sup>. فضلاً عن فقدان الثقة من قبل المستثمرين والمقرضين، وتآكل الثقة المالية يقلل من القدرة على الحصول على التمويل بأسعار فائدة معقولة ويزيد من تكاليف الاقتراض، والأخير يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز من هشاشة المالية العامة، وإنَّ سوء توجيه الموارد المالية هو عامل رئيس يعزز من هشاشة المالية العامة ويؤثر على الاستقرار المالي العام. يشمل ذلك الإفراط في الاستدانة، سوء

(1) Tito Cordella & Harun Onder, Sharing Oil Rents and Political Violence, European Journal of Political Economy, Volume 63, No 2, p5.

(2) Carmen Reinhart & Kenneth Rogoff, This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton University Press. Princeton and Oxford, 2011, p14.

(3) Nawras Al-Sharifi, Tax System Reforms in Iraq: Challenges and Opportunities. Arab Journal of Economics and Finance, Volume 5, No 2,2021, p 25-28.

(4) Juan Carlos Benitez, Mario Mansour, Miguel Pecho, Charles Vellutini, Building Tax Capacity in Developing Countries, International Monetary Fund, 2023, p4.

تخصيص الموارد، الفساد المالي، وسوء التخطيط المالي. لفهم وتحسين الوضع المالي، يجب التركيز على تعزيز الشفافية، تحسين إدارة الموارد، وتطوير استراتيجيات مالية فعالة. في ضوء معالجة هذه القضايا، يمكن تحقيق استقرار مالي أكبر وتقليل المخاطر المالية على المدى الطويل<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: عدم الاستقرار الأمني والسياسي

تشكل التوترات السياسية وعدم الاستقرار أحد الأسباب الرئيسية لهشاشة المالية العامة. فالتوترات الأمنية السياسية تؤدي إلى تقلبات كبيرة في السياسات الاقتصادية وتزيد من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، مما يضعف قدرة الدولة على تنفيذ سياسات مالية فعالة. كما أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الدولة والمواطن، مما يؤثر على مستوى الخدمات العامة ويزيد من تحديات التنمية<sup>(2)</sup>.

تعد التوترات السياسية وعدم الاستقرار الأمني عوامل رئيسية تؤدي إلى ضعف الاقتصاد الوطني، إذ تسهم في تقليل الثقة في المؤسسات الحكومية وتعطل الأنشطة الاقتصادية. عندما يكون هناك انعدام الاستقرار السياسي، تتعرض الحكومة لصعوبات في إدارة الموارد المالية بشكل فعال، مما يؤدي إلى زيادة العجز المالي وصعوبة تمويل النفقات العامة<sup>(3)</sup>.

كما تؤدي التوترات السياسية إلى عدم استقرار المؤسسات الحكومية، مما يعرقل القدرة على تنفيذ سياسات مالية فعالة. التوترات السياسية تؤدي إلى تقليل الثقة في النظام السياسي والاقتصادي، مما يؤثر على استقرار الأسواق المالية ويقلل من فرص جذب الاستثمارات الأجنبية. هذا بدوره يسهم في زيادة العجز المالي وصعوبة تمويل النفقات العامة<sup>(4)</sup>.

يُعد عدم الاستقرار الأمني من العوامل الرئيسية التي تعزز هشاشة المالية العامة. يؤثر عدم الاستقرار على جميع جوانب الاقتصاد، من تقليل فعالية السياسات الاقتصادية إلى زيادة الاضطرابات

(1) Shantayanan Devarajan & Marcelo Giugale, The Case for Direct Transfers of Resource Revenues in Africa- Working Paper 333, Center for Global Development, Washington, 2013, p 5.

(2) Matthias Morgner, Public financial management reforms in developing and post conflict countries, U4 Expert Answer 2013, p 8

(3) Michael Bordo & Christopher Meissner, Fiscal and financial crises, National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 22059, 2016, p 13.

(4) Moses Blessing, Economic Diversification Strategies for Oil-Dependent African Economies in the Era of Decarbonization " Journal of Development Economics, Volume104, No 1, 2021, p 81.

الاجتماعية. الأزمات الأخيرة مثل تراجع أسعار النفط وجائحة كورونا تزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة العجز المالي. عدم الاستقرار يجعل من الصعب على الحكومة تنفيذ إصلاحات مالية ويؤثر على قدرتها على إدارة الموارد المالية بكفاءة.<sup>(1)</sup>

كما وتشير تأثيرات التوترات السياسية وعدم الاستقرار الأمني على هشاشة المالية العامة إلى أن هناك حاجة ماسة للإصلاحات الهيكلية. والتركيز على تحسين الاستقرار السياسي وتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية. كما يتعين على الحكومة تحسين إدارة الموارد المالية وتطوير استراتيجيات تنموية تقلل من الاعتماد على قطاع النفط وتعزز من نشاط القطاع الخاص<sup>(2)</sup>

#### رابعاً: تراجع الإيرادات غير النفطية

يعد تراجع الإيرادات غير النفطية مشكلة متفاقمة في العديد من الدول المعتمدة على النفط. هذا التراجع قد يكون نتيجة لعوامل عدة، مثل ضعف القطاع الخاص، وعدم تنافسية المنتجات المحلية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية. يؤدي هذا التراجع إلى زيادة الاعتماد على إيرادات النفط، مما يزيد من هشاشة الاقتصاد.

تشكل الإيرادات غير النفطية جزءاً أساسياً من الإيرادات العامة في الدول التي تسعى لتتنوع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط. والتي تشكل فيها الإيرادات غير النفطية نسبة ضئيلة مقارنة بالإيرادات النفطية، ويعزى ذلك إلى ضعف تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى والافتقار إلى السياسات الفعالة لتحصيل الإيرادات من مصادر متنوعة. يؤدي تراجع الإيرادات غير النفطية إلى زيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية، مما يجعل المالية العامة أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط. هذا التراجع يعزز من هشاشة المالية العامة، إذ يكون من الصعب تغطية النفقات العامة وتمويل المشاريع التنموية بدون تنوع كافٍ في مصادر الإيرادات.<sup>(3)</sup>

كما ويتسبب انخفاض الإيرادات غير النفطية في زيادة العجز المالي، إذ يصبح من الصعب على الحكومة تغطية نفقاتها دون الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، كذلك يؤثر نقص الإيرادات غير

(1) Lant Pritchett & Eric Werker, Developing the Frontier: The Role of Private Sector Development in Sub-Saharan Africa." Economic Development and Cultural Change, Volume 60, No 1, 2012, p 34.

(2) James Prosper, infrastructure Investment and Its Impact on Economic Development in Emerging Markets." Infrastructure Economics and Policy, Volume 29, No 2, 2025, p 118.

(3) Hyman Minsky, The financial instability hypothesis: An interpretation of Keynes and an alternative to "standard" theory. Challenge, Volume 20, No 1, 1977, p 26.

النفطية في قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية، مما يحد من النمو الاقتصادي ويزيد من التوترات الاجتماعية وإن تراجع الإيرادات غير النفطية في يشكل أحد التحديات البارزة التي تؤثر على الاستقرار المالي. في ضوء اتخاذ خطوات فعّالة لتحسين الأنظمة الضريبية، ومكافحة الفساد، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز البنية التحتية<sup>(1)</sup>.

#### خامساً: العبء الديموغرافي

يشكل العبء الديموغرافي، خاصة في الدول التي تشهد نمواً سكانياً سريعاً تحدياً كبيراً للموارد المالية والمالية العامة؛ فزيادة عدد السكان تتطلب زيادة في الإنفاق على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة الكهرباء والطرق، مما يزيد من الضغط على الميزانية. فضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع معدل البطالة بين الشباب قد يؤدي إلى تقليل الإنتاجية وضعف إمكانية تفعيل القطاع الخاص وفرض الضرائب<sup>(2)</sup>.

#### سادساً: التقلبات الاقتصادية

تُعد التقلبات الاقتصادية من أبرز أسباب هشاشة المالية العامة، إذ تعكس التغيرات الدورية التي يمر بها الاقتصاد نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية. هذه التقلبات تؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومات والشركات والأفراد على التكيف مع التغيرات في مستويات النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وأسعار الأصول. تتسم التقلبات الاقتصادية بتأثيرها المتباين على مختلف جوانب الاقتصاد الكلي، مما يجعلها أحد العناصر الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تحليل الاستقرار المالي لأي دولة. ويمكن للتقلبات الاقتصادية، مثل الركود أو التضخم المفرط، أن تزيد من هشاشة الإنفاق العام في ضوء تقليص الإيرادات الحكومية ورفع تكاليف الخدمات العامة.

التقلبات الاقتصادية هي التغيرات الدورية والمتنوعة في النشاط الاقتصادي التي تؤدي إلى مُدد من النمو والانكماش. وتنقسم على نوعين رئيسيين: التقلبات الدورية التي تمر بأربع مراحل هي التوسع، الذروة، الانكماش، والقاع، والتقلبات العشوائية التي تحدث بشكل غير متوقع نتيجة لأزمات مالية أو كوارث طبيعية. تؤثر هذه التقلبات بشكل كبير على الإيرادات الحكومية، إذ تنخفض خلال مُدد الركود، مما يزيد العجز المالي ويعزز من هشاشة المالية العامة، كما تؤدي التقلبات الاقتصادية إلى تقلبات في

(1) Hyman Minsky, The financial instability hypothesis, The Jerome Levy Economics Institute, Working Paper No. 74. 1992, p 28.

(2) Anil Kashyap & Jeremy Stein, What Do a Million Observations on Banks Say about the Transmission of Monetary Policy? American Economic Review, Volume 90, No 3, 2000, p 420.

معدلات التضخم، حيث يرتفع التضخم في مُدد التوسع وينخفض خلال الركود، وهو ما يؤثر سلبيًا على القوة الشرائية وتكاليف الاقتراض، فضلاً عن أن هذه التقلبات إلى بيئة استثمارية غير مستقرة، إذ يتردد المستثمرون في اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل، مما يقلل الاستثمارات الإنتاجية ويضعف النمو الاقتصادي المستدام، ويزيد من هشاشة المالية العامة في الاقتصاد بشكل عام (1).

وكذلك فإن للتقلبات الاقتصادية تأثير على البطالة خلال مُدد الركود الاقتصادي، تتراجع الأنشطة الاقتصادية وتقل فرص العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وان معدلات البطالة المرتفعة تزيد من الضغوط على الإنفاق الاجتماعي وتؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة، مما يزيد من هشاشة المالية العامة في الاقتصاد (2).

كما أن الركود الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي، بينما قد تستمر النفقات في الارتفاع لدعم القطاعات المتضررة. مع وجود ديون عامة كبيرة، تصبح تكلفة خدمة هذه الديون عبئاً كبيراً على الموازنة، مما يفاقم العجز المالي المزمّن. في محاولة لسد الفجوة بين الإيرادات والنفقات، تلجأ الحكومات إلى الاقتراض، مما يزيد من الدين العام ويعزز من هشاشة المالية العامة. هذا العجز المزمّن يقلل من ثقة المستثمرين، وقد يخفض التصنيف الائتماني للدولة، مما يرفع تكلفة الاقتراض ويزيد الضغوط المالية التي تؤدي لرفع هشاشة المالية العامة في الاقتصاد (3).

وكذلك فإنها تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي. في ضوء فهم تأثير هذه التقلبات وتبني السياسات الاقتصادية الملائمة، يمكن للحكومات تقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي. كما أن التدخلات الحكومية غير المدروسة في الاقتصاد، مثل السياسات المالية التوسعية المفرطة، أو دعم الأسعار غير المستدام، يمكن أن تزيد من تعقيد الوضع المالي. هذه التدخلات، على الرغم من أنها قد تكون مصممة لتحقيق أهداف قصيرة الأجل، فإنها غالباً ما تؤدي إلى مشكلات طويلة الأمد تزيد من هشاشة المالية العامة (4).

(1) Anil Kashyap & Jeremy Stein, Op. Cit, p 422.

(2) Robin Greenwood & David Scharfstein, The growth of finance. Journal of Economic Perspectives, Volume27, No 2, 2013, p17.

(3) Thomas Hellmann, Kevin Murdock & Joseph Stiglitz, Liberalization, moral hazard in banking, and prudential regulation: Are capital controls enough? American Economic Review, Volume90, No1, 2000, p152.

(4) Franklin Allen & Douglas Gale, Op. Cit, p 28.

### سابعاً: عجز الموازنة المزمّن

يمثل العجز المالي المزمّن في الموازنة العامة للدولة أحد أبرز أسباب هشاشة المالية العامة للبلد، يتكون العجز المالي المزمّن في حال تجاوز النفقات العامة للدولة عن الإيرادات العامة فيها بصورة مستمرة، ويعد احد التحديات التي تواجه الحكومات اذ تتطلب تغطية العجز في العادة الى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي أو طباعة النقود وهذا يؤثر سلباً على استقرار الوضع الاقتصادي، وهنا تكون المالية العامة في الاقتصاد عرضة للصدمات المالية والاقتصادية، مما يعني زيادة هشاشة المالية العامة فيها، وان العجز المالي المستمر يؤدي إلى زيادة اعتماد الحكومة على الاقتراض في تمويل إيراداتها، مما يعني دخول الاقتصاد في دوامة الديّن وعدم فاعلية المالية العامة في الاقتصاد وهذا يعني زيادة مخاطر التعثر المالي وهشاشة المالية العامة (1).

### ثامناً: التعرض للصدمات الخارجية

بالرغم من وجود حدود بين الدول الا ان اقتصاداتها مرتبطة في ما بينها في ضوء الاستيراد والتصدير وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات وتبادل السلع والخدمات بمستويات مختلفة، هذا ما يجعل الاقتصاد الوطني مرتبطاً بالاقتصاد العالمي ويتأثر به حسب درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد، ومن هذا فان حدوث أي أزمة او صدمة في الاقتصاد العالمي فإنها تؤثر بالاقتصاد الوطني تغيير أسعار الفائدة العالمية او تغيير أسعار النقل العالمية او تغيير أسعار النفط فانه يجعل الاقتصاد الوطني تابع الى الصدمات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، وان تعرض الاقتصاد الوطني وتأثره بصدمات خارجية يؤثر على تدفق الإيرادات العامة مما يسبب هشاشة في المالية العامة للبلد. (2)

### تاسعاً: ارتفاع معدلات البطالة والفقر

تختلف دوافع تدخل الحكومات في الاقتصاد حسب الأهداف التي تسعى لتحقيقها. أحد أبرز هذه الأهداف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ تستخدم الاقتصادات السياسات المالية والنقدية للحد من التقلبات الاقتصادية، مثل زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب في مُدد الركود لتحفيز الطلب. كما تهدف الحكومات إلى تحفيز النمو الاقتصادي في ضوء دعم القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة عبر تقديم الدعم المالي

(1) Atif Mian & Amir Sufi, Household leverage and the recession of 2007-2009. International Monetary Fund, Washington, Volume 59, No1, 2011, p 27.

(2) Olivier Blanchard & Daniel Leigh Growth forecast errors and fiscal multipliers. American Economic Review, Washington, Volume 103, No3, 2013, p 119.

وتسهيل الإجراءات. وتحقيق العدالة الاجتماعية يعد سبباً مهماً أيضاً، إذ تلجأ الحكومات إلى سياسات إعادة توزيع الدخل، مثل فرض ضرائب تصاعدية وتقديم مساعدات للفئات الضعيفة، لضمان توزيع أكثر عدلاً للثروة. فضلاً عن ذلك، تتدخل الحكومات لإصلاح الاختلالات الاقتصادية مثل التضخم أو عجز الميزانية، والعمل على حماية الصناعات الناشئة عبر فرض رسوم جمركية أو دعم مالي لمساعدتها على التنافس والنمو. بهذه التدخلات، تسعى الحكومات إلى بناء اقتصاد مستقر وعادل يعزز من رفاهية المجتمع ويضمن استدامة التنمية الاقتصادية. (1)

### عاشراً: ارتفاع مستوى الدين العام

يشكل الدين العام أحد أهم أسباب هشاشة المالية العامة في الاقتصادات الحديثة. يتمثل الدين العام في مجموع الالتزامات المالية التي تتحملها الدولة نتيجة اقترانها من مصادر داخلية أو خارجية لتمويل الإنفاق العام الذي يتجاوز إيراداتها. يتزايد الاهتمام بهذا الموضوع في الأدبيات الاقتصادية، خاصة في ظل الأزمات المالية المتكررة التي عانت منها دول عديدة بسبب تراكم ديونها العامة. وان الدين العام يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي في المدى القصير، من جهة لكنه يؤدي إلى مشاكل هيكلية وزيادة في هشاشة المالية العامة على المدى البعيد إذا لم يُدار بشكل فعال.

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف الديون العامة على أنها المبالغ المالية التي تقرضها الحكومة من أجل تمويل عجز الميزانية أو لتحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل تمويل مشاريع البنية التحتية أو تقديم الدعم الاقتصادي خلال الأزمات. يُقاس عادةً الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إذ توفر هذه النسبة مؤشراً على مدى قدرة الاقتصاد على تحمل الديون. (2)

يعد ارتفاع حجم الدين العام من أبرز محددات هشاشة المالية العامة، إذ يؤدي إلى زيادة عبء الفوائد وتقليل قدرة الحكومات على الإنفاق الاستثماري الضروري لدعم النمو الاقتصادي.

تلجأ الحكومات إلى الاقتراض لأسباب متعددة، منها تحقيق استقرار اقتصادي في الأوقات الصعبة، أو تمويل نفقات استثمارية كبرى لا يمكن تغطيتها من الإيرادات الحالية. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الاقتراض قد يؤدي إلى تراكم الدين العام بشكل يهدد الاستقرار المالي، ويزيد من هشاشة الاقتصاد

(1) David Aikman, Andrew Haldane & Benjamin Nelson, Curbing the credit cycle. Economic Policy Review, Volume125, No 585, 2013, p 12.

(2) Claudio Borio & Muthias Drehmann, Assessing the risk of banking crises. BIS Quarterly Review, Basel, 2009, p 39.

الوطني، وكلما زاد الدين العام ارتفعت تكلفة خدمة هذا الدين بسبب الفوائد التي يجب على الحكومة دفعها، مما يزيد العبء المالي ويقلل قدرة الدولة على تمويل الإنفاق الاجتماعي والاستثماري، ومن ثمّ يزيد من هشاشة المالية العامة. في بعض الحالات، قد تؤدي هذه الفوائد المرتفعة إلى "دوامة ديون" حيث تضطر الدولة للاقتراض مجددًا لتسديد فوائد ديون سابقة<sup>(1)</sup>.

وهناك مجموعة من الطرق يمكن للحكومات تبني مجموعة من السياسات للحد من الدين العام وكما يلي<sup>(2)</sup>:

- 1) تبني سياسات مالية تهدف إلى تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات على المدى الطويل. يتطلب ذلك تحسين كفاءة الإنفاق العام وزيادة الإيرادات في ضوء إصلاحات ضريبية مدروسة.
- 2) تحسين إدارة الدين يتطلب تنويع مصادر التمويل وتطوير سوق سندات محلية قوية تقلل من الاعتماد على الأسواق المالية الدولية. كما يمكن لإدارة الدين بشكل فعال أن تساعد في تقليل تكلفة الاقتراض وتحسين السيطرة على مخاطر الديون.
- 3) النمو الاقتصادي القوي يساعد في تقليل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ويزيد من قدرة الحكومة على سداد ديونها. لتحقيق ذلك، ينبغي على الحكومات الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز بيئة الأعمال لدعم النمو الاقتصادي المستدام.
- 4) برامج الرعاية الاجتماعية والمعاشات تمثل جزءًا كبيرًا من الإنفاق العام في العديد من الدول. إصلاح هذه النظم لتحسين الكفاءة المالية وضمان استدامتها يمكن أن يساعد في تقليل العبء المالي على الميزانية العامة والحد من تراكم الديون.

### المطلب الثالث: مراحل هشاشة المالية العامة

هشاشة المالية العامة هي حالة من عدم الاستقرار التي يمكن أن تواجهها الأنظمة المالية والاقتصادية، إذ تكون عرضة للصدمات والأزمات التي قد تؤدي إلى انهيارات مالية كبرى. تتطور هشاشة المالية العامة عبر مراحل متعددة، تبدأ بتراكم الديون والتوسع في الائتمان، الذي قد يبدو في البداية كدافع للنمو الاقتصادي، لكنه يحمل في طياته مخاطر كبيرة إذا لم يتم التحكم فيه بشكل مناسب مما يؤدي إلى

(1) Nicola Gennaioli, Andrei Shleifer & Robert Vishny, The importance of being riskless. Journal of Finance, Volume70, No1, 2015, p 351.

(2) David López-Salido & Javier Valles, Monetary policy and financial stability: The role of the monetary policy framework. International Journal of Central Banking, Volume5, No 3, 2009, p 38-39.

خلق ضغوط على المالية العامة. ومع مرور الوقت، يمكن أن تتفاقم هذه الضغوط لتدخل في مرحلة التوتر، إذ تتزايد حالات التعثر وتدهور الأوضاع الاقتصادية. وفي مرحلة الأزمة، قد تواجه المالية العامة انهيارات متسارعة، مما يستدعي تدخل الحكومات والمؤسسات المالية الكبرى لمحاولة احتواء الأزمة. في النهاية، تأتي مرحلة التصحيح والتعافي إذ يتم إعادة بناء الثقة واستعادة الاستقرار الاقتصادي، ان عرض هذه المراحل يسهم في تعزيز القدرة على توقع الأزمات المالية والتعامل معها بفعالية<sup>(1)</sup>.

وفي مواجهة هذه الأزمات، غالباً ما تتدخل الحكومات عن طريق المالية العامة والبنوك المركزية لمحاولة السيطرة على الوضع ومنع انهيار أوسع للنظام المالي. تتبع ذلك مرحلة من التصحيح وإعادة البناء، حيث يتم اتخاذ إجراءات لتعزيز المالية العامة لزيادة الشفافية وتنظيم الأسواق من أجل استعادة الثقة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، وبناءً على ما سبق سوف نتطرق الى تلك المراحل وكما يلي:

#### أولاً: مرحلة التراكم

تعد هشاشة المالية العامة من أهم العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى أزمات مالية واقتصادية عميقة في البلد. تتطور هذه الهشاشة عبر مراحل متعددة، تبدأ بمرحلة تراكم الديون والمخاطر في المالية العامة. مرحلة التراكم هي الأساس الذي يبني عليه الانهيار المالي المحتمل، إذ يتم خلالها تضخم الأصول المالية، وتراكم الديون، وانتشار الائتمان بأسعار منخفضة، مما يخلق بيئة مالية هشة ومستعدة للتعرض لصدمات مفاجئة.<sup>(2)</sup>

مرحلة التراكم في هشاشة المالية العامة هي المرحلة التي يتم فيها بناء الأساس للأزمة المالية المستقبلية، وتعد من أخطر المراحل لأنها تحدث غالباً بشكل تدريجي وخفي، مما يجعل من الصعب تحديد متى وأين ستبدأ الأزمة بشكل فعلي<sup>(3)</sup>.

مرحلة التراكم في السياق المالي تشير إلى المدة التي يتم فيها بناء الفجوات داخل المالية العامة في ضوء تزايد الاعتماد على الائتمان وزيادة الديون، سواء كان ذلك على مستوى الشركات، أو الحكومات.

(1) Franklin Allen & Douglas Gale, Op.Cit, p 1029-1031.

(2) Hyman Minsky, Stabilizing an Unstable Economy, New Haven: Yale University Press, USA,1986. P 63.

(3) Carmen Reinhart & Kenneth Rogoff, This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton University Press, UAS, 2009, P 59.

هذه المرحلة تتميز بنمو غير متوازن في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ يتم تحفيز النمو الاقتصادي قصير الأجل على حساب الاستقرار طويل الأجل<sup>(1)</sup>.

كما وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى مرحلة التراكم ومن هذه العوامل:

- 1- **زيادة الديون والاقتراض المفرط:** في مرحلة التراكم تبدأ المؤسسات المالية والحكومات في الاعتماد بشكل متزايد على الديون لتمويل نشاطاتهم الاقتصادية. بسبب انخفاض الإيرادات العامة مقابل الانفاق العام، إذ يتم تحفيز هذا السلوك في ضوء الظروف الاقتصادية المشجعة مثل انخفاض معدلات الفائدة والسياسات النقدية التوسعية. يؤدي هذا إلى تراكم الديون إلى مستويات تفوق قدرة السداد المستدامة، مما يخلق حالة من الهشاشة في المالية العامة في الاقتصاد<sup>(2)</sup>.
- 2- **توسع الائتمان والتمويل النقدي:** يعرف التيسير النقدي (Monetary Facilitation) بأنه أحد الأدوات التي تلجأ إليها البنوك المركزية كبديل للسياسة النقدية التقليدية وغالباً ما يتزامن مع خفض معدلات الفائدة. وهو يهدف في المقام الأول إلى تحفيز النمو الاقتصادي للدولة، إذ إنَّ التيسير النقدي هو زيادة المعروض من الأموال لتوفير السيولة المالية اللازمة. وان تسهيل شروط الائتمان يؤدي إلى زيادة التمويل المقدم من البنوك والمؤسسات المالية للأفراد والشركات. هذا التوسع الائتماني غير المدروس يؤدي إلى تفاقم الديون والعجز في الميزانية العامة. كما أن التوسع في الائتمان يمكن أن يؤدي إلى عدم توافق بين أسعار الأصول وقيمتها الحقيقية، مما يزيد من خطر انفجار الفقاعات الاقتصادية<sup>(3)</sup>.
- 3- **تضخم أسعار الأصول:** تتسم مرحلة التراكم بارتفاع غير مبرر في أسعار الأصول المالية مثل الأسهم والعقارات. هذا الارتفاع غالباً ما يكون مدفوعاً بالتمويل الرخيص وزيادة الطلب على هذه الأصول كاستثمارات آمنة. تضخم أسعار الأصول يؤدي إلى تكوين "فقاعات" في السوق، إذ تتجاوز الأسعار القيم الأساسية لهذه الأصول. عندما تنفجر هذه الفقاعات، يمكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة وانهايار السوق<sup>(4)</sup>.
- 4- **الاعتماد على التمويل قصير الأجل:** تزيد المؤسسات المالية والشركات من اعتمادها على التمويل قصير الأجل لتمويل مشاريع طويلة الأجل. هذا الإنمذج يمكن أن يكون فعالاً في أوقات الاستقرار، ولكنه

(1) Charles Kindleberger & Robert Aliber, Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises." 5th ed., Wiley. 2005, P 68.

(2) Moritz Schularick & Alan Taylor, Op. Cit, p 1058.

(3) Claudio Borio, Towards a Macroprudential Framework for Financial Supervision and Regulation? BIS Working Papers, No. 128, 2003, p 18.

(4) Tobias Adrian & Hyun Song Shin, Liquidity and Leverage, Journal of Financial Intermediation, Volume 19, No, 2010, p 419.

5- **ضعف الرقابة والتنظيم المالي:** غالباً ما يصاحب مرحلة التراكم ضعف في الرقابة والتنظيم المالي، حيث تكون الأسواق مفرطة في التفاؤل بخصوص استدامة النمو الاقتصادي. هذا التفاؤل يؤدي إلى تراخي في معايير الإقراض وتوسيع نطاق الأدوات المالية المعقدة مثل المشتقات المالية، مما يزيد من تعقيد المالية العامة ويجعل من الصعب تقييم المخاطر بشكل دقيق.

مع استمرار مرحلة التراكم، تبدأ المالية العامة في التوتر مع زيادة معدلات التعثر في سداد الديون وتدهور الثقة فيها. في نهاية هذه المرحلة، يصبح الاقتصاد عرضة لانهيارات سريعة في حال حدوث أي صدمة، سواء كانت داخلية مثل انهيار أسعار الأصول أو خارجية مثل أزمات اقتصادية عالمية<sup>(2)</sup>.

#### ثانياً: مرحلة التوتر

مرحلة التوتر هي المدة التي يتعرض فيها المالية العامة لاختبار حقيقي، حيث تبدأ التناقضات والمخاطر التي تراكمت في المرحلة السابقة بالظهور بشكل علني. في هذه المرحلة، تتفاقم الضغوط على المالية العامة، ويصبح من الصعب تجاهل المشكلات التي كانت تبدو غير ذات أهمية من قبل. يبدأ الاقتصاد في إظهار علامات التباطؤ، حيث تنخفض معدلات النمو، وتزداد معدلات التعثر في سداد الديون، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المالية العامة بشكل أكبر، أحد أبرز معالم مرحلة التوتر هو الانخفاض المفاجئ في السيولة المتاحة في الأسواق ويصبح من الصعب على المالية العامة الحصول على التمويل اللازم لمواصلة نشاطات الحكومة الاقتصادية، وذلك نتيجة تشديد شروط الائتمان وارتفاع معدلات الفائدة. كما تبدأ أسعار الأصول، التي شهدت ارتفاعات مفرطة خلال مرحلة التراكم، في الانخفاض بشكل حاد، مما يضع المزيد من الضغوط على الموازنة العامة وللمؤسسات المالية والمستثمرين<sup>(3)</sup>.

في بعض الأحيان، قد يتدخل صناع القرار لمحاولة احتواء التوتر في ضوء السياسات النقدية والمالية، مثل تخفيض معدلات الفائدة أو تقديم حزم إنقاذ المالية العامة. ومع ذلك إذا لم تكن هذه التدابير

(1) Gary Gorton & Guillermo Ordonez, Collateral Crises, American Economic Review, Volume 104, No 2, USA, 2014, p 348.

(2) Luc Laeven & Fabian Valencia, Systemic Banking Crises Database. IMF Economic Review, Volume 61, No2, 2018, p 253.

(3) Jack Guttentag & Richard Herring, Disaster myopia in international banking, Princeton Essays in International Finance No. 164, Princeton University, USA, 1986, p 21.

كافية أو تم تنفيذها بشكل غير فعال، فإن مرحلة التوتر يمكن أن تتفاقم وتتحول إلى أزمة مالية كاملة، وإن مرحلة التوتر تمثل مدة حاسمة في دورة الأزمات المالية، حيث تبدأ الضغوط المالية التي تراكمت في مرحلة التراكم في الظهور بشكل أكثر وضوحاً، مما يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار المالية العامة في الاقتصادي. خلال هذه المرحلة، تبدأ العوامل التي تسببت في تراكم المخاطر في التأثير بشكل ملموس، مما يتسبب في ظهور علامات تحذيرية للأزمة المالية. تعد مرحلة التوتر مدة اختبار رئيسة لقدرة المالية العامة على التعامل مع الصدمات، ويمكن أن تحدد بشكل كبير مدى إمكانية تفادي الانتقال إلى أزمة مالية كاملة (1).

### ثالثاً: مرحلة الأزمة

مرحلة الأزمة تمثل ذروة التحديات التي تواجهها المالية العامة والاقتصادي في البلد، إذ تكون الضغوط المالية المتراكمة قد وصلت إلى نقطة حرجة. في هذه المرحلة تصبح التوترات التي تراكمت خلال مراحل سابقة واضحة ومؤثرة بشكل مباشر، مما يؤدي إلى حدوث انهيارات مالية واسعة النطاق. تُعرف هذه المرحلة بأنها المدة التي تتجلى فيها الأزمات المالية بشكل كامل، إذ تعاني المالية العامة من اضطرابات حادة، وتزداد معدلات التعثر، وتفقد المؤسسات المالية قدرتها على الصمود (2).

تتميز مرحلة الأزمة بحدوث تغييرات جوهرية في المالية العامة، حيث تتعرض المؤسسات المالية لأزمات سيولة، وتخفض قيمة الأصول بشكل حاد، وتتفشى حالات الإفلاس. فضلاً عن ذلك، تزداد الضغوط الاقتصادية على المؤسسات المالية، مما يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة. تعد هذه المرحلة بمثابة اختبار لقدرة المالية العامة على التعامل مع الأزمات، وقد تؤدي إلى تأثيرات طويلة الأمد على الاستقرار الاقتصادي، تؤدي السياسات الحكومية والتدخلات التنظيمية دوراً حاسماً في هذه المرحلة، إذ يسعى صناع القرار إلى استعادة الاستقرار المالي والاقتصادي في ضوء إجراءات مثل تقديم حزم إنقاذ، دعم المؤسسات المتعثرة، وتنفيذ سياسات تحفيزية. إن فهم مرحلة الأزمة والتعرف على العوامل التي تسهم في تفاقمها يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع الأزمات والحد من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد والمجتمع.

تمثل مرحلة الأزمة النقطة الحرجة في الأزمات المالية، إذ تتجسد الضغوط المالية المتراكمة والاضطرابات الاقتصادية بشكل واضح وشامل. في هذه المرحلة، تصبح الأزمات المالية ملموسة، مما

(1) Claudio Borio, Op. Cit, p16.

(2) Moritz Schularick & Alan Taylor, Op. Cit, p 1060.

يتسبب في تأثيرات عميقة على المالية العامة. تشمل هذه المرحلة أحداثاً متسارعة مثل انهيار المالية العامة، وزيادة كبيرة في معدلات التسديد. تُعد مرحلة الأزمة اختباراً حقيقياً لقدرة المالية العامة على الصمود واستعادة الاستقرار (1).

تشير مرحلة الأزمة إلى المدة التي تتجلى فيها الأزمات المالية بشكل كامل، إذ تصبح تأثيرات الضغوط والتوترات السابقة واضحة وعملية. في هذه المرحلة، تتعرض الأسواق المالية لضغوط شديدة، وتفقد المؤسسات المالية قدرتها على العمل بشكل فعال، ويعاني الاقتصاد من تدهور سريع (2). وتُعد مرحلة الأزمة نقطة حرجة تتطلب إصلاحات هيكلية طويلة الأمد لضمان استقرار المالية العامة وتقليل احتمالية تكرار الأزمات. كما أن إعادة بناء الثقة في ضوء الشفافية والرقابة الفعالة أمر ضروري لتحقيق التعافي السريع وتعزيز الاستقرار المالي المستدام.

#### رابعاً: مرحلة التصحيح

مرحلة التصحيح هي المرحلة التي تلي الأزمة المالية، حيث تبدأ عملية إعادة التوازن في المالية العامة والاقتصادي بعد الاضطرابات الكبيرة التي شهدتها مرحلة الأزمة. خلال هذه المرحلة، تأخذ الأنظمة المالية والاقتصادات في التعافي تدريجياً من الأزمات التي مرت بها، وتظهر إشارات التحسن والاستقرار. تتميز مرحلة التصحيح بتدابير إصلاحية وإعادة هيكلة تهدف إلى معالجة الأضرار التي سببتها الأزمة وتحسين المرونة المالية والاقتصادية.

تتضمن عملية التصحيح عادةً خطوات مهمة مثل تحسين السياسات المالية والنقدية، تنفيذ إصلاحات هيكلية، واستعادة الثقة في الأنظمة المالية وخلال مرحلة التصحيح، تسعى المؤسسات المالية والحكومات إلى تصحيح الأخطاء التي أدت إلى الأزمة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، مما يمهّد الطريق لنمو اقتصادي مستدام وتطوير نظام مالي أكثر قدرة على مواجهة التحديات المستقبلية (3).

(1) Tobias Adrian, Emanuel Moench, & Hyun Song Shin, Macro risk premiums and intermediary balance sheet quantities, Paper presented at the 10th Jacques Polak Annual Research Conference Hosted by the International Monetary Fund, Washington, 2009, p 7.

(2) Gary Gorton, The panic of, National Bureau of Economic Research Working Paper Series, No. 14358. National Bureau of Economic Research, 2008, p 16-18.

(3) Oscar Jorda, Morit Schularick & Alan Taylor, Financial crises, credit booms, and external imbalances: 140 years of lessons. National Bureau of Economic Research Economic Review, Volume 59, No16567, 2010, p 38.

تشكل هذه المرحلة عملية إعادة التوازن التي تستهدف تصحيح الأوضاع المالية والاقتصادية المتضررة، واستعادة النمو والمرونة في المالية العامة. وتنفيذ سياسات وإصلاحات تهدف إلى معالجة الأضرار الناتجة عن الأزمة وتعزيز استقرار المالية العامة<sup>(1)</sup>.

تشير مرحلة التصحيح إلى المدة التي تبدأ فيها المالية العامة والاقتصاد في التعافي من الأزمة المالية، إذ تبدأ المؤسسات المالية والأنظمة المالية في إعادة تقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية واتخاذ تدابير لتصحيح الأوضاع المتضررة. تشمل هذه المرحلة عمليات استعادة الثقة في الأسواق، تنفيذ سياسات وإصلاحات، وتحسين الإدارة المالية والمخاطر، تسعى الحكومات إلى تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي واستعادة الاستقرار المالي والاقتصادي، مثل تخفيض الفائدة، تقديم الحوافز الاقتصادية، وتحسين الأنظمة الرقابية، فضلاً عن التعامل مع الديون المتعثرة عبر إعادة جدولتها أو تقديم مساعدات للمؤسسات المالية المتعثرة. كما تشجع السياسات التحفيزية الاستثمار وتسهيل التمويل لتعزيز النمو الاقتصادي، مما يسهم في استقرار المالية العامة وتنشيط النشاط الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

تهدف مرحلة التصحيح إلى معالجة الأضرار وتعزيز الاستقرار المالي وعدم تكرار الأزمات مستقبلاً، ومن ثمّ دعم استقرار المالية العامة على المدى الطويل، إذ يتم تصحيح الأوضاع المالية والاقتصادية المتضررة واستعادة الاستقرار والنمو. في ضوء تنفيذ السياسات والإصلاحات المناسبة، يمكن للنظام المالي والاقتصادي التعافي من الأزمات وتعزيز مرونته في مواجهة التحديات المستقبلية لضمان استقرار طويل الأمد وتحقيق النمو المستدام<sup>(3)</sup>.

### خامساً: مرحلة التعافي

مرحلة التعافي تمثل المرحلة التي تلي أزمة مالية أو اقتصادية، إذ تبدأ الاقتصادات والأنظمة المالية في العودة إلى حالة من الاستقرار والنمو بعد مدة من الاضطرابات الكبيرة، تشكل هذه المرحلة مرحلة إعادة البناء والتجديد، إذ يتم تنفيذ استراتيجيات وأدوات تهدف إلى تعزيز التعافي وتحقيق نمو مستدام،

(1) Luc Laeven & Fabian Valencia, Systemic banking crises database, International Monetary Fund, Economic Review, Volume 61, 2018, No 2, p 243.

(2) Joseph Stiglitz & Jay Rosengard, Economics of the Public Sector. W.W. Norton & Company, New York, 2020, p. 229.

(3) Franklin Allen & Douglas Gale, Financial fragility and asset price volatility, Journal of Economic Dynamics and Control, Volume 29, No5, 2005, p 829-832.

وتتسم مرحلة التعافي بتحسّن الظروف الاقتصادية وزيادة النشاط الاستثماري واستعادة الثقة في الأسواق المالية (1).

تشير مرحلة التعافي إلى المدة التي يبدأ فيها الاقتصاد في التعافي من الأزمات المالية أو الاقتصادية، حيث تتجلى التحسينات في الأداء الاقتصادي والنشاط الاستثماري. تشمل هذه المرحلة جهوداً لاستعادة الاستقرار المالي، تعزيز النمو، وتحسين الظروف الاقتصادية بشكل عام، في ضوء تنفيذ السياسات المناسبة والإصلاحات الهيكلية، يمكن تعزيز النمو المستدام وتحسين قدرة المالية العامة على مواجهة التحديات المستقبلية. إن فهم مرحلة التعافي وتقييم تأثيراتها على الاقتصاد والمالية العامة يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع الأزمات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل (2).

تتطلب مواجهة هشاشة المالية العامة فهماً دقيقاً لمحدداتها، وتبني سياسات مالية واقتصادية متكاملة تسعى إلى تقليل هذه المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي. يجب أن تكون هذه السياسات شاملة ومرنة، وقادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والمالية، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال.

#### المطلب الرابع: مؤشرات هشاشة المالية العامة

تشكل هشاشة المالية العامة تحدياً تواجهه الأنظمة الاقتصادية، لأنها تعكس حالة من عدم الاستقرار المالي والاقتصادي وتؤثر على قدرة الحكومات في الوفاء بالتزاماتها وإشباع الحاجات الواجب توفيرها للشعب من تقديم الخدمات العامة وإنشاء المشاريع الانتاجية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. ترتبط هذه الهشاشة بعدة عوامل اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية تجعلها ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، وبناءً على ما تقدم يمكن تحديد مؤشرات هشاشة المالية العامة في الاقتصاد هي كما يلي:

#### أولاً: نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

يشكل الدين العام أحد أهم محددات هشاشة المالية العامة في الاقتصادات الحديثة. يتمثل الدين العام في مجموع الالتزامات المالية التي تتحملها الدولة نتيجة اقتراضها من مصادر داخلية أو خارجية لتمويل الإنفاق العام الذي يتجاوز إيراداتها. ويمكن للدين العام أن يدعم النمو الاقتصادي في المدى

(1) Tobias Adrian & Hyun Song Shin, The changing nature of financial intermediation and the financial crisis of 2007-2009, Annual Review of Economics, Volume 2, No1, 2010, p 613.

(2) Markus Brunnermeier & Martin Oehmke, Bubbles, financial crises, and systemic risk, Working Papers, Handbook of the Economics of Finance, Volume 2, 2013, p 1238.

القصير، لكنه قد يؤدي إلى مشاكل هيكلية وزيادة في هشاشة المالية العامة على المدى البعيد إذا لم يُدار بشكل فعال.

يمكن تعريف الديون العامة على انها المبالغ المالية التي تقترضها الحكومة من أجل تمويل عجز الميزانية أو لتحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل تمويل مشاريع البنية التحتية أو تقديم الدعم الاقتصادي خلال الأزمات. ويعد ارتفاع حجم الدين العام من أبرز محددات هشاشة المالية العامة إذ يؤدي إلى زيادة عبء الفوائد وتقليل قدرة الحكومات على الإففاق الاستثماري الضروري لدعم النمو الاقتصادي، من جملة الأسباب التي تؤدي بالحكومات الى الإفراض هي تحقيق استقرار اقتصادي في الأوقات الصعبة، أو تمويل نفقات استثمارية كبرى لا يمكن تغطيتها من الإيرادات الحالية. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الاقتراض قد يؤدي إلى تراكم الدين العام بشكل يهدد الاستقرار المالي، ويزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني<sup>(1)</sup>

إن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والمحددة معيارياً (60% - 120%) في الدول المتقدمة و(40% - 70%) في البلدان النامية، تعد مؤشراً على مدى قدرة الاقتصاد على تحمل الديون إذ كلما زاد الدين العام، ارتفعت تكلفة خدمة هذا الدين بسبب الفوائد التي يجب على الحكومة دفعها، مما يزيد العبء المالي ويقلل قدرة الدولة على تمويل الإففاق الاجتماعي والاستثماري، ومن ثمّ يزيد من هشاشة المالية العامة. في بعض الحالات، قد تؤدي هذه الفوائد المرتفعة إلى "دوامة ديون (Debt Spiral)" إذ تضطر الدولة للاقتراض مجدداً لتسديد فوائد ديون سابقة.<sup>(2)</sup>

من أهم محددات هشاشة المالية العامة ارتفاع الدين العام وتراكم العجز المالي المستمر، إذ يؤدي ارتفاع نسبة الدين الى الناتج المحلي إلى زيادة المخاطر المالية مثل ارتفاع تكاليف خدمة الدين وتقلبات أسعار الفائدة وصعوبات التمويل. هذا يحدّ من قدرة الحكومات على الإففاق اللازم للاستثمار والتنمية، مما يزيد من ضعف واستقرار المالية العامة<sup>(3)</sup>.

### ثانياً: نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي

يعد العجز المالي المزمّن أحد أبرز مؤشرات هشاشة المالية العامة، إذ يشير إلى الحالة التي تتجاوز فيها النفقات العامة إيرادات الدولة بشكل مستمر وعلى مدى طويل. يمثل العجز المالي المزمّن

(1) Claudio Borio & Muthias Drehmann, Op. Cit, p 34.

(2) Nicola Gennaioli, Andrei Shleifer & Robert Vishny, Neglected Risks: The Psychology of Financial Crises, Journal of Finance, Volume 150, No5, 2015, p 367.

(3) mark Gertler & Peter Karadi, A model of unconventional monetary policy. Journal of Monetary Economics, Volume 58, No1, 2011, p 28.

تحديًا كبيرًا للحكومات إذ تتطلب تغطيته عادةً اللجوء إلى الاقتراض أو طباعة النقود مما يزيد من عبء الدين العام أو ارتفاع معدلات التضخم في حال ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد مما يؤثر على استقرار الاقتصاد الكلي، وفي ظل هذه الظروف يصبح الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات المالية والاقتصادية، مما يزيد من هشاشة المالية العامة، كما ويؤدي العجز المالي المستمر إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض، مما يعزز من هشاشة المالية العامة ويزيد من مخاطر التعثر المالي، وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف العجز المالي المزمّن على أنه الحالة التي تتكرر فيها الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة لمُدّد طويلة من الزمن وهو ما يعني ارتفاع هشاشة المالية العامة في الاقتصاد.<sup>(1)</sup>

إن نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي والمحددة معيارياً حسب معاهدة ماستريخت إن لا تتجاوز (3%) تبين مقدار ضعف الاقتصاد في تمويل الإيرادات العامة للموازنة، كما وإن هذا العجز غالباً ما يسد عن طريق الاقتراض الذي بدوره يضيف أعباء إضافية تتمثل بالإففاق على خدمة الدين.<sup>(2)</sup>

#### ثالثاً: نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة

إن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية في ردف الموازنة بالإيرادات العامة يعد من المحددات الأخرى التي تسهم في هشاشة المالية العامة، خاصة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط أو المعادن. إذ إنّ تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية يمكن أن تؤدي إلى تذبذب كبير في الإيرادات الحكومية، مما يجعل هذه الدول أكثر عرضة للصدمات المالية والاقتصادية، يعد نقص التنوع الاقتصادي من أبرز محددات هشاشة المالية العامة في الدول، حيث يعكس اعتماد الاقتصاد على عدد محدود من القطاعات الاقتصادية أو الموارد الطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي. في الدول التي تنفقر إلى التنوع الاقتصادي، تصبح الحكومة والقطاع الخاص أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية، سواء كانت تلك الصدمات ناتجة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية أو تغيرات في الطلب العالمي على منتجات محددة. يؤدي نقص التنوع إلى تقليل المرونة الاقتصادية وزيادة المخاطر المالية، مما يجعل الاقتصاد أقل قدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك فإن نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة يعبر عن مدى اسهام القطاع النفطي تزيّد الدولة بالإيرادات النفطية، إذ كلما كانت

(1) Atif Mian & Amir Sufi, Household leverage and the recession of 2007-2009, Paper presented at the 10th Jacques Polak Annual Research Conference Hosted by the International Monetary Fund, Volume 59, No1, 2019, p 86.

(2) Serafín Martínez-Jaramillo, Omar Perez, Fernando Avila Embriz, Fabrizio Lopez Gallo Dey, Systemic risk and financial fragility, Journal of Economic Dynamics and Control, Volume 43, No 11, 2010, p 2368.

هذه النسبة عالية يعني ان مساهمة القطاع النفطي عالية في ردف الموازنة بالإيرادات التي تكون رهينة الأسعار العالمية والصدمات الاقتصادية، وإهمال بقية القطاعات الإنتاجية، مما يجبر الدولة على اللجوء الى مصادر تمويل سريعة مثل الديون الداخلية والخارجية، مما يثقل كاهل المالية العامة في توفير الإيرادات. (1)

لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل هشاشة المالية العامة، يمكن للحكومات تبني عدة استراتيجيات فعالة. من أهم هذه الاستراتيجيات دعم الابتكار والتكنولوجيا عبر تقديم حوافز للشركات الناشئة وتشجيع البحث والتطوير، مما يفتح المجال لنمو قطاعات جديدة ومتنوعة. كما يُعد خلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة أمرًا حيويًا لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك في ضوء تبسيط الإجراءات وتقديم الحوافز وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي.

تطوير نظام تعليمي يركز على تنمية المهارات المتنوعة والابتكار يعد ركيزة أساسية لدعم التنوع، عبر تعزيز التعليم المهني والجامعي الموجه نحو القطاعات الواعدة. كذلك، تحسين البنية التحتية العامة، مثل شبكات النقل والطاقة والاتصالات، يسهل توسع الأنشطة الاقتصادية ويسهم في تنوع القطاعات. ولا يقل دعم الصناعات التحويلية المحلية أهمية، حيث يعزز من الإنتاج المحلي ويقلل الاعتماد على الواردات، خصوصًا في ضوء دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. (2)

يُعد التنوع الاقتصادي أحد الحلول التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها لتقليل هذه المخاطر اذ يقلل التنوع الاقتصادي من مخاطر التعرض للصدمات الخارجية. البلدان التي تعتمد على قطاعات محدودة تكون أكثر عرضة للهشاشة المالية في حال حدوث أي أزمة تؤثر على هذه القطاعات. (3)

#### رابعاً: نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي

تُعد التدخلات الحكومية في الاقتصاد من العوامل المهمة التي تؤثر على استقرار الاقتصاد الكلي، بالرغم من أن التدخلات الحكومية تهدف في كثير من الأحيان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو وتوفير الحماية الاجتماعية، إلا أن الإفراط في التدخل أو التوجه الخاطئ لهذه السياسات يمكن أن

(1) Nobuhiro Kiyotaki & John Moore, Credit cycles. Journal of Political Economy, Heriot-Watt University, Scotland, Volume 105, No 2, 1997, p 238.

(2) Charles Goodhart, The regulatory response to the financial crisis, Journal of Financial Stability, Economic Affairs, Volume 4, No 1, 2011, p 27-29.

(3) Raghuram Rajan & Luigi Zingales, The great reversals: The politics of financial development in the twentieth century. Journal of Financial Stability, Economic Affairs, Volume 69, No1, 2003, p 42.

يؤدي إلى تأثيرات عكسية. تتجلى هذه التأثيرات في زيادة هشاشة الاقتصاد في ضوء خلق اختلالات في الأسواق، وتحفيز الاعتماد على الإنفاق الحكومي، وتضييق المجال أمام القطاع الخاص، مما يحد من فعالية السياسات الاقتصادية ويزيد من مخاطر الأزمات المالية، وتشمل هذه التدخلات السياسات المالية والنقدية، التشريعات التنظيمية، برامج الدعم والإعانات، والتحكم في الأسعار. تختلف هذه التدخلات في شدتها ونطاقها، حيث يمكن أن تكون شاملة وعامة أو موجهة نحو قطاعات محددة. (1)

لذلك يمكن عدّ مقدار نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي هو مقدار يمثل القطاع الحكومي في الاقتصاد مما يعني انه إذ زادت هذه النسبة بالمقابل انخفض مقدار مساهمة القطاعات الأخرى في الاقتصاد، وانخفاض تنوع القطاعات الاقتصادية الموردة للإيرادات العامة وهو ما يعني زيادة هشاشة المالية العامة.

#### خامساً: نسبة الانفاق الجاري الى الإنفاق العام

يمثل الانفاق الجاري بالجزء المخصص من الانفاق العام نحو القطاعات غير الإنتاجية مثل تمويل الأجور ورواتب موظفي الدولة والنفقات الإدارية والتشغيلية وشراء السلع والخدمات اللازمة للعمل الحكومي فضلاً عن التحويلات الجارية مثل اعانات دعم الفقراء، وان نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام تبين هيكل الانفاق العام اذ كلما ارتفع مقدار الانفاق الجاري يعني ان الانفاق العام قد وجه نحو قطاعات الاستهلاكية على حساب القطاعات الاستثمارية والذي يوجه نحو إقامة الاستثمارات المشاريع الإنتاجية، مما يعني ضعف دعم المشاريع التي ستكون رافد يعزز الإيرادات العامة للموازنة العامة مما ارتفاع هشاشة المالية العامة. (2)

(1) Olivier Blanchard & Daniel Leigh, Growth forecast errors and fiscal multipliers, American Economic Review, Volume 103, No3, 2013, p 119-120.

(2) David Aikman, Andrew Haldane & Benjamin Nelson, OP. Cit, p 10.

### المبحث الثالث

#### التأصيل النظري لدور الإنفاق العام في الحد من هشاشة المالية العامة

يُعد الإنفاق العام أحد الأدوات السياسية المالية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة. ومع ذلك، فإن تأثير هذا الإنفاق قد يكون مزدوجاً ففي حين يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية، إلا أن الاستخدام غير المدروس أو المفرط لهذه الأداة يمكن أن يؤدي أيضاً إلى هشاشة المالية العامة إذا لم يتم توجيهه وإدارته بشكل فعال يتناسب مع التوجهات الاقتصادية.

هشاشة المالية العامة تعني قابلية تعرض المالية العامة لضغوطات كبيرة نتيجة عوامل مثل ارتفاع العجز المالي، وزيادة الديون، وضعف الكفاءة في تخصيص الموارد. في هذا السياق، يستعرض هذه المبحث التأصيل النظري لدور الإنفاق العام على العوامل التي تسهم في تفاقم هشاشة المالية العامة، مسلطاً الضوء على أهمية تبني سياسات مالية رشيدة تعزز من استدامة المالية العامة وتحد من المخاطر المالية على المدى الطويل.

#### المطلب الأول: دور سياسات الإنفاق العام في مؤشرات هشاشة المالية العامة

يعتمد تأثير الإنفاق العام في مؤشرات هشاشة المالية العامة على عوامل عدة، بما في ذلك حجم ونوعية الإنفاق، وطريقة تمويله، وكفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة. توازن الحكومة بين الإنفاق على المشاريع التنموية الضرورية والاحتياجات الآنية من جهة، وبين المحافظة على الاستقرار المالي والحد من المخاطر المرتبطة بالدين العام من جهة أخرى، يمثل تحدياً حقيقياً لصانعي السياسات. في هذا السياق، يهدف هذه المطلب إلى تحليل دور الإنفاق العام في هشاشة المالية العامة، وتسليط الضوء على الآليات التي يمكن من خلالها توجيه الإنفاق لتحقيق استدامة مالية طويلة الأمد وتقليل المخاطر المالية التي قد تهدد الاستقرار الاقتصادي.

تُعد دراسة تأثير الإنفاق العام على هشاشة المالية العامة أحد المحاور الأساسية لفهم كيفية تحقيق الاستقرار المالي وتجنب الأزمات الاقتصادية، إذ يؤثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات هشاشة المالية العامة في ضوء قنوات عدة<sup>(1)</sup>، وفي هذا المطلب سيتم تناول هذه التأثيرات بالتفصيل وكما يلي:

(1) Ernesto Talvi & Carlos Vegh, Taxation and the stability of public debt, Journal of Development Economics, Volume 78, No 1, 2005, p 79-81.

### أولاً: دور الإنفاق العام في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

يرتبط دور الإنفاق العام في هشاشة المالية العامة بشكل وثيق بمستوى الدين العام. إذ إن السياسة المالية تستخدم الإنفاق العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية في البلد وغالباً ما يضغط الإنفاق العام على الإيرادات العامة فيجبر الدولة على تمويل الإنفاق الحكومي في ضوء الاقتراض المفرط سواء كان اقتراضاً داخلياً ام خارجياً، فإن ذلك يؤدي إلى تضخم الدين العام، مما يزيد من تكاليف خدمة الدين (الفوائد وأقساط السداد) على حساب الإنفاق لإنشاء المشاريع الانتاجية، ان ارتفاع مستويات الدين العام يضع قيوداً على الإنفاق الحكومي المستقبلي، إذ تنفق نسبة كبيرة من الإيرادات لسداد الديون بدلاً من تمويل الخدمات العامة أو الاستثمار في المشاريع التنموية. هذا يؤدي إلى زيادة هشاشة المالية العامة، إذ تصبح الدولة أكثر عرضة لأزمات الديون وأقل قدرة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: دور الإنفاق العام في نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي

يُعد العجز المالي نتيجة مباشرة الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة. عندما يتجاوز الإنفاق العام غير الرشيد الإيرادات العامة، تضطر الحكومة إلى تغطية هذا العجز عبر الاقتراض أو طباعة النقود، مما يؤدي إلى زيادة في الدين العام وارتفاع معدلات التضخم النقدي. يؤدي العجز المالي المرتفع إلى تصاعد الدين العام بشكل مطرد، مما يزيد من عبء خدمة الدين وارتفاع مخاطر عدم السداد ويقلل من مرونة الحكومة في إدارة مواردها المالية. هذا الوضع يعزز من هشاشة المالية العامة، إذ تصبح الدولة أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والمالية التي قد تؤدي إلى أزمة مالية<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً: دور الإنفاق العام في نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة

تعد نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة مؤشراً مهماً على هشاشة المالية العامة، لأنها تعكس مدى الاعتماد على مصدر دخل واحد متقلب، كون أسعار النفط العالمية ليست مستقرة، بل تتأثر بشدة بعوامل خارجية مثل التغيرات الجيوسياسية، والنمو الاقتصادي العالمي، والتحويلات في العرض والطلب. ففي حال ارتفاع أسعار النفط تتلقى الحكومة إيرادات ضخمة، مما يمكنها من التوسع في الإنفاق العام وتمويل المشاريع وفي حال انخفاض أسعار النفط تتراجع الإيرادات بشكل حاد، مما يضع الموازنة

(1) Antonio Afonso, Jose Alves & Jose Carlos Coelho. The sustainability of public finances in the Eurozone: How to avoid a future crisis. Journal of Economic Policy Reform, volume 16, No 3, 2023, p 219.

(2) Jurgen Von Hagen & George Hammond, Budgetary institutions and fiscal performance, Fiscal Policy and Economic Growth, Springer, 1998, p 57-60.

تحت ضغط كبير. قد تواجه الحكومة عجزاً مالياً حاداً، مما يجبرها على خفض الإنفاق، أو زيادة الدين العام لتغطية العجز. هذا التقلب في الإيرادات يجعل من الصعب على الحكومة التخطيط للميزانية على المدى الطويل، ويقلل من قدرتها على الاستجابة للصدمات الاقتصادية دون الإضرار بالخدمات الأساسية أو تراكم الديون.

إنَّ العلاقة بين الإنفاق العام ونسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة هي علاقة غير مباشرة إذ إنَّ الإنفاق العام يؤثر عليها بشكل غير مباشر في ضوء تعزيز أو إضعاف عملية التنويع الاقتصادي وتوليد مصادر إيرادات بديلة، فالإنفاق العام لا يغير من كمية النفط المباع أو سعره، ولكنه يؤثر على هذه النسبة في ضوء تأثيره على مصادر الإيرادات غير النفطية. ان تأثير الإنفاق العام على نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة يمكن أن يزيد أو يقلل من هذه النسبة بشكل غير مباشر، وذلك بناءً على طبيعة هذا الإنفاق. فان الإنفاق غير المنتج لا يولد نمواً اقتصادياً مستداماً والذي بدوره يوسع قاعدة الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم، فضلاً عن ان إهمال الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية الأخرى (مثل الزراعة والصناعة)، مما يعيق نمو هذه القطاعات واسهاماتها في إيرادات الدولة.

يمكن للإنفاق العام أن يكون أداة لزيادة هشاشة المالية العامة أو تقليلها. إذا كان الإنفاق العام غير الحكيم وغير الموجه نحو التنويع يزيد من الاعتماد على النفط، مما يبقي نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة مرتفعة ويعمق هشاشة المالية العامة لا يولد نمواً مستداماً، فإنه يحافظ على هيمنة الإيرادات النفطية. أما إذا كان موجهاً نحو الاستثمار المنتج وتطوير القطاعات غير النفطية، فيمكن أن يسهم في خفض هذه النسبة على المدى الطويل ويقلل من هذه الهيمنة ويعزز الاستقرار الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً: دور الانفاق العام في نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي

تبين نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي مقدار تدخل الحكومة في الاقتصاد اذ انه كلما زادت هذه النسبة يعني ان الانفاق العام ارتفع بمقدار أكبر من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني انه تم توجيه الانفاق العام في قطاعات غير منتجة مما زاد من مقدار الإنفاق العام دون زيادة بنفس النسبة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني الانفاق العام منخفض الإنتاجية، مما يؤثر سلباً على تنويع

(1)Aasim Husain, Kamilya Tazhibayeva & Anna Ter-Martirosyan, Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries, International Monetary Fund, No 253, 2008, p 4.

مصادر الإيرادات في المستقبل وهذا يعمق هشاشة المالية العامة، مما يؤدي إلى تضائل قدرة الحكومة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية (1).

كما يؤدي التوزيع القطاعي للإنفاق دوراً مهماً في تحديد مدى تأثيره على هشاشة المالية العامة. فمثلاً، الإنفاق الذي يركز على القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية قد يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي وتوسيع قاعدة الإيرادات العامة، مما يقلل من هشاشة المالية العامة. على العكس من ذلك، الإنفاق الموجه نحو القطاعات غير المنتجة أو الذي يتم في ظل غياب الشفافية والكفاءة، قد يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية دون تحقيق فوائد اقتصادية ملموسة (2).

### خامساً: دور الإنفاق العام في نسبة الإنفاق الجاري الى الإنفاق العام

يقسم الإنفاق العام الى شقين الأول هو الإنفاق الجاري الموجه نحو تمويل الحسابات الجارية مثل الرواتب والأجور التشغيلية، والثاني هو الإنفاق الاستثماري الموجه نحو تهيئة البنى التحتية للبلد وإقامة المشاريع الاستثمارية ودعم القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يسمى بهيكل الإنفاق العام. ان نسبة الإنفاق الجاري الى الإنفاق العام تعكس صورة هيكل الإنفاق العام وتوزيعه نحو القطاعات الاقتصادية، وكلما زادت هذه النسبة يعني ان هيكل الإنفاق العام وزع بصورة غير مجدية أي ان الإنفاق العام وجه نحو القطاعات الجارية على حساب القطاعات الإنتاجية، ومن هذا المنطلق فان الإنفاق العام يؤثر على هشاشة المالية العامة في ضوء نوع وتوزيع الإنفاق الكبير على القطاعات غير المنتجة أو التي تعاني من إدارة غير فعالة التي قد لا تحقق الأهداف المرجوة منها، وهذا يزيد من هشاشة المالية العامة، في المقابل الإنفاق الذي يركز على القطاعات الإنتاجية، مثل البنية التحتية والتعليم، يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى تحسين الوضع المالي العام للدولة (3).

إذ إن الحكومات التي تسعى لتحقيق الاستقرار المالي وتجنب الأزمات تحتاج إلى تبني سياسات إنفاق حكيمة ومتوازنة تراعي الاستدامة المالية وتقلل من مخاطر هشاشة المالية العامة، ويُعد التوزيع القطاعي للإنفاق العام عاملاً حاسماً في تقييم مدى متانة أو هشاشة المالية العامة. فليست المشكلة فقط في حجم الإنفاق، بل في كيفية توجيهه ونوعية القطاعات التي تستفيد منه. فعندما يتم توجيه النفقات نحو

(1) Alberto Alesina & Roberto Perotti, Fiscal discipline and the budget process, he American Economic Review, Volume 86, No 2, 1996, p 401-407.

(2) Ernesto Talvi & Carlos Vegh, Op. Cit, p 82.

(3) Giancarlo Corsetti & Gernot Muller, Fiscal policy and the interest rate: The role of monetary policy. Journal of Economic Dynamics and Control, Volume 30, No 7, 2006, p 1247.

القطاعات الإنتاجية والاستراتيجية، مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والبحث العلمي، فإن ذلك يسهم في رفع الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل، ويُعزز من قدرة الدولة على توليد الإيرادات الذاتية وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي<sup>(1)</sup>.

إنَّ ضعف التوازن بين الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري يُشير إلى خلل في المالية العامة، ويُعرق عملية التنمية الاقتصادية. قد تُوجه مبالغ ضخمة لبرامج دعم جاري مباشر أو إعانات غير موجهة، في حين يتم إهمال الاستثمار في البنية الأساسية التي تمثل القاعدة لتحسين الإنتاجية الوطنية. فضلاً عن أن بعض القطاعات التي تُستهلك جزءاً كبيراً من الموازنة قد تعاني من إدارة ضعيفة أو فساد مالي وإداري، ما يُفقد النفقات فعاليتها ويزيد من هشاشة الوضع المالي، حتى وإن كان حجم الإنفاق كبيراً. ولذلك، فإن إعادة هيكلة التوزيع القطاعي للإنفاق، وإجراء تقييم دوري لفعالية كل قطاع في تحقيق أهدافه التنموية، يعد ضرورة ملحة لضمان الاستدامة المالية<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: السياسات المقترحة لتقليل تأثير الإنفاق العام في هشاشة المالية العامة

تواجه العديد من الدول تحديات في تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الإنفاق العام والحفاظ على استدامة المالية العامة. في ظل هذه التحديات يصبح من الضروري تبني سياسات مالية ونقدية تهدف إلى تقليل تأثير الإنفاق العام على هشاشة المالية العامة. هذه السياسات تركز على تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية، وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، والحد من الاعتماد على الاقتراض المفرط. كما تشمل تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، وضمان أن يكون الإنفاق الحكومي متماشياً مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد. يهدف هذه المطلب إلى استعراض السياسات المقترحة لتقليل تأثير الإنفاق العام في هشاشة المالية العامة، وتحليل آليات تنفيذها بما يسهم في تحقيق استقرار مالي مستدام، وتعزيز قدرة الحكومات على الاستجابة بفاعلية للتحديات الاقتصادية والمالية، وكما يلي:

#### أولاً: تحسين كفاءة الإنفاق العام

يتطلب تقليل تأثير الإنفاق العام على هشاشة المالية العامة تبني استراتيجيات متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة ومن بين هذه السياسات، يأتي

(1) Antonio Fatas & Ilian Mihov, The effects of fiscal policy on consumption and employment. Journal of Economic Dynamics and Control, Volume 25, No5, 2001, p 945.

(2) Menzie Chinn & Hiro Ito, A new measure of financial openness, Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice, Volume 10, No 3, 2007, p 319.

تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي في مقدمة الأولويات، وذلك يتضمن مراجعة دقيقة للبرامج والمشاريع الحكومية لضمان تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة، مع تجنب الهدر والفساد<sup>(1)</sup>.

تحسين كفاءة الإنفاق العام يُعد من الاستراتيجيات الأساسية لضمان الاستدامة المالية وتقليل تأثير الإنفاق العام على هشاشة المالية العامة. تتضمن هذه الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز فعالية استخدام الموارد المالية وتجنب الهدر والفساد<sup>(2)</sup>.

من أجل تعزيز كفاءة إدارة المالية العامة والحد من الهدر المالي، تبرز الحاجة إلى إجراء تقييم دوري شامل للبرامج والمشاريع الحكومية. يشمل هذا التقييم تحليل الأداء والمردود للتأكد من تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية، مع مراجعة دقيقة للتكاليف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية. هذا الأسلوب يساعد أيضاً في إعادة توجيه الموارد نحو الأولويات الأكثر جدوى<sup>(3)</sup>.

إلى جانب ذلك، فإن الرقابة الفعالة، والتدقيق المالي المنتظم، تسهم جميعها في الحد من الفساد وتقليل الهدر، إضافة إلى تطوير أنظمة متابعة دقيقة لتدفق الأموال ورصد أي تجاوزات أو سوء استخدام. كما أن تحسين الكفاءة التشغيلية يمثل خطوة استراتيجية، في ضوء تبني الممارسات الإدارية الحديثة مثل إدارة الأداء وتحليل البيانات، واستثمار التكنولوجيا في أتمتة الإجراءات وتطوير إدارة الموارد. هذه الأدوات تسهم في تقليص التكاليف وتحقيق نتائج أفضل بنفس الموارد المتاحة، كما إنَّ تحديد أهداف واضحة ومؤشرات أداء دقيقة يعد أمراً ضرورياً لضمان فاعلية الإنفاق. فتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للبرامج يضمن أن الموارد تُوجه لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة<sup>(4)</sup>.

### ثانياً: إعادة هيكلة الإنفاق العام

إنَّ إعادة هيكلة الإنفاق العام تعد إحدى الوسائل الحيوية لتعزيز كفاءة المالية العامة وتقليل الهدر وتحقيق الاستدامة المالية. وتقوم هذه الاستراتيجية على إعادة توجيه الموارد المالية نحو القطاعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، كالتعليم والصحة والبنية التحتية، وهي قطاعات تُعد من المحركات

(1) Jean-Claude Pineau. The impact of fiscal policies on public debt sustainability. and Economic Growth. Palgrave Macmillan, 2007, p 34.

(2) Francesco Giavazzi & Marco Pagano, Can severe fiscal contractions be expansionary? Tales of two small European countries NBER Macroeconomics Annual MIT Press, 1990, p 91.

(3) Alan Auerbach & Yuriy Gorodnichenko, Measuring the output responses to fiscal policy. American Economic Journal: Economic Policy, Volume 4, No 2, 2012, p 23.

(4) Alan Auerbach & Yuriy Gorodnichenko, Op. Cit, p 27.

الأساسية للنمو طويل الأمد. فالاستثمار في التعليم يرفع من إنتاجية رأس المال البشري، بينما تسهم النفقات الصحية في رفع جودة الحياة، وتحسين قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في الاقتصاد، أما البنية التحتية فتُعد قاعدة أساسية لجذب الاستثمارات وتسهيل الأنشطة الاقتصادية، أي ان توجيه الإنفاق نحو القطاعات التي تعزز النمو الاقتصادي، مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة. هذه الاستثمارات يمكن أن تسهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية وتوفير فرص العمل، مما يؤدي إلى تحسين الإيرادات العامة وتقليل الحاجة إلى الاقتراض، وتعديل برامج الدعم لتكون أكثر استهدافاً للفئات الأكثر احتياجاً بدلاً من دعم عموم المواطنين، مما يقلل من تكلفة هذه البرامج ويحسن تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي (1).

كما أن إعادة هيكلة الدعم الحكومي تشكل محوراً أساسياً في هذا الاتجاه، إذ يتم الانتقال من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه للفئات المستحقة فعلياً، مما يُحقق عدالة أكبر في توزيع الموارد ويُقلل من الأعباء المالية على الدولة. فبدلاً من دعم الوقود أو السلع بشكل عام، يمكن تقديم دعم نقدي مباشر للمستحقين، وهو ما أثبتت فعاليته في كثير من التجارب الدولية، كما تتطلب هذه الجهود إعادة هيكلة النفقات العامة، في ضوء تحويل الإنفاق من القطاعات الأقل إنتاجية إلى القطاعات التي تعزز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، ان هذا التحول يمكن أن يسهم في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الحكومية على المدى الطويل، مما يقلل من الحاجة إلى الاقتراض ويعزز الاستدامة المالية. وبالإمكان أيضاً أن تترافق إعادة الهيكلة مع تحسين الكفاءة التشغيلية داخل الجهاز الحكومي، عبر تقليل النفقات الإدارية، ودمج الوظائف المتشابهة، واستخدام التكنولوجيا لتقليل النفقات التشغيلية وزيادة الشفافية (2).

### ثالثاً: إدارة الدين العام

تُعد إدارة الدين العام أحد الركائز الأساسية في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل هشاشة المالية العامة، إذ يؤدي تراكم الدين بشكل غير مدروس إلى ارتفاع مخاطر العجز المالي وتزايد أعباء خدمة الدين، ما يُقيد قدرة الدولة على الإنفاق التنموي ويضعف مرونتها في مواجهة الأزمات. وعليه، فإن تبني سياسات اقتراض مستدامة يمثل أولوية قصوى لضمان توازن المالية العامة واستدامة الموارد.

(1) Alan Sutherland, Fiscal policy and economic activity, Monetary Policy and Economic Activity. University of Chicago Press, Chicago, 1995, p135.

(2) Alan Sutherland, Fiscal crises and aggregate demand: can high public debt reverse the effects of fiscal policy?, Journal of Public Economics, Volume 65, No 2, 1997, p 152.

إنّ تبني سياسات اقتراض مستدامة يتطلب وضع استراتيجيات اقتراض واضحة ومستدامة تتجنب تراكم الديون بشكل مفرط، وتضمن شروط اقتراض ملائمة. يشمل ذلك استكشاف مصادر تمويل بديلة وتقليل الاعتماد على الديون قصيرة الأجل. وتكمن الخطوة الأولى في وضع استراتيجيات اقتراض واضحة ومبنية على أسس واقتصادية مدروسة، تأخذ بعين الاعتبار قدرة الدولة على السداد دون التأثير سلباً على الإنفاق العام الضروري، ويتطلب ذلك ضبط مستويات الدين بما يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي، وتحديد سقف للمديونية ضمن أطر قانونية ومؤسسية شفافة، كما أن الاعتماد المفرط على الديون قصيرة الأجل يُعد من مصادر الخطورة، نظراً لتقلبات أسعار الفائدة ومخاطر إعادة التمويل، وهو ما يستدعي التوجه نحو تنويع آجال الاستحقاق وتفضيل أدوات الدين طويلة الأجل ذات الكلفة المستقرة<sup>(1)</sup>.

وتُعد إدارة خدمة الدين بفعالية أداة ضرورية لتقليل العبء المالي المستقبلي، حيث يتطلب الأمر اعتماد سياسات لإعادة تمويل الديون القائمة بشروط أفضل، مثل خفض أسعار الفائدة أو تمديد مُدد السداد، مما يُخفف من الضغوط على الموازنة العامة، ويُستحسن أيضاً تنويع مصادر الاقتراض بين الأسواق المحلية والدولية، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، بما يقلل من التبعية لجهة واحدة ويُعزز مرونة الدولة في إدارة التزاماتها المالية.

كما ينبغي للحكومات أن تعمل على رفع كفاءة استخدام الأموال المقترضة في ضوء ربط الاقتراض بالمشروعات الإنتاجية التي تُسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، مما يضمن أن يكون الدين أداة لتحفيز التنمية وليس عبئاً مالياً متراكماً ومن المهم أيضاً تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الدين العام، وهو ما يرسّخ ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في الوضع المالي للدولة، ويقلل من كلفة الاقتراض<sup>(2)</sup>.

اذ تُعد إدارة الدين العام جزءاً أساسياً من السياسات المقترحة لتقليل هشاشة المالية العامة. يجب على الحكومات تبني سياسات اقتراض حكيمة، تتجنب تراكم الديون بشكل غير مستدام، وتعمل على تحسين شروط الاقتراض بما يخفف من عبء خدمة الدين وتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال

(1) Willi Leibfritz, Johan Thornton, & Alexandra Bibbee, The impact of aging populations on public finances: An international perspective. OECD Economic Studies, Volume 29, 1997, p 27.

(2) James Poterba, Government budget balances and the business cycle, Handbook of Macroeconomics, Elsevier, 1996, p 568.

العامة، في ضوء تحسين أنظمة الرقابة والتدقيق المالي وضمان الالتزام بأفضل الممارسات في إدارة الموارد المالية (1).

#### رابعاً: تعزيز الشفافية والمساءلة

من سياسات تقليل هشاشة المالية العامة هو تحسين أنظمة الرقابة والتدقيق المالي لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية العامة وتعزيز الشفافية في العمليات المالية الحكومية، إشراك المواطنين في عملية صنع القرار المالي في ضوء تقديم معلومات واضحة وشفافة حول الميزانية والإففاق، مما يعزز من المساءلة والالتزام بالقوانين المالية (2).

الشفافية والمساءلة من العوامل الجوهرية لضمان حسن إدارة الموارد المالية العامة وتقليل مخاطر الهدر والفساد، ما ينعكس إيجابياً على استقرار المالية العامة وتقوية ثقة المواطنين والمؤسسات في الحكومة. ويشمل تعزيز الشفافية تحسين أنظمة الرقابة والتدقيق المالي، بحيث تكون العمليات المالية الحكومية واضحة وقابلة للتتبع، مما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة ويسهم في كشف التجاوزات أو سوء الإدارة في وقت مبكر.

تسهم هذه الإجراءات في تعزيز الالتزام بالقوانين المالية واللوائح المنظمة للإففاق العام، وتُشكل حائط صد ضد الممارسات المالية غير الرشيدة، كما تساعد في خلق بيئة مالية أكثر استدامة وفعالية. وبذلك، تصبح الشفافية والمساءلة ركيزتين أساسيتين في بناء نظام مالي عام قوي قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية وتقليل هشاشة المالية العامة.

#### خامساً: التنسيق بين السياسات المالية والنقدية

من إجراءات تقليل هشاشة المالية العامة تحقيق تنسيق فعال بين السياسات المالية والنقدية وتوافق أهدافها العامة لضمان استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي، في ضوء التنسيق في تحديد مستويات الإففاق العام وأساليب التمويل المناسبة.

(1) Juergen von Hagen, Debt and deficit: What do we know? In M. Buti, The Euro: The First Decade. Oxford University Press, 2004, p 210.

(2) Jean Imbs, Tornell and Westermann, boom–bust cycles and financial liberalization, Boom bust cycles and financial liberalization, Aaron Tornell, Frank Westermann, MIT Press (2005), Volume 71, No 2, p 519.

اذ ينبغي تبني معايير واضحة تضمن نشر معلومات دقيقة ومحدثة عن الميزانية العامة، مصادر الإيرادات، ونفقات الدولة بشكل منتظم ومتاح لجميع الجهات المعنية، بما في ذلك الجمهور، هذا النوع من الشفافية يتيح للمواطنين فهم كيفية تخصيص الموارد واستخدامها، مما يعزز ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية.

كما ان تطوير أنظمة تكنولوجية حديثة لإدارة المالية العامة، مثل أنظمة الإدارة المالية الحكومية الإلكترونية، التي توفر أدوات مراقبة وتحليل متقدمة تسهم في الكشف المبكر عن التجاوزات وتسرع من عملية اتخاذ القرارات التصحيحية. إن تحسين الشفافية والمتابعة لا يقتصر فقط على الجانب المالي، بل يشمل أيضاً بناء ثقافة مؤسسية تركز على النزاهة والالتزام بالمسؤولية، وهو ما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة على المدى الطويل<sup>(1)</sup>.

أي ان للسياسات النقدية والمالية المتكاملة دوراً مهماً في تقليل تأثير الإنفاق العام على هشاشة المالية العامة، ان التعاون بين السياسة المالية والسياسة النقدية يمكن أن يساعد في الحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي، مما يسهم في تخفيف الضغوط المالية على المالية العامة<sup>(2)</sup>.

#### سادساً: تعزيز مرونة السياسات المالية

إن مرونة السياسات المالية من العوامل الحيوية في تعزيز قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والتقلبات المالية المفاجئة. أي ان وضع استراتيجيات مالية مرنة يعني تصميم خطط إنفاق وإيرادات يمكن تعديلها بسرعة وفعالية استجابةً للتغيرات الاقتصادية غير المتوقعة، مثل الأزمات المالية أو انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تقلبات الأسواق<sup>(3)</sup>.

تتضمن هذه المرونة القدرة على تخفيض أو إعادة تخصيص النفقات بشكل سريع دون تأثير على تقديم الخدمات الأساسية، مما يساعد في تقليل الفجوات المالية وتجنب التدهور المالي الحاد. كما تشمل القدرة على تعديل السياسات الضريبية وتحفيز الإنفاق الاستثماري أو الاجتماعي بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الاقتصادية.

(1) Andres Velasco, A model of endogenously determined fiscal deficits and debt. Journal of Public Economics, Volume 73, No1, 1999, p 33.

(2) Valerie Ramey, Can government purchases stimulate the economy. Journal of Economic Literature, Volume 49. No 3, 2011, p 683.

(3) Simon Wren-Lewis, Fiscal policy and its implications for economic stability, Fiscal Policy and Growth. MIT Press, 2009, p 57.

تحتاج الحكومات إلى تطوير أطر تشريعية وتنظيمية تسمح باتخاذ قرارات مالية مرنة دون تعقيدات، فضلاً عن تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية مثل وزارة المالية والبنك المركزي لضمان تفعيل هذه الاستراتيجيات بسرعة وفعالية (1).

كما تسهم أنظمة المراقبة والتقييم المستمرة في توفير بيانات دقيقة حول الأداء المالي والاقتصادي، مما يمكن صناع القرار من اتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة في الوقت المناسب. بالتالي، تُمكن مرونة السياسات المالية الحكومات من حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الأسواق وتقليل هشاشة المالية العامة، مع الحفاظ على استدامة الإنفاق العام وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

### سابعاً: تعزيز نمو الإيرادات العامة

تعزيز نمو الإيرادات الحكومية من الركائز الأساسية لتحقيق استدامة المالية العامة وتقليل هشاشتها. ويمكن تحقيق ذلك عبر تنوع مصادر الإيرادات العامة ودعم وتفعيل القطاع الخاص والاستثمارات الخارجية، تحسين كفاءة أنظمة تحصيل الرسوم والضرائب في ضوء تحديث القوانين الضريبية، وتبسيط إجراءات الدفع، واستخدام التقنيات الحديثة لمراقبة وتحصيل الضرائب. كما يلعب توسيع القاعدة الضريبية دوراً حيوياً في زيادة الموارد المتاحة للدولة، لأن تعزيز كفاءة أنظمة تحصيل الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية في ضوء تحسين التقديرات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي. يمكن أن يسهم ذلك في زيادة الإيرادات الحكومية وتقليل الحاجة إلى الاقتراض.

تؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة الإيرادات وتقليل العجز المالي، مما يقلل الاعتماد على الاقتراض ويخفف من أعباء خدمة الدين وإنّ تنفيذ هذه السياسات بنجاح يتطلب التزاماً قوياً من صانعي السياسات والحكومات، إلى جانب تحسين التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية ذات الصلة، لضمان إدارة فعالة للإنفاق العام وتحقيق استدامة مالية طويلة الأمد وفي ضوء تبني هذه الاستراتيجيات يمكن تقليل هشاشة المالية العامة وتعزيز الاستقرار المالي، مما يهيئ بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي المستدام ورفاهية المجتمع (2).

(1) Olivier Blanchard & Daniel Leigh, Growth forecast errors and fiscal multipliers. American Economic Review, Volume 103, No 3, 2013, p 117-120.

(2) Michael Bordo & Christopher Meissner, Fiscal and financial crises, National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper No. 22059. 2016

## الفصل الثاني

الانفاق العام ودوره في مؤشرات هشاشة المالية العامة

في العراق

المبحث الأول: تحليل سياسات الانفاق العام في العراق

المبحث الثاني: تحليل هشاشة المالية العامة في العراق

المبحث الثالث: دور سياسات الانفاق العام في مؤشرات هشاشة المالية العامة في العراق

## تمهيد

العراق دولة ذات اقتصاد يعتمد بشكل رئيس على الإيرادات العائدة من الصادرات النفطية مما يجعله يواجه تحديات اقتصادية هيكلية جعلت من الصعب تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. إذ تعتمد الحكومة بشكل كبير على الإيرادات النفطية لتمويل الموازنة العامة، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات متأثراً بأسعار النفط العالمية. وقد انعكس ذلك على قدرة الحكومة على توجيه الإنفاق العام بشكل يحقق استدامة مالية على المدى البعيد.

وقد تأثرت مسارات سياسة الإنفاق العام في العراق بشكل جوهري بجملة من العوامل السياسية والاقتصادية، من أبرزها ضعف البنى التحتية وتراجع كفاءة الأداء الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، كما أسهمت التحديات المرتبطة بمقاومة تنفيذ الإصلاحات، في إضعاف فاعلية السياسة المالية العامة. وقد اتسمت بعض السياسات المالية السابقة بتخصيص الموارد لمجالات لا تحظى بأولوية تنموية، في وقت كانت فيه الحاجة ماسة إلى توجيه الإنفاق نحو إصلاح القطاع العام، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية، وتحقيق تنمية اقتصادية طويلة الأجل، شهد العراق تصاعداً ملحوظاً في مستويات الدين العام، سواء المحلي أو الخارجي، وهو ما يعكس اتساع العجز المالي الناتج عن تبني سياسات إنفاق غير مدروسة، تقتصر إلى الأسس الاقتصادية الرشيدة والتخطيط الاستراتيجي المستند إلى الكفاءة والفاعلية.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل أثر سياسات الإنفاق العام على مؤشرات هشاشة المالية العامة في العراق، من خلال تناول مبحثين: أولاً، عرض تحليل سياسة الإنفاق العام في العراق، والثاني عرض تحليل هشاشة المالية العامة فيه.

## المبحث الأول

### تحليل سياسات الإنفاق العام في العراق

تعد سياسة الإنفاق العام من الأدوات المالية الأساسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهي تؤدي دوراً حيوياً في توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الحيوية التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطنين، بالنسبة للعراق شهدت هذه السياسة تحولات كبيرة منذ تسعينات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها الدولة.<sup>(1)</sup>

شهد العراق بعد عام (2003)، تحولات اقتصادية كبيرة نتيجة الحروب المتعاقبة والصراعات الداخلية، ما أدى إلى نشوء حاجة ملحة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات العامة. وقد انعكست هذه المتغيرات على سياسة الإنفاق العام، التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في بعض المٌدد بهدف تلبية الاحتياجات التنموية العاجلة. ومع ذلك، فإن العوائد الاقتصادية المتحققة لم تكن في كثير من الأحيان متناسبة مع مستويات الإنفاق المرتفعة، الأمر الذي اسهم في تعميق مظاهر هشاشة المالية العامة وزيادة الضغوط على الموازنة العامة للدولة.<sup>(2)</sup>

تُعد تأثيرات سياسة الإنفاق العام على الاقتصاد العراقي معقدة إذ تتداخل عوامل متعددة تؤثر في نتائج هذه السياسة، والأزمات المالية والظروف الجيوسياسية. وفي هذا المبحث سنقوم بتحليل سياسة الإنفاق العام في العراق للمدة (2003-2023) في ضوء دراسة تقسيمات الإنفاق العام في العراق.

---

(1) Al-Fatlawi, Mustafa Wathiq Mohammed, & Al-Fatlawi, Sarah Kadhim Salman, The Impact of the Economic Diversification Policy on Achieving Financial Sustainability in Iraq for the Period (2004–2021), Ahl Al-Bait Journal, Volume 24, Issue 1, 2024, p. 36.

(2) Ghani, Saad Mohsen Abbas, & Ashoor, Essam Jassim, The Impact of Trade Openness on the Reality Industry in Iraq for the Period (2004–2022), Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol. 30, No. 143, University of Baghdad (College of Administration and Economics), Baghdad, Iraq, 2024, p. 30-31.

## المطلب الاول: تحليل الإنفاق العام بشقية الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2003-2023)

يواجه الإنفاق العام في العراق تحديات عديدة تتعلق بكفاءة تخصيص الموارد، ففي كثير من الأحيان، يتم تخصيص جزء كبير من الإنفاق لمجالات مثل الرواتب والأجور والإنفاق الأمني على حساب قطاعات أخرى حيوية مثل التعليم والصحة. هذا يؤدي إلى عدم التوازن في الإنفاق، مما يعمق من أزمات الفقر والبطالة والتدهور في الخدمات الأساسية.

يُعد الإنفاق العام من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في توجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية. وفي العراق، يُوجّه الإنفاق العام بشكل رئيس نحو عدد من القطاعات الحيوية، مثل الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والطاقة، والأمن، بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا التوزيع القطاعي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن العراق لا يزال يواجه تحديات متعددة تحدّ من كفاءة هذه السياسات، وتُضعف قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة بشكل فعّال ومستدام<sup>(1)</sup>.

إنّ تقسيمات الإنفاق العام في العراق تتسم بتنوع المجالات التي يتم تخصيص الأموال لها بما في ذلك الأجور، الأمن، البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية، والتعليم. وعادةً ما يتم تحديد أولويات الإنفاق بناءً على احتياجات الدولة ورؤيتها المستقبلية في ظل البيئة الاقتصادية والسياسية المعقدة التي يمر بها البلد، ومع ذلك، تتأثر هذه التقسيمات بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، مثل التقلبات في أسعار النفط، وضعف الكفاءة في تخصيص الموارد، وانتشار الفساد الإداري، مما يزيد من صعوبة تحقيق التوازن بين هذه المجالات<sup>(2)</sup>.

إنّ التعرف على المكونات الرئيسية للإنفاق العام لأي دولة يمكننا من معرفة توجهات السياسة الإنفاقية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن القول إن الإنفاق العام يتكون من قسمين رئيسيين هما الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري. فبالنسبة للإنفاق الاستثماري فإنه يتمتع بأهمية كبيرة كونه واحداً من

(1) Ghani, Saad Mohsen Abbas, & Ashoor, Essam Jassim, Op. Cit, p. 30.

(2) Meteab, Zinah Ismael, & Murad, Faleh Murad Murad, Op. Cit, p. 347.

المكونات الرئيسية للطلب الكلي، إذ يشمل الإنفاق على السلع الرأسمالية مثل المكائن والآلات، المباني الجديدة والإضافات إلى المباني القديمة والتغير في المخزون السلعي<sup>(1)</sup>.

وقد تميزت السياسة الإنفاقية في العراق بعد عام (2003) بزيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، فقد ارتفعت تلك النفقات بشكل كبير إذ أصبحت تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وقيداً مالياً ثقيلاً<sup>(2)</sup>. وتعود أسباب زيادة الإنفاق الجاري بعد عام (2003) إلى دخول بنود إضافية في الموازنة العامة للدولة، تمثلت في الزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة إعمار العراق، وقد بقيت هذه البنود، ولاسيما الأجور والرواتب، مهيمنة على الإنفاق العام وشكلت قيداً على التوسع في الإنفاق الاستثماري<sup>(3)</sup>. وكما موضح في الجدول (1) الاتي والذي يوضح تطور الانفاق العام بشقوية الاستثماري والجاري من خلال معدلات النمو والتي تم حسابها وفق المعادلة الاتية:

$$R = \frac{(y1 - y0)}{y0} * 100\%$$

إذ ان:

(R) يمثل معدل نمو الانفاق العام في السنة موضع البحث.

(y1) يمثل مقدار الانفاق العام في السنة موضع البحث.

(y0) يمثل مقدار الانفاق العام في السنة التي سبقت السنة موضع البحث.

(1) Al-Fatlawi, Mustafa Wathiq Mohammed, & Al-Fatlawi, Sarah Kadhim Salman, Op. Cit, p. 39.

(2) Jabur, Azhar Shamran, Analysis of the Impact of Some Financial Indicators on the Reality of the Iraqi Economy for the Period 2004–2021, Tamjeed Journal of Business Information and Technology, Vol. 1, No. 2, Tamjeed Publication, Iraq, 2024, pp. 1–14.

(3) Rahm, Mahmud Mohsen Al-Azzawi, & Hussein, Maha Mohammed Saad Jabr, The Role of Tax Revenues in Increasing Sources of National Income and Diversifying the Iraqi Economy: An Analytic Study for the Period (2010–2020), Manar Elsharq Journal for Economic and Social Studies, Vol. 2, No. 4, Manar Elsharq for Management and Commerce Studies, Iraq, 2024, pp. 27–51.

(الجدول 1)

تطور الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري في العراق للمدة من (2003 - 2023) الأرقام ب(الترليون دينار)

السنوات	الانفاق العام	نمو الانفاق العام	الانفاق العام الجاري	نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام	نمو الانفاق الجاري	الانفاق العام الاستثماري	نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام	نمو الانفاق الاستثماري
2003	19.825478	-	17.84293	90.0%	-	1.982548	10.0%	-
2004	32.117491	62.0%	29.102758	90.6%	63.1%	3.014733	9.4%	52.1%
2005	26.375175	-17.9%	21.803175	82.7%	-25.1%	4.572018	17.3%	51.7%
2006	38.806679	47.1%	32.778999	84.5%	50.3%	6.02768	15.5%	31.8%
2007	39.031232	0.6%	31.308188	80.2%	-4.5%	7.723044	19.8%	28.1%
2008	59.403375	52.2%	47.5227	80.0%	51.8%	11.88067	20.0%	53.8%
2009	52.567025	-11.5%	42.05362	80.0%	-11.5%	10.513405	20.0%	-11.5%
2010	70.134201	33.4%	46.456201	66.2%	10.5%	23.678	33.8%	125.2%
2011	78.757666	12.3%	60.925666	77.4%	31.1%	17.832	22.6%	-24.7%
2012	105.139576	33.5%	75.788576	72.1%	24.4%	29.351	27.9%	64.6%
2013	119.127556	13.3%	97.907556	82.2%	29.2%	21.22	17.8%	-27.7%
2014	115.937762	-2.7%	91.006762	78.5%	-7.0%	24.931	21.5%	17.5%
2015	82.813611	-28.6%	65.422753	79.0%	-28.1%	17.390858	21.0%	-30.2%
2016	67.067437	-19.0%	52.983275	79.0%	-19.0%	14.084162	21.0%	-19.0%
2017	75.490115	12.6%	59.025654	78.2%	11.4%	16.464461	21.8%	16.9%
2018	80.8732	7.1%	67.0529	82.9%	13.6%	13.8203	17.1%	-16.1%
2019	111.7236	38.1%	87.301	78.1%	30.2%	24.4226	21.9%	76.7%
2020	76.0824	-31.9%	72.8735	95.8%	-16.5%	3.2089	4.2%	-86.9%
2021	102.849659	35.2%	89.526686	87.0%	22.9%	13.322973	13.0%	315.2%
2022	108.93356	5.9%	90.119562	82.7%	0.7%	18.813998	17.3%	41.2%
2023	114.563897	5.2%	94.309358	82.3%	4.6%	20.254539	17.7%	7.7%

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول (1) ان قيمة الإنفاق العام في لعام (2003) بلغت (19.825478) ترليون دينار عراقي، وبلغ منه والإنفاق الجاري (17.84293) ترليون دينار عراقي أما الإنفاق الاستثماري فقد بلغ (1.982548) ترليون دينار عراقي.

ومن الجدول نفسه يتبين أن قيم الإنفاق العام بعد عام (2004) أخذت بالتزايد وبشكل كبير إذ بلغت قيمة الإنفاق العام عام (2004) (32.117491) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (62%) انعكس على شقيه الإنفاق الجاري والاستثماري على الترتيب اذ بلغا (29.102758) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو (63.1%)، و(3.014733) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو (52.1%) ويعود هذا التدني في نسب الإنفاق الاستثماري لعامي (2003، 2004) إلى توقف اغلب المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنى التحتية وتدمير أغلب القطاعات الاقتصادية بسبب الحرب التي قامت آنذاك.

وفي عام (2005) انخفضت قيمة الإنفاق العام لتبلغ (26.375175) ترليون دينار عراقي وتراجع بمعدل (17.1%) اذ بلغت قيمة الإنفاق الجاري (21.803175) ترليون دينار عراقي وتراجع بمعدل (25.1%) بينما كانت قيمة الإنفاق الاستثماري (4.572018) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (51.7%)، ونلاحظ أن قيمة الإنفاق الاستثماري ونسبته من الإنفاق العام ارتفعت بشكل بسيط عن السنة السابقة وذلك بسبب توجه الحكومة لإعادة إعمار البنى التحتية فضلاً عن المبالغ التي تم انفاقها لتمويل بعض مشاريع.

أما في عام (2006) ارتفعت قيمة الإنفاق العام لتبلغ (38.806679) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (47.1%) وان قيمة الإنفاق الجاري بلغت (32.778999) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (50.3%) بينما كانت قيمة الإنفاق الاستثماري (6.027680) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (31.8%)، ويعود هذا الارتفاع في قيمة الإنفاق الجاري إلى زيادة التوظيف الحكومي في المؤسسات الدولة.

وواصل الإنفاق العام الارتفاع حتى الأعوام (2008)، لتبلغ قيمته على الترتيب (59.403375) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (52.2%) على الترتيب، أما الإنفاق الجاري فكانت قيمته على الترتيب (47.5227)، ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (51.8%)، أما الإنفاق الاستثماري فقد بلغت قيمته (11.880675) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (53.8%)، ويعود سبب هذا الارتفاع الملحوظ في عام (2008) إلى تزايد الإيرادات النفطية والتي تشكل الممول الرئيس للإنفاق العام.

وفي عام (2009) انخفضت قيمة الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري إذ بلغت قيمة الإنفاق العام حوالي (52.567025) ترليون دينار عراقي وتراجع بمعدل (11.5%) أما الإنفاق الجاري فكانت قيمته (42.053620) ترليون دينار وتراجع بمعدل (11.5%) فيما بلغت قيمة الإنفاق الاستثماري (10.513405) ترليون دينار عراقي وتراجع بمعدل (11.5%)، ويعود سبب الانخفاض في قيمة الإنفاق العام إلى حدوث الأزمة العالمية (الرهن العقاري) والتي تمثلت بصدمة عرض سلبية مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل النفطي.

الارتفاع الإنفاق العام خلال المدة (2010،2013) لتبلغ قيمته في نهاية المدة (119.127556) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (13.3%) وتزامن مع هذا الارتفاع ارتفاع الإنفاق الجاري ليصل إلى (97.907556) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (29.9%) أما الإنفاق الاستثماري فقد أخذ بالارتفاع أيضاً حتى (21.22) ترليون دينار عراقي في عام (2013) وتراجع بمعدل (27.7%).

وفي عام (2014) انخفضت قيمة الإنفاق العام لتبلغ (115.937762) ترليون دينار عراقي وتراجع بمعدل (2.7%)، وبلغ الإنفاق الجاري (91.006769) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (7%)، أما الإنفاق الاستثماري فكانت قيمته (24.931000) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (17.5%)، ويعود سبب انخفاض قيمة الإنفاق العام ولا سيما النفقات الجارية مقارنة مع مثلتها في عام (2013) إلى انخفاض أسعار النفط وعدم إقرار موازنة عام (2014) أدى ذلك إلى قيام وزارة المالية بالتقيد بالصرف وبنسبة (1) إلى (12) من المصاريف الفعلية الجارية لكل شهر مماثل من عام (2013).

كما شهد العراق تدهوراً حاداً في الأوضاع الأمنية ابتداءً من شهر حزيران عام (2014)، ما أدى إلى سقوط ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات الإرهابية. وقد نتج عن هذه الأحداث تصاعد في حجم الإنفاق العام، خاصة في المجالات العسكرية والأمنية، فضلاً عن زيادة الأعباء المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية والدعم الإنساني للنازحين، وما صاحب ذلك من التزامات مالية إضافية فرضتها ظروف الحرب.

واستمرت قيم الإنفاق العام بالانخفاض في عامي (2015، 2016)، إذ بلغت قيم الإنفاق العام (67.067437) ترليون دينار عراقي في عام (2016) وتراجع بمعدل (19%)، بينما كانت قيم الإنفاق الجاري (52.983275) ترليون دينار عراقي وتراجع بمعدل (19%)، أما الإنفاق الاستثماري فكانت قيمته (14.084162) ترليون دينار عراقي وتراجع بمعدل (19%) وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى حدوث صدمتين في الاقتصاد العراقي أثرتا بشكل كبير على المؤشرات والاقتصادية والاجتماعية كافة، وتتمثل

هاتان الصدمتان في انخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر من (91.63) دولار اميركي للبرميل الواحد عام (2014) إلى (44.729)، (23.976) في عامي (2015، 2016) على الترتيب، وعلى الرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام عام (2016)، إلا أنه لا يوازي نسبة الانخفاض في أسعاره.

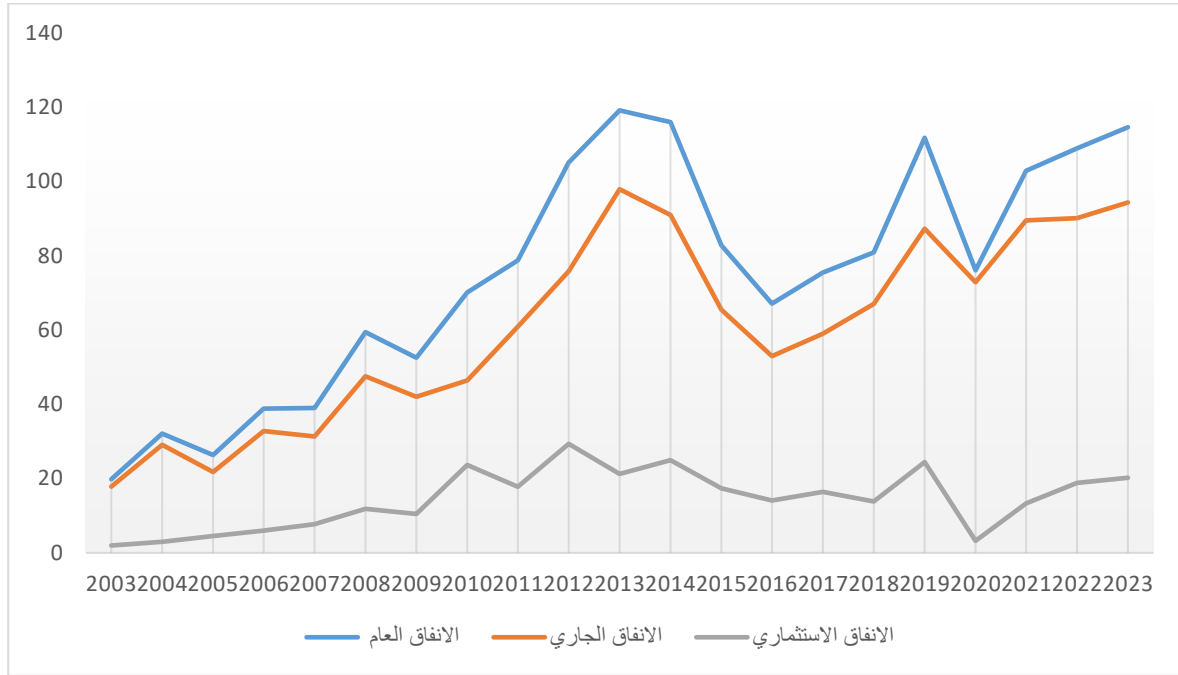
شهد العراق خلال المدة (2017-2018) ارتفاع ملحوظة في حجم الإنفاق العام. ففي عام (2017)، ارتفع الإنفاق العام بمعدل نمو بلغ (12.6%)، إذ بلغ الإنفاق الجاري نحو (59.025654) ترليون دينار، والاستثماري (16.464461) ترليون دينار، بنمو بلغ (11.4%) و (16.9%) على التوالي. في عام (2018) ارتفع حجم الإنفاق العام بمعدل نمو بلغ (7.1%)، إذ سجل الإنفاق الجاري معدل نمو (13.6%)، بينما الانفاق الاستثماري وتراجع بمعدل (16.1%).

وفي عام (2019)، عاد الإنفاق العام إلى الارتفاع بمعدل نمو (38.1%)، إذ بلغ الإنفاق الجاري نحو (87.301) ترليون دينار، والاستثماري (24.4226) ترليون دينار، مسجلين نموًا قدره (30.2%) و (76.7%) على التوالي. غير أن هذا الاتجاه لم يستمر، إذ تأثر الاقتصاد في عام (2020) بتداعيات جائحة كورونا، ما أدى إلى انخفاض في حجم الإنفاق العام، ليبلغ (76.0824) ترليون دينار في عام (2020) وتراجع بمعدل (31.9%)، مع تراجع الانفاق الجاري إلى (72.8735) ترليون دينار وتراجع بمعدل (16.5%) وكذلك الانفاق الاستثماري ليصل إلى (3.2089) ترليون دينار وتراجع بمعدل (86.9%) وذلك بسبب تأثر العراق بجائحة كورونا وما نتج عنها من توقف لعجة الاقتصاد.

أما في عامي (2022-2023)، فقد تحسنت مؤشرات الإنفاق العام نتيجة التعافي الجزئي للاقتصاد، ليصل في عام (2023) إلى نحو (114.563897) ترليون دينار بمعدل نمو بلغ (5.2%) وبلغ الإنفاق الجاري (94.309358) ترليون دينار بمعدل نمو (4.6%)، في حين وصل الإنفاق الاستثماري إلى (20.254539) ترليون دينار محققًا نموًا بنسبة (7.7%). ويُعزى هذا التحسن إلى توجه الحكومة نحو تعزيز الدعم للفئات الاجتماعية المتضررة، مع استمرار محدود في الإنفاق الاستثماري. ويمكن بيان ذلك بيانيا كما في الشكل البياني (1) الاتي:

الشكل (1)

تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في العراق خلال المدة (2003-2023)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1)

يلاحظ من الشكل (1) ان الإنفاق العام للسنوات المذكورة متذبذب، إذ ترتفع في سنة معينة وتتناقص في سنة أخرى، وسبب هذا التذبذب هو كون العراق بلداً ريعياً يعتمد اقتصاده بشكل كبير على الإيرادات النفطية والتي ترتبط بالعرض والطلب العالمي للنفط، كما نلاحظ أيضاً هيمنة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية طوال السنوات المذكورة.

المطلب الثاني: التوزيع الزمني للإنفاق العام خلال المدة (2003-2023)

يعتمد العراق أسلوب موازنة البنود في إعداد الموازنة العامة، وهو أسلوب تقليدي يستند إلى تخصيص الاعتمادات المالية بناءً على مخصصات العام السابق، ويُعد هذا الأسلوب قائماً بالأساس على التركيز على حجم الإنفاق دون ربط فعلي بالأهداف أو النتائج المرجوة، إذ تركز الوحدات الحكومية على إنفاق كامل المبالغ المخصصة لها بغض النظر عن مدى تحقيقها للأهداف التنموية المعلنة.

هذا النمط من إعداد الموازنة يؤدي إلى ضعف الكفاءة المالية، إذ لا توجد علاقة واضحة بين المخصصات المالية والأداء الفعلي للبرامج، مما يفضي إلى هدر في المال العام ويُعيق تحقيق التنمية المستدامة. وتقوم مؤسسات حكومية مثل وزارة المالية، في ضوء دائرة الموازنة العامة، بإعداد الموازنة، بينما تُنشط مهمة التقييم والمتابعة إلى جهات مثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي، واللجنة المالية في مجلس

النواب، فضلاً عن وحدات التخطيط في الوزارات القطاعية، والتي غالباً ما تقتصر إلى أدوات تقييم فاعلة قائمة على نتائج الأداء أو مخرجات البرامج.

كما ويُعد استمرار الاعتماد على موازنة البنود أحد التحديات البنوية في المالية العامة العراقي، ويستدعي التحول نحو أساليب أكثر كفاءة، مثل موازنة البرامج والأداء أو موازنة الأهداف، ليحقق الإنفاق العام الأهداف الاقتصادية والاجتماعية<sup>(1)</sup>، وفيما يلي تقسيم لمراحل الإنفاق العام بحسب التوزيع الزمني:

### 1. المرحلة الأولى: سكوت الإنفاق

تبدأ هذه المرحلة مع بداية السنة المالية، في هذه المرحلة، يتم تخصيص الأموال بشكل محدود، إذ يتم تمويل باب الرواتب والأجور وبعض الأمور العامة اللازمة لتسيير أمور الحكومة والمجتمع<sup>(2)</sup>.

### 2. المرحلة الثانية: تنامي الإنفاق

تبدأ هذه المرحلة من بداية شهر نيسان حتى نهاية شهر أيلول، إذ يبدأ الإنفاق العام في التزايد مقارنة بالمرحلة الأولى. يتم إطلاق بعض بنود الموازنة مثل دفعات المقاولين، وكذلك بعض المشاريع المتأخرة من العام السابق. إلا أن هذه المشاريع لا تمثل مشاريع جديدة، وذلك بسبب التأخير في إطلاق التخصيصات المالية اللازمة للوزارات.

### 3. المرحلة الثالثة: تسارع الإنفاق

تبدأ هذه المرحلة من بداية شهر تموز حتى نهاية شهر أيلول، وتمثل تسارعاً في الإنفاق خلال السنة المالية. إذ تبدأ الوزارات والمحافظات في إطلاق التخصيصات المالية للمشاريع التابعة لها، وتشهد هذه المرحلة البدء في تنفيذ الخطة المالية المعدة من قبل الوزارات والمؤسسات، إلى جانب التعاقد مع الشركات والمقاولين لتنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية<sup>(3)</sup>.

(1) عبد العزيز الخفاجي، ماجد حسين، تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العراق، 2024، ص 64.

(2) أحمد الربيعي، حسن عبد الكريم، تحليل الإنفاق العام في العراق وتأثيره على النمو الاقتصادي، المجلة العراقية للدراسات الاقتصادية، العراق، 2024، ص 35.

(3) خالد السعدي، سعاد جبار، تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في العراق، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، العراق، 2023، ص 40.

#### 4. المرحلة الرابعة: جموح الإنفاق

تبدأ هذه المرحلة من شهر تشرين الأول حتى نهاية السنة المالية في كانون الأول. في هذه المرحلة، يتم التسابق في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، ويتم صرف المتبقي من الموازنة للأغراض المتعلقة بشراء الأثاث والمستلزمات الخدمية (المشتريات). يلاحظ أن الوزارات والمحافظات تقوم بصرف النسبة الأكبر من مخصصاتها المالية في الربع الأخير من السنة المالية، وذلك خشية بقاء هذه المبالغ في نهاية السنة المالية وإرجاعها إلى الحكومة المركزية المتمثلة بوزارة المالية وهو ما يسمى بـ (حرق الموازنة). هذه السرعة في صرف المخصصات المالية تؤثر بشكل كبير في كفاءة الإنفاق وإنتاجيته، نظراً لقصر المدة المتبقية من السنة المالية مقارنة بحجم المخصصات المالية المتبقية لدى هذه الوزارات والمحافظات، مما يؤدي إلى الإسراع في صرف المستحقات بشكل غير كفؤ لتفادي بقائها مكدسة (1).

من أهم الأسباب التي أدت إلى التلكؤ في تنفيذ الموازنة العامة في مؤسسات الحكومة العراقية هي (2):

1. التأخير في إقرار وإطلاق الموازنة العامة: إذ كان هناك تأخر في إقرار الموازنة العامة للدولة في معظم السنوات التي تمت دراستها، مما يؤثر على قدرة الحكومة في تنفيذ الخطط المالية في الوقت المحدد.
2. عدم وجود رؤية واضحة: هناك نقص في وجود خطة أو رؤية ثابتة وواضحة المعالم لكل سنة مالية في جميع المؤسسات الحكومية. هذا يؤدي إلى تعثر تنفيذ المشاريع والبرامج التي تم تخصيص المبالغ لها، ويزيد من صعوبة التنسيق بين مختلف الوزارات.
3. عدم إطلاق المخصصات المالية بالكامل: في العديد من السنوات، لم تُطلق وزارة المالية المخصصات المالية المقررة بالكامل للوزارات والمحافظات كإجراء احترازي خوفاً من عدم توفر الأموال الكافية لتمويل جميع بنود الموازنة حتى نهاية السنة المالية. ويرجع ذلك إلى اعتماد وزارة المالية على سعر نفط متوقع بدلاً من فعلي. ومن ثمّ، إذا انخفض سعر النفط عن المستوى المتوقع، فإن وزارة المالية لا تستطيع الوفاء بالمخصصات المالية المطلوبة للمؤسسات الحكومية.

(1) Ahmed Sami Mahmoud ،Ali Abbas Khalaf ،The Impact of Fiscal Policies on Economic Performance in Iraq: An Empirical Analysis ،Iraqi Economic Journal ،Iraq2024 ، p. 53.

(2) عبد العزيز الخفاجي، ماجد حسين، مصدر سابق، ص 65.

4. وجود ارباك في التشريعات والتعليمات الخاصة بتبويب المخصصات وصرفها: هناك حالة من عدم الوضوح والارتباك في التشريعات والتعليمات الخاصة بتبويب المخصصات وصرفها. كما أن هناك صعوبة في نقل الأموال بين أبواب الصرف المختلفة في الموازنة، ما يعوق تنفيذ بعض المشاريع المقررة. من جانب آخر، يُلاحظ أن هناك تضاربًا في تفسير بعض فقرات الصرف وتبويب المخصصات، مما يعرض المؤسسات الحكومية لعدم الاجتهاد والمجازفة في تنفيذ المشاريع بسبب التقيد بالتعليمات بكل تفاصيلها، ما يعرض هذه المشاريع للتلكؤ في الإحالة والتنفيذ. وفيما يلي تحليل التوزيع الزمني للإنفاق العام في العراق وخلال المدة (2003-2023) وحسب الجدول (2) الاتي:

(2) الجدول

التوزيع الزمني للإنفاق العام خلال فصول السنة المالية في العراق للمدة (2003 - 2023) الأرقام بالترليون دينار

السنوات	الانفاق العام	الفصل الأول	نسبة الفصل الأول الى الانفاق العام	الفصل الثاني	نسبة الفصل الثاني الى الانفاق العام	الفصل الثالث	نسبة الفصل الثالث الى الانفاق العام	الفصل الرابع	نسبة الفصل الرابع الى الانفاق العام
2003	19.825478	3.639958	18.4%	4.341780	21.9%	5.386582	27.2%	6.457158	32.6%
2004	32.117491	5.238363	16.3%	7.660022	23.9%	8.074337	25.1%	11.144769	34.7%
2005	26.375175	5.045571	19.1%	5.868476	22.3%	7.617151	28.9%	7.843977	29.7%
2006	38.806679	9.371813	24.2%	9.670624	24.9%	9.631818	24.8%	10.132424	26.1%
2007	39.031232	5.745397	14.7%	9.449461	24.2%	11.721079	30.0%	12.115294	31.0%
2008	59.403375	7.977873	13.4%	14.987472	25.2%	15.599326	26.3%	20.838704	35.1%
2009	52.567025	7.574908	14.4%	11.738217	22.3%	13.762047	26.2%	19.491853	37.1%
2010	70.134201	12.659223	18.1%	16.376336	23.4%	17.161839	24.5%	23.936803	34.1%
2011	78.757666	14.404777	18.3%	18.224524	23.1%	20.209217	25.7%	25.919148	32.9%
2012	105.139576	16.180981	15.4%	28.061753	26.7%	26.232324	25.0%	34.664518	33.0%
2013	119.127556	18.691114	15.7%	27.756721	23.3%	31.818970	26.7%	40.860752	34.3%
2014	115.937762	18.086291	15.6%	20.207952	17.4%	19.245668	16.6%	58.397851	50.4%
2015	82.813611	13.208771	16.0%	19.941518	24.1%	20.339023	24.6%	29.324300	35.4%
2016	67.067437	11.689854	17.4%	18.651454	27.8%	14.855437	22.2%	21.870691	32.6%
2017	75.490115	14.048710	18.6%	15.203709	20.1%	22.148800	29.3%	24.088896	31.9%
2018	80.873200	14.411604	17.8%	17.897239	22.1%	22.523186	27.9%	26.041170	32.2%
2019	111.723600	19.998524	17.9%	24.378090	21.8%	32.109363	28.7%	35.237623	31.5%
2020	76.082400	13.938296	18.3%	16.616396	21.8%	20.937876	27.5%	24.589832	32.3%
2021	102.849659	19.346021	18.8%	22.524075	21.9%	27.851688	27.1%	33.127875	32.2%
2022	108.933560	19.738761	18.1%	23.115701	21.2%	29.869582	27.4%	36.209515	33.2%
2023	114.563897	20.770435	18.1%	24.482305	21.4%	31.310313	27.3%	38.000845	33.2%

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

تشير بيانات الجدول (2) إلى النمط موسمي في توزيع الإنفاق العام خلال السنة المالية الواحدة خلال مدة البحث في العراق، إذ يُلاحظ تصاعد تدريجي في حجم الإنفاق عبر فصول السنة. ففي عام (2003)، شكّل الإنفاق في الفصل الأول (18.4%) من إجمالي الإنفاق العام السنوي، ثم ارتفع تدريجيًا

ليصل إلى (32.6%) في الفصل الرابع، أما في عام (2005)، شكّل الإنفاق في الفصل الأول (19.1%) من إجمالي الإنفاق العام السنوي، ثم ارتفع تدريجيًا ليصل إلى (29.7%) في الفصل الرابع، مما يعكس مرحلة تُعرف بـ "جموح الإنفاق". وقد استمر هذا النمط حتى (2011).

في عام (2012)، بلغ الإنفاق في الفصل الأول (15.4%) من إجمالي الإنفاق العام السنوي، وارتفع في الثاني إلى (26.4%)، مع انخفاض طفيف في الثالث ليصل إلى (25%)، قبل أن يعود للارتفاع إلى (33%) في الفصل الرابع من إجمالي الإنفاق العام السنوي. النمط ذاته تكرر في عام (2014)، إذ بلغ الإنفاق في الفصل الرابع (50.4%) من إجمالي الإنفاق السنوي البالغ نحو (58.937851) ترليون دينار، بعد انخفاض في الفصلين الثاني والثالث.

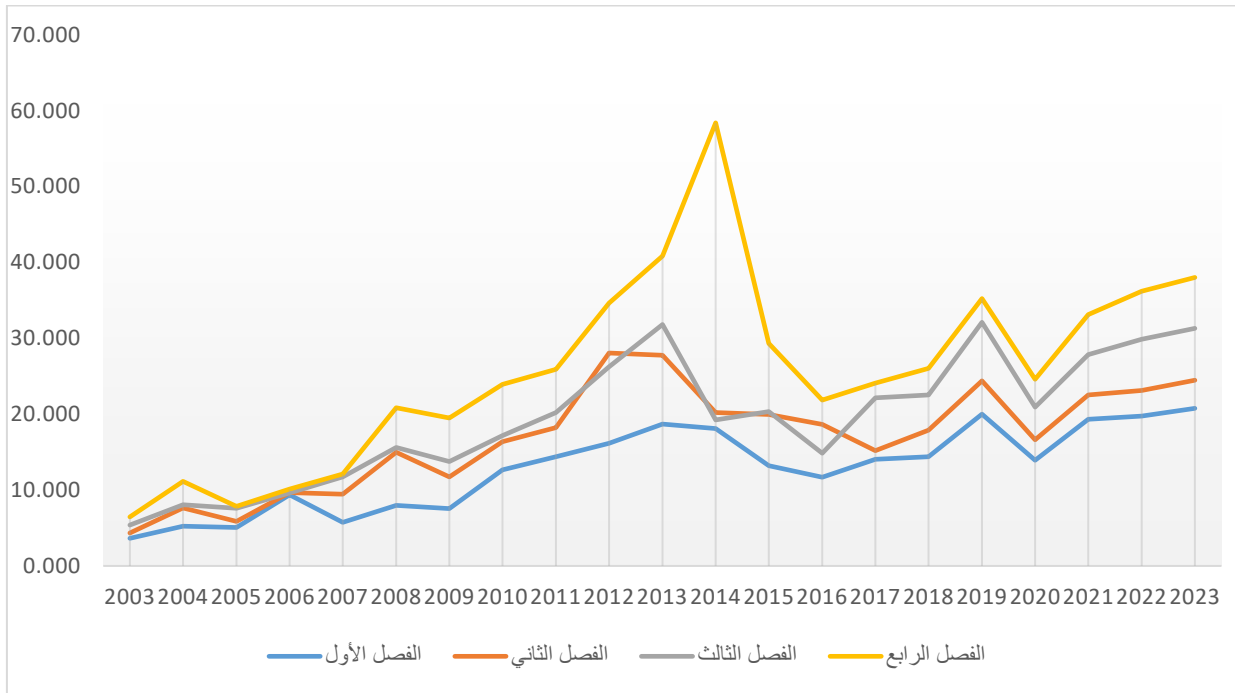
شهدت الأعوام (2015-2017) نمطًا متكررًا في تصاعد الإنفاق العام خلال النصف الثاني من السنة. ففي عام (2015)، بلغ الإنفاق في الفصل الرابع (35.4%) من إجمالي الإنفاق، وهو أعلى من الفصول السابقة، نتيجة الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، ما دفع الحكومة إلى تسريع صرف المخصصات في الربع الأخير.

في عام (2018)، استمر تصاعد الإنفاق العام عبر الفصول، إذ بلغت نسبته في الفصل الأول (17.8%)، وفي الفصل الثاني (22.1%)، لترتفع في الفصل الثالث إلى (27.9%)، وتصل إلى (32.2%) في الفصل الرابع. يعكس هذا النمط تحسنًا في الأداء المالي نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية.

تعكس هذه البيانات ميلًا واضحًا لتكثيف الإنفاق في الربع الأخير من السنة المالية، غالبًا بسبب سعي الجهات الحكومية لإنفاق المخصصات المتبقية قبل نهاية العام، مما يشير إلى ضعف في التخطيط المالي والتنفيذ المرحلي للموازنات خلال المدة (2019-2023) استمر تذبذب توزيع الإنفاق العام السنوي على الفصول بلحاظ وضوح ارتفاع نسبة الإنفاق في الفصول الأخيرة من السنة من إجمالي الإنفاق العام السنوي أي أن توزيع الإنفاق يميل إلى التصاعد في الفصول الأخيرة من كل عام، ما يدل على ضعف الالتزام بالتنفيذ المرحلي للموازنة وغياب التخطيط الزمني المتوازن للصرف وهو ما يضعف من رصانة المالية العامة ويعزز هشاشة المالية العامة. كما هو موضح في جدول (2)، ويمكن توضيح ذلك في ضوء الشكل ادناه:

الشكل (2)

التوزيع الزمني للإنفاق العام في العراق للمدة من (2003-2023)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

يلاحظ من الشكل (2) أعلاه ان مقدار الانفاق العام حسب التوزيع الزمني الربع سنوي لكل سنة مالية كان متزايداً بصورة تصاعدية خلال السنة المالية الواحدة غالباً خلال فترة البحث وهذا يشير الى ضعف تنسيق وتوجيه الانفاق العام حسب التوزيع الزمني فيلاحظ انه كان اقل مقداراً في الربع الأول واعلى منه في الربع الثاني والثالث بصورة متناوبة وجاء اعلى مقدار للانفاق في الربع الأخير من اغلب سنوات فترة البحث، وهذا ما يسمى بحرق الموازنة ويعزى ذلك الى ضعف التنسيق وتوجيه الانفاق العام بين المشاريع خلال السنة الواحدة وتوجيهها بصورة غير مدروسة في نهاية السنة كون الأموال قد حسبت على المؤسسات في الموازنة العامة في بداية السنة ولا رغبة لها في عودة الفائض منها حتى لا يؤثر ذلك على الحسابات الختامية ومقدار الالتزام بتنفيذ المشاريع.

## المبحث الثاني

### تحليل هشاشة المالية العامة في العراق

تكمن خطورة هشاشة المالية العامة في العراق في تأثيرها المباشر على قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات المالية المستدامة، والتي تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية الطبقات الاجتماعية الأكثر فقراً. فهشاشة المالية العامة تضعف قدرة الحكومة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، وتحد من القدرة على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الصناعة والزراعة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم مشكلات البطالة والفقير. يتسم العراق بهشاشة المالية العامة ناتجة عن العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تتداخل بشكل معقد. من أبرز هذه العوامل، الاعتماد الكبير على إيرادات النفط كمصدر رئيس للعائدات الحكومية، مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط. فضلاً عن ذلك، عانى العراق من أزمات طويلة الأمد، مثل الحروب والصراعات الداخلية التي أثرت على استقرار المالية العامة والاقتصادي.

#### المطلب الاول: العوامل المؤدية إلى هشاشة المالية العامة في العراق

تعد هشاشة المالية العامة نتاجاً لتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تضعف قدرة المالية العامة على الصمود أمام التحديات الداخلية والخارجية<sup>(1)</sup>. وفي حالة العراق، تتعدد الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه الهشاشة، ما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات كبيرة تؤثر في استقراره المالي. ومن هنا، يصبح من الضروري فهم العوامل الرئيسية التي تسهم في تفشي هذه الظاهرة للتمكن من معالجتها بشكل فعال ومن هذه العوامل:<sup>(2)</sup>

1. اعتماد العراق بشكل مفرط على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس لتمويل موازنته العامة. تشكل الإيرادات النفطية (90%) من إجمالي الإيرادات العامة، مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية. ومن ثم، فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى نشوء

(1) Ali Nasser Al-Khafaji ،Majid Kadhim Hussein ،The Impact of the Global Financial Crisis on the Iraqi Economy: An Analytical Study ،Economic Research Journal ،Iraq ،2024 ،p. 37.

(2) Ahmed Sami Mahmoud ،Hassan Kareem ،The Impact of Economic Fluctuations on Financial Stability in Iraq ،Journal of Economics and Development ،Iraq ،2023 ،p. 42.

أزمات اقتصادية حادة<sup>(1)</sup>، وان هذا نقص كبير في التنوع الاقتصادي على الرغم من ان وجود بعض الموارد الطبيعية الأخرى يقلل من قدرة العراق على مواجهة الأزمات الاقتصادية ويزيد من هشاشة المالية العامة<sup>(2)</sup>.

2. يشهد العراق ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الديون العامة، سواء كانت ديوناً داخلية أو خارجية. إنَّ ارتفاع الديون يجعل الدولة في وضع صعب من إذ سداد التزاماتها المالية، ويضغط على الموارد الحكومية المخصصة للمشاريع التنموية والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. هذه الديون تؤدي إلى زيادة العجز المالي وتفاقم هشاشة المالية العامة<sup>(3)</sup>.

3. يُعدّ الفساد المالي والإداري من أبرز التحديات التي تُقوّض أداء الاقتصاد العراقي، إذ يؤدي إلى ضعف كفاءة تخصيص الموارد العامة ويعيق الاستثمار في القطاعات الحيوية والتنموية، مما ينتج عنه بيئة مالية غير مستقرة وتدهور في أداء القطاع المالي. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الفساد يسهم بشكل مباشر في هدر المال العام وتراجع فاعلية السياسات الاقتصادية. ففي هذا السياق، كما أن الفساد المالي كان من أبرز أسباب ضعف النمو الاقتصادي في ضوء تقويض ثقة المستثمرين وزيادة الإنفاق غير المنتج وأن الفساد الإداري اسهم بشكل واضح في فشل تنفيذ العديد من المشاريع الحكومية نتيجة غياب الرقابة وضعف كفاءة التخطيط. كما أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الفساد المؤسسي في العراق يعمّق هشاشة الدولة ويُعيق أي جهود إصلاحية حقيقية، في حين بيّن البنك الدولي أن بيئة الأعمال في العراق تعاني من اختلالات بنيوية نتيجة تقشي الفساد، مما يؤدي إلى ضعف الاستقرار المالي. أما تقرير الشفافية الدولية، فقد صنّف العراق ضمن الدول الأعلى فساداً على مستوى العالم، وهو ما يعكس هشاشة النظام الرقابي والمالي. وفي إطار أكثر شمولاً، أوضح صندوق النقد الدولي أن الفساد المالي يحد من كفاءة الإنفاق العام ويؤدي إلى تآكل الإيرادات وزيادة عجز الموازنة. وأن الفساد كان عاملاً معقّداً في إضعاف قدرة الاقتصاد

(1) Bogdan Capraru ،Adriana Mihaela Andries ،Financial Stability and Fragility: A Literature Review ،International Journal of Financial Studies2015 ،P. 20.

(2) David Fielding, James Rewilak, The Z-score and Financial Stability: An Empirical Study, Financial Studies, 2016, p. 55.

(3) ياسر التميمي، وحسن ياسين، الهشاشة المالية في العراق: التحديات والحلول، مجلة التمويل والاستثمار، 2024، ص

- العراقي على مواجهة الأزمات، لا سيما خلال تداعيات الأزمة المالية العالمية، مؤكداً أن معالجة الفساد تمثل أولوية لضمان الاستقرار المالي وتعزيز التنمية المستدامة<sup>(1)</sup>.
4. التجارة غير القانونية والتهريب في تقويض الاستقرار المالي للعراق. إذ تؤثر عمليات التهريب على الإيرادات الحكومية في ضوء تقليص حجم الضرائب والجمارك التي يتم تحصيلها، مما يضعف قدرة الحكومة على تمويل مشاريع تنموية حيوية. وهذا التهريب يشكل تهديداً آخر للاستقرار المالي<sup>(2)</sup>.
5. ضعف النظام المصرفي العراقي اذ يعاني القطاع المصرفي من قلة الخبرات الفنية والإدارية، كما تقتصر المصارف إلى الرقابة والشفافية في عملياتها. هذا الضعف يؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة في المالية العامة، مما يقلل من قدرته على تمويل المشاريع الاقتصادية ويسهم في تعميق هشاشة المالية العامة<sup>(3)</sup>.
6. تعد معدلات التضخم المرتفعة من العوامل الأخرى التي تزيد من هشاشة المالية العامة في العراق، فعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات نتيجة للتضخم، يتدهور مستوى المعيشة ويزيد الضغط على الأفراد والقطاع العام على حد سواء، هذا التضخم يؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للعملة الوطنية ويزيد من الأعباء المالية على المواطنين<sup>(4)</sup>.
7. التغيرات المناخية التي تنعكس تأثيراتها على قطاعات مثل الزراعة والمياه، تدهور البيئة وتغيرات المناخ تؤدي إلى تقليص الإنتاج الزراعي، مما يزيد من تدهور الوضع الاقتصادي ويضعف الاستقرار المالي<sup>(5)</sup>.
8. الحروب والصراعات المستمرة أدت إلى تدمير البنية التحتية والمالية العامة للبلاد وخلق بيئة غير مستقرة من إذ السياسات المالية والاقتصادية، ولم تقتصر الأسباب على الجوانب الاقتصادية فحسب،

(1) Nava Ashraf, et al., Financial Fragility and Stability: Evidence from Emerging Markets, Journal of Financial Economics, 2016, p. 72.

(2) Mohamad Awdeh, Financial Vulnerability in the Banking Sector: A Z-score Analysis, Financial Stability Review, 2015, p. 44.

(3) Nava Ashraf, et al., Financial Fragility and Stability, Op. Cit, p. 88.

(4) Bogdan Capraru, Adriana Mihaela Andries, Op. Cit p. 23.

(5) عبد العزيز الخفاجي، وماجد حسين، مصدر سابق، 2024، ص 35.

بل اسهمت أيضًا التحديات الإدارية والمؤسسية في العراق في زيادة حجم هشاشة المالية العامة، أدى ضعف كفاءة الإدارة الحكومية إلى تفشي الفساد المالي وتدهور مستوى الخدمات العامة (1).

### المطلب الثاني: تأثير هشاشة المالية العامة في الاقتصاد العراقي

تُعدّ هشاشة المالية العامة من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الاقتصادية المختلفة، وفي السياق العراقي، تتجلى مظاهر هشاشة المالية العامة في ضعف أداء المؤسسات المالية والرقابية، والتذبذب الحاد في مؤشرات الاستقرار المالي، مثل الدين العام، والعجز في الموازنة، والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية. كما تؤدي العوامل السياسية والاجتماعية غير المستقرة دورًا مباشرًا في إضعاف البنية الاقتصادية وقدرتها على الاستجابة للأزمات. وتتميز الاقتصادات الهشة، مثل الاقتصاد العراقي، بعدم قدرتها على امتصاص الصدمات الاقتصادية والمالية، مما يجعلها أكثر عرضة للانهيّارات المفاجئة التي تنعكس سلبيًا على مختلف القطاعات، بما في ذلك معدلات النمو، حجم الاستثمارات، مستويات التوظيف، والقدرة على توليد إيرادات مستدامة تُعزز من الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، و في هذه المطلب سيتم استعراض الآثار والتداعيات الناتجة عن هشاشة المالية العامة على الاقتصاد العراقي، في ضوء تحليل أبعاد هذه الهشاشة وتأثيراتها على القطاعات المختلفة للاقتصاد، مع التركيز على الديون العامة، التضخم، النمو الاقتصادي، الاستثمار، والبطالة.

#### أولاً: تأثير هشاشة المالية العامة على معدلات النمو الاقتصادي في العراق

تعدّ هشاشة المالية العامة أحد العوامل الأساسية التي تعيق النمو الاقتصادي كما انها تشير إلى ضعف استقرار المالية العامة في البلد نتيجة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك الأزمات السياسية، والتقلبات الاقتصادية، والاعتماد على الموارد المحدودة مثل النفط. ورغم الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي يمتلكها العراق، مثل احتياطي النفط الكبير فإن هشاشة المالية العامة أثرت بشكل سلبي على قدرة العراق على تحقيق نمو اقتصادي مستدام (2).

(1) Yaseen Hameed Al-Mashhadani, Ahmed Jasim Saleh, Economic Policies and Growth in Iraq After 2003, Journal of Financial and Economic Developments, 2024, p 51.

(2) World Bank, Iraq, Economic and Social Challenges (Report No. 31723-IQ), Washington D.C., USA, 2004, p. 77.

إنَّ هشاشة المالية العامة في العراق اسهمت في تأجيل وتحجيم إمكانيات النمو الاقتصادي بعد عام (2003)، وذلك بسبب الأزمات المتكررة التي مرت بها البلاد، بما في ذلك الحروب، والاحتلال، والصراعات السياسية المستمرة. هذه الظروف أدت إلى تقليص القدرة على استثمار الموارد في القطاعات التنموية الحيوية مثل البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية. على الرغم من العوائد النفطية الضخمة، كان العراق غير قادر على استغلال هذه الموارد بشكل فعال لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة<sup>(1)</sup>.

عند حدوث أزمات مالية أو تقلبات حادة في الأسواق المالية، تتأثر قدرة الحكومة العراقية على تنفيذ خططها التنموية، سواء في بناء البنية التحتية أو في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والزراعة. على سبيل المثال، تسببت الأزمات المالية في انخفاض القدرة على دفع الأجور الحكومية، ومن ثمَّ تعطيل قدرة الحكومة على تمويل المشروعات الاقتصادية الأساسية. وهذا يؤدي إلى حلقة مفرغة من ضعف النمو الاقتصادي بسبب ضعف قدرة المؤسسات الحكومية على إدارة وتوجيه الموارد بشكل فعال<sup>(2)</sup>.

في السنوات الأولى بعد عام (2003)، كان العراق يواجه تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة للدمار الذي لحق بالاقتصاد جراء الحروب والاضطرابات. ووفقًا للتقرير الذي أصدره البنك الدولي في عام (2004)، تعرض الاقتصاد العراقي لانكماش شديد بلغ (-4.1%)، وهو ما يعكس التحديات الاقتصادية المرتبطة بالمرحلة الانتقالية ما بعد الحرب. وبعد ذلك، مع تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التحسن بشكل تدريجي<sup>(3)</sup>.

بحلول عام (2023)، كان النمو الاقتصادي قد شهد تحسناً كبيراً، إذ وصلت معدلات النمو إلى (15%)، وهو ما يعكس تعافي الاقتصاد العراقي بعد سنوات من التقلبات الاقتصادية. ورغم أن هذا التحسن يُعد إيجابياً، إلا أن هشاشة المالية العامة لا تزال تؤثر بشكل كبير على الاستدامة الاقتصادية في العراق. فالإقتصاد العراقي يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، مما يعرضه لصدمات خارجية كبيرة تؤثر في قدرته على المحافظة على معدلات نمو ثابتة، خاصةً في ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية

(1) International Monetary Fund (IMF), Iraq: 2021 Article IV Consultation, Washington D.C., USA, 2021, p. 60.

(2) Hyman Philip Minsky, Stabilizing an Unstable Economy, Yale University Press, New Haven, USA, 1986, p. 120.

(3) World Bank: Iraq, Economic and Social Challenges, Op. Cit, p 81.

(1)، والذي يسهم بشكل كبير في تمويل الاقتصاد العراقي مما يجعل المالية العامة عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، فعند انخفاض أسعار النفط يقل مقدار الإيرادات العامة مما يؤثر ذلك في قدرتها على تمويل مشروعات التنمية (2).

كذلك، يُعد تراكم الديون العامة سواء الداخلية أو الخارجية من العوامل الرئيسية التي تُسهم في تعميق مظاهر هشاشة المالية العامة في الاقتصاد العراقي، إذ تواجه الحكومة تحديات مستمرة في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين، ما يؤدي إلى تقييد قدرتها على توجيه الإنفاق نحو القطاعات الاستثمارية والتنمية. وتؤثر خدمة الدين المرتفعة سلباً على الموازنة العامة للدولة، إذ يتم تخصيص جزء كبير من الإيرادات لسداد الفوائد وأقساط القروض بدلاً من تمويل مشاريع البنية التحتية أو دعم القطاعات الإنتاجية. وتُضعف هذه الأعباء المالية من مرونة السياسة المالية، وتُقلل من قدرة الحكومة على تحفيز النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الدائرة المفرغة من العجز المالي وتراجع الاستقرار الاقتصادي الكلي. وفي ظل هذه الظروف، تزداد حاجة العراق إلى إصلاحات هيكلية في إدارة الدين العام، وتبني سياسات مالية أكثر استدامة تقلل من الاعتماد على التمويل بالعجز وتُعزز من كفاءة استخدام الموارد المتاحة (3).

كما يُشكّل ضعف دور القطاع الخاص عاملاً إضافياً يسهم في تعزيز مظاهر هشاشة المالية العامة في العراق، إذ يُظهر المستثمرون المحليون والأجانب تردداً ملحوظاً في ضخ رؤوس أموالهم في مشاريع طويلة الأجل، نتيجة المخاوف المتزايدة من المخاطر الاقتصادية، وتذبذب السياسات المالية، وعدم الاستقرارين الأمني والسياسي. ويُسهم هذا التراجع في النشاط الاستثماري للقطاع الخاص في الحد من التنوع الاقتصادي وزيادة الاعتماد على القطاع العام والموارد الريعية، مما يُضعف من قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل المستدامة وتحقيق نمو قائم على أسس إنتاجية. وفي ظل غياب بيئة استثمارية جاذبة

(1) International Monetary Fund (IMF), Iraq: 2021 Article IV Consultation, Washington D.C., USA, 2021, p. 62.

(2) World Bank, Iraq, Economic and Social Challenges Op. Cit, p. 80.

(3) International Monetary Fund (IMF), Iraq: 2021 Article IV Consultation, Washington D.C., USA, 2023, p. 45.

وآليات فاعلة لحماية رأس المال، يظل اسهام القطاع الخاص في دعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية محدودة، ما يُعمّق من هشاشة البنية الاقتصادية الكلية. (1).

### ثانياً: تأثير هشاشة المالية العامة على معدلات التضخم في العراق

تُعدّ هشاشة المالية العامة من أبرز العوامل المؤثرة في ارتفاع معدلات التضخم، خصوصاً في الاقتصادات غير المستقرة مثل العراق. أدت العوامل هشاشة المالية العامة في العراق إلى تسارع معدلات التضخم، خاصة في السنوات التي تلت الحروب والاضطرابات، نتيجة تداخل مجموعة من الأسباب مثل ضعف المؤسسات المالية، الاعتماد المفرط على الواردات، وغياب الرقابة الفعّالة على الأسواق والأسعار. ويُشير ذلك إلى أن هشاشة المالية العامة لا ترتبط فقط بنقص الموارد، بل تتصل بعمق بغياب الحوكمة الرشيدة والسياسات الاقتصادية المستقرة.

تُعدّ هشاشة المالية العامة من أبرز العوامل التي تُسهم في تفاقم ظاهريّ التضخم وارتفاع الدين العام في العراق، إذ يؤدي ضعف قدرة الدولة على تبني سياسات مالية ونقدية فعّالة إلى زيادة الضغوط على أسعار السلع والخدمات، ومن ثمّ تآكل القوة الشرائية للمواطنين. في السياق العراقي، تسببت الحروب والصراعات المستمرة منذ عام (2003) في إحداث صدمات اقتصادية عميقة أضعفت القاعدة الإنتاجية المحلية، ما دفع الدولة إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب الداخلي. وقد أدى هذا التوجه إلى تعريض الاقتصاد لتقلبات أسعار الصرف العالمية وارتفاع تكاليف النقل، ما اسهم بدوره في تسارع معدلات التضخم.

ومن جهة أخرى، لمواجهة هذه الاختلالات، اضطرت الحكومة العراقية إلى زيادة الإنفاق العام دون توافر موارد حقيقية موازية، ما أدى إلى تمويل العجز عبر الاقتراض المحلي والخارجي، ومن ثمّ ارتفاع مستويات الدين العام بشكل متسارع. وتشير البيانات الصادرة عن وزارة المالية العراقية وتقارير البنك الدولي إلى أن الدين العام شهد زيادات كبيرة بعد كل موجة من عدم الاستقرار، خاصة بعد عامي (2014) و(2020)، في ظل انخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع الإنفاق الطارئ. هذا يوضح أن هشاشة

(1) Hyman Philip Minsky, Stabilizing an Unstable Economy, Yale University Press, New Haven, USA, 1986, p. 120.

المالية العامة لا تؤدي فقط إلى التضخم، بل تُعدّ عاملاً رئيساً في توسيع فجوة العجز المالي وزيادة الاعتماد على الديون، ما يهدد الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

على الرغم من التحسن الذي شهدته البلاد خلال السنوات الأخيرة في معدلات التضخم، فقد ظل التضخم في العراق يشكل تحدياً كبيراً للاستقرار الاقتصادي. في عام (2003)، وصل معدل التضخم إلى أكثر من (6.3%)، وهو ما يعكس تأثير الصدمات الاقتصادية الكبيرة والدمار الذي لحق بالاقتصاد الوطني بعد الحرب. ومع مرور الوقت، شهد الاقتصاد العراقي بعض التحسن في القدرة على ضبط الأسعار والسيطرة على التضخم، إذ تراجع المعدل تدريجياً ليصل إلى (3.5%) في عام (2023) <sup>(1)</sup>.

وكذلك يتسبب التضخم في تدهور القوة الشرائية للمواطنين، إذ تتزايد الأسعار بشكل سريع، مما يؤدي إلى تقليل القيمة الفعلية للأموال التي يمتلكها الأفراد. هذا يؤدي إلى صعوبة في تغطية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والملابس والخدمات. في حالة العراق، إذ يعتمد العديد من المواطنين على القطاع العام كمصدر رئيس للرواتب والأجور، تزداد حدة المشكلة في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يضغط على المستهلكين ويؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة بشكل ملحوظ.

في هذا السياق، أظهرت الدراسات أن ضعف المالية العامة والنقدي في العراق يعوق القدرة على تطبيق السياسات المناسبة للحد من التضخم. فالنظام المصرفي العراقي يعاني من ضعف الرقابة المالية، ما يسمح بوجود تسريبات نقدية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. كما أن الاعتماد الكبير على الواردات يعرض السوق العراقية لتقلبات أسعار الصرف، ما يفاقم من حدة التضخم <sup>(2)</sup>.

إن ضعف المؤسسات المالية والرقابة على النظام المصرفي يزيد من صعوبة السيطرة على التضخم. في ضوء استعراض بعض التقارير الاقتصادية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تبين أن العراق يواجه تحديات مستمرة في تطبيق سياسات نقدية ومالية فعّالة للحد من التضخم بسبب ضعف المؤسسات الحكومية المعنية بالتنظيم المالي. علاوة على ذلك، فإن غياب الاستقرار السياسي والفساد الإداري يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي ويسهم في زيادة التضخم بشكل غير مباشر <sup>(3)</sup>.

(1) World Bank, Iraq, Economic and Social Challenges, Op. Cit, p 24.

(2) International Monetary Fund (IMF), Iraq, Article IV Consultation, Op. Cit, p 48.

(3) World Bank, Iraq: Economic and Social Challenges Op. Cit, p. 32.

التضخم في العراق، بوصفه نتيجة مباشرة للهشاشة المالية، لا يقتصر تأثيره على الأفراد فحسب، بل يمتد أيضًا إلى المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في بيئة غير مستقرة. تصبح الشركات غير قادرة على تحديد الأسعار المستقبلية بدقة، مما يزيد من عدم اليقين الاقتصادي. كما يعيق التضخم قدرة الشركات على استثمار الأموال في توسيع الأعمال أو تحسين الإنتاجية، مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي.

### ثالثاً: تأثير هشاشة المالية العامة على الدين العام في العراق

تعد الديون العامة أحد الآثار السلبية الرئيسية الناتجة عن هشاشة المالية العامة ويشير تراكم الديون العامة إلى تدهور الوضع المالي والاقتصادي للدولة، ويعكس في الغالب عدم القدرة على تحقيق استدامة مالية على المدى الطويل. على الرغم من أن العراق يمتلك موارد اقتصادية هائلة، خاصة في قطاع النفط، إلا أن زيادة الاعتماد على هذه الإيرادات النفطية لتمويل النفقات العامة، إلى جانب الإنفاق الحكومي المرتفع على المشاريع التنموية وتكاليف إدارة الأزمات الاقتصادية، أسهم في تزايد حجم الديون العامة بشكل ملحوظ في العقدين الأخيرين<sup>(1)</sup>.

ومن أبرز عوامل ارتفاع الدين العام هو الإنفاق العسكري المرتفع خصوصاً خلال المدة التي شهدت تحديات أمنية كبيرة مثل الحرب على العصابات الارهابية (2014-2017)، وقد استمر هذا المستوى المرتفع من الإنفاق ليلبغ حتى عام (2023)، وفقاً لقانون الموازنة العامة الاتحادية، موزعاً بين وزارات الدفاع، الداخلية، وهيئات أمنية أخرى كالحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهاب.

إن استمرار مثل هذا الإنفاق المرتفع على الجوانب العسكرية والأمنية، إلى جانب ضعف الإيرادات غير النفطية، خلق ضغوطاً متزايدة على المالية العامة، وأدى إلى اللجوء المستمر إلى القروض الداخلية والخارجية لتغطية الالتزامات الحكومية. وهذا يعكس ارتباطاً مباشراً بين هشاشة المالية العامة وارتفاع الدين العام، ويبرز الحاجة الماسة لإصلاحات مالية وهيكلية مستدامة تحد من الاعتماد المفرط على الاقتراض وتوجه الموارد نحو التنمية الحقيقية.

تعكس هذه الزيادة في الديون العامة عجزاً في القدرة على تحقيق توازن مالي دائم، مما يزيد من الاعتماد على التمويل الخارجي من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتفاقت هذه المشكلة بشكل خاص في ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط، إذ أن انخفاض الأسعار يسبب نقصاً

(1) World Bank, Iraq: Economic and Social Challenges, Op. Cit p. 38.

في الإيرادات النفطية التي يعتمد عليها العراق بشكل أساسي. من هنا، ترتبط هشاشة المالية العامة ارتباطاً وثيقاً بتزايد الديون العامة التي تضر بالاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد، ومع تزايد الديون، تصبح التكاليف المالية جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي، مما يحد من القدرة على تنفيذ مشروعات تنموية أساسية. كما أن ارتفاع مستويات الديون قد يؤدي إلى حدوث عجز مالي مزمن في الموازنة، مما يتطلب اتخاذ إجراءات تقشفية من قبل الحكومة. وفقاً للتقرير السنوي الذي أصدره البنك الدولي، يعاني العراق من ضغط متزايد في دفع الديون، مما يعيق قدرة الحكومة على التركيز على التنمية المستدامة<sup>(1)</sup>.

يُعد انخفاض التصنيف الائتماني أحد الآثار المباشرة لتزايد الدين العام، إذ يؤثر بشكل سلبي على قدرة الدولة على الاقتراض بشروط ميسرة. في حالة العراق، أدت المستويات المرتفعة للدين العام، إلى جانب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضعف البنية الاقتصادية والمؤسسية، إلى حصول البلاد على تصنيفات ائتمانية منخفضة من قبل وكالات التصنيف العالمية. فعلى سبيل المثال، منحت وكالة Fitch Ratings العراق تصنيفاً عند مستوى B- مع نظرة مستقبلية مستقرة (2023)، وهو ما يعكس وجود مخاطر ائتمانية مرتفعة، وإن كانت أقل من درجة التعثر. كما صنفت وكالة Moody's العراق عند مستوى Caa1، ما يشير إلى مستوى عالٍ جداً من المخاطر السيادية.

تُعبّر هذه التصنيفات عن تراجع ثقة الأسواق المالية في قدرة العراق على الوفاء بالتزاماته المالية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الفائدة على القروض المستقبلية، ويُقيّد قدرة الحكومة على الاقتراض الخارجي بشروط مناسبة. كما يُضعف هذا الوضع قدرة العراق على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويحد من مشاركته الفعالة في الأسواق المالية الدولية. وعليه، فإن التصنيف الائتماني المنخفض يُعدّ من العوامل الرئيسية التي تُعمّق هشاشة المالية العامة، وتُقيّد خيارات السياسة المالية في الأجلين المتوسط والطويل<sup>(2)</sup>.

بسبب تراكم الديون، تصبح الحكومة أقل قدرة على تمويل الاستثمارات طويلة الأجل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. على الرغم من أهمية الاستثمارات في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، فإن ارتفاع تكاليف الديون يزيد من العبء على الموازنة، مما يجعل من الصعب تخصيص

(1) World Bank, Iraq: Economic and Social, Op. Cit, p. 38.

(2) International Monetary Fund (IMF), Iraq: 2020 Article IV Consultation, Washington D.C., USA, 2020, p. 40.

موارد كبيرة لهذه الاستثمارات. هذا التحدي يحد من قدرة الاقتصاد العراقي على تنويع مصادر الدخل وتعزيز استقراره المالي.

ويمكن على المدى الطويل، تؤدي زيادة الديون العامة إلى الضغط على استقرار الاقتصاد الكلي، وتسهم في زيادة العجز المالي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض القدرة على تحفيز النمو الاقتصادي. في وقت تواجه فيه الحكومة العراقية ضغوطاً مستمرة لدفع الديون، تجد نفسها غير قادرة على تمويل المشروعات التي من شأنها تعزيز الإنتاج المحلي وخلق فرص عمل جديدة. كما أن الاعتماد المستمر على القروض يعني أن العراق يصبح أكثر عرضة لتقلبات الأسواق المالية الدولية<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً: تأثير هشاشة المالية العامة على الاستثمار في العراق

يُعد هشاشة المالية العامة عاملاً رئيساً في تقليل الاستثمارات المحلية والأجنبية في الاقتصاد العراقي. في الدول التي تعاني من ضعف استقرار المالية العامة، مثل العراق، تتراجع الثقة في الأسواق المالية ويقل الإقبال على الاستثمار. البيئة المالية غير المستقرة، والتي تتسم بالتقلبات الشديدة في التضخم والديون العامة، تشكل تحديات كبيرة أمام المستثمرين. كما أن المخاوف من التضخم، ارتفاع المديونية، واحتمالية حدوث أزمات مالية إضافية، تدفع المستثمرين إلى التردد في ضخ الأموال في السوق. وفيما يلي بعض قنوات تأثير هشاشة المالية العامة في الاستثمار:

#### 1. تأثير هشاشة المالية العامة على الاستثمارات الأجنبية والمحلية:

تعد هشاشة المالية العامة أحد الأسباب الرئيسية التي تسهم في انخفاض الاستثمارات الأجنبية في العراق. على الرغم من أن العراق يمتلك موارد طبيعية كبيرة، مثل النفط، إلا أن الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا والبنية التحتية بقيت منخفضة بشكل ملحوظ. يعود ذلك إلى غياب الاستقرار المالي وقلة الثقة في النظام المصرفي والمالي في العراق. في الواقع، تشكل التقلبات السياسية والاقتصادية تحديات إضافية للقطاع الخاص في جذب الاستثمارات طويلة الأجل، تؤدي هشاشة المالية العامة إلى تقليل الاستثمارات والتي تُعد ضرورية لتطوير الاقتصاد العراقي. فالمستثمرون، سواء كانوا محليين أو أجانب، يميلون إلى تجنب البلدان التي تشهد تقلبات حادة في الاقتصاد، مثل العراق، إذ يواجه المستثمرون مخاطر كبيرة تتعلق

(1) International Monetary Fund (IMF), Iraq , Op. Cit, p. 42.

بالديون، والتضخم، والأزمات المالية. هذه المخاوف تزيد من عدم اليقين الاقتصادي، وهو ما يحد من قدرة الحكومة على جذب رؤوس الأموال اللازمة لتعزيز مشاريع التنوع الاقتصادي.

## 2. ضعف قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى:

إنَّ تراكم الديون العامة يُحد من قدرة الحكومة العراقية على تمويل المشاريع التنموية الكبرى، سواء كانت في البنية التحتية أو في قطاعات أخرى مثل التكنولوجيا والتعليم. فعلى الرغم من الحاجة الماسة لهذه المشاريع لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتنوعه، فإن الضغوط المالية الناتجة عن الديون وتكاليف الأزمة تؤدي إلى تراجع في قدرة الحكومة على تخصيص الموارد لهذه المشاريع. وبسبب الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيس للعائدات، يصبح العراق عرضة للتقلبات في أسواق النفط، مما يزيد من عدم اليقين ويؤثر سلباً على الاستثمارات في القطاعات غير النفطية. على سبيل المثال، إذا تراجعت أسعار النفط، تصبح الحكومة غير قادرة على تمويل المشاريع التي قد تساعد على تعزيز التنوع الاقتصادي في المستقبل<sup>(1)</sup>.

## 3. الآثار على التنوع الاقتصادي:

إنَّ التحديات الناجمة عن هشاشة المالية العامة تسهم في ضعف التنوع الاقتصادي في العراق. فالإصرار على الاعتماد على قطاع النفط يؤدي إلى التقليل من الفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى مثل الزراعة، الصناعة، والتكنولوجيا. في حالة العراق، فإن الاعتماد على النفط يعني أن الاقتصاد يصبح عرضة بشكل مفرط للصدمات الخارجية، وهو ما يزيد من ضعف قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية.

## خامساً: تأثير هشاشة المالية العامة على البطالة في العراق

تُعد هشاشة المالية العامة من العوامل الجوهرية التي تُسهم في تفاقم معدلات البطالة في العراق. إذ يُعد استقرار المالية العامة من الدعائم الأساسية لأي اقتصاد يسعى إلى خلق فرص عمل مستدامة وتحقيق نمو اقتصادي شامل. غير أن العراق يعاني من ضعف واضح في هذا الاستقرار نتيجة تراكم الديون، والتقلبات الاقتصادية، والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، ما يحد من قدرة الدولة على تحفيز النمو وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

(1) World Bank, Iraq: Economic and Social Challenges, Op. Cit, p 41.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، بلغ معدل البطالة في العراق نحو (16.5%) في عام (2022)، في حين ارتفع المعدل بين فئة الشباب (15-24 سنة) إلى أكثر من 35%، وهي من أعلى النسب في المنطقة. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن هذه المعدلات تتأثر بشكل مباشر بالركود الاقتصادي الناتج عن تراجع الإنفاق العام في أوقات الأزمات خاصة مع انخفاض أسعار النفط.

وقد أدت الانخفاضات الحادة في أسعار النفط - كما حدث في عامي (2014) و(2020) - إلى تقليص الإنفاق الحكومي، مما انعكس سلباً على مستويات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية. ففي عام 2020 مثلاً، تقلص الإنفاق الاستثماري بنسبة تجاوزت (60%) مقارنة بالعام السابق، وفقاً لتقارير وزارة المالية العراقية، وهو ما أدى إلى تجميد العديد من المشاريع وتراجع في التوظيف، خاصة في القطاع الخاص<sup>(1)</sup>.

ويُعد القطاع الخاص من أكثر القطاعات تضرراً، إذ يُمثل فقط (30%) من فرص العمل في العراق، ويعاني من نقص حاد في التمويل والاستثمار، بحسب بيانات وزارة التخطيط. كما تُظهر تقارير هيئة الاستثمار الوطنية أن نحو (80%) من المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة لا تحصل على التمويل الكافي بسبب ضعف القطاع المصرفي، وغياب البيئة الاستثمارية الجاذبة.

وتُعزز هشاشة المالية العامة هذا الواقع في ضوء تقويض الثقة في النظام المصرفي والمالي، ما يدفع المستثمرين المحليين والأجانب إلى التردد في الدخول بمشاريع طويلة الأجل. كما أن ارتفاع الدين العام يُقلل من قدرة الحكومة على توجيه الموارد نحو مشروعات تنموية تُسهم في توليد فرص عمل، مثل مشاريع البنية التحتية، والطاقة، والصناعة.

نتيجة لذلك، يبقى القطاع الخاص عاجزاً عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ولا سيما الخريجين، ما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، ويُرسخ أزمة البطالة بوصفها تحدياً بنيوياً طويل الأمد<sup>(2)</sup>.

وحسب التقارير الاقتصادية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن العراق شهد زيادة ملحوظة في معدلات البطالة منذ عام (2003). ورغم تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا إنَّ

(1) World Bank, Iraq: Economic and Social Challenges, Op. Cit, p. 43.

(2) International Monetary Fund (IMF), Iraq: 2020 Article IV Consultation, Washington D.C., USA, 2020, p. 60.

معدلات البطالة لا تزال مرتفعة بسبب عدم كفاية النمو الاقتصادي لاستيعاب كافة العاطلين عن العمل. على سبيل المثال، مع تحسن في النمو الاقتصادي بعد عام (2003)، لم تتمكن القطاعات الأخرى سوى قطاع النفط من خلق فرص عمل بالقدر الكافي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في البلد<sup>(1)</sup>.

هناك مجموعة من التحديات لمواجهة البطالة ومن أهم التحديات التي يواجهها العراق في هذا السياق هو الهيكل الاقتصادي غير المتنوع، الذي يعتمد بشكل أساسي على النفط. هذه هشاشة المالية العامة تؤدي إلى ضعف قدرة الدولة على استيعاب الأيدي العاملة في قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى زيادة البطالة المستمرة. وعلى الرغم من أن العراق يسعى لتنويع اقتصاده، إلا أن هشاشة المالية العامة وعدم الاستقرار السياسي يقفان عائقاً أمام تنفيذ هذه الأهداف.

اذ تُعد هشاشة المالية العامة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر سلباً على معدلات البطالة في العراق. يتسبب انخفاض الاستقرار المالي في تراجع الأنشطة الاقتصادية، مما يعيق قدرة الحكومة على خلق فرص عمل جديدة، وخاصة في القطاع الخاص. فضلاً عن ذلك، فإن الديون العامة والتضخم تسهم بشكل كبير في تقليل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، مما يحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب الخريجين الجدد. في ضوء هذه الظروف، يتعين على الحكومة العراقية تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية جذرية لتحفيز النمو المستدام وتحقيق التوظيف الكامل للشباب.

### المطلب الثالث: مؤشرات هشاشة المالية العامة في العراق

توجد أهمية لموضوع هشاشة المالية العامة وما لها من انعكاس على واقع الحياة في ضوء مواجهة الصدمات الاقتصادية وانعكاسها على المستوى المعيشي للأفراد وخاصةً في العراق اذ يعد فيه الانفاق العام الشريان الرئيس وذراع تحريك عجلة الاقتصاد، ومن هنا ينبغي معرفة مستوى او طبيعة هشاشة المالية العامة وعند الرجوع الى ادبيات الاقتصاد يمكن توثيق مجموعة من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاقتصاد الكلي لبيان طبيعة هشاشة المالية العامة في العراق وفيما يلي اهم هذه المؤشرات:

#### اولاً: نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق

تعد نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تبين مقدار اعتماد الدولة على الديون سواء كانت داخلية او خارجية في تغطية نفقاتها العامة، اذ ان اعتماد الدين العام

(1) World Bank, Iraq: Economic and Social Challenges Op. Cit, p. 46.

في تغطية عجز الموازنة يبين في الغالب عدم كفاءة التخطيط المالي للاقتصاد الكلي وان أي صدمة اقتصادية يواجهها البلد تتعطف به نحو الدين العام، وان من قواعد استدامة الدين العام تنص على ان لا يتجاوز الدين العام ما مقداره (60%) من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup>، وان يوجه انفاق الدين العام نحو مشاريع استثمارية تمول مستقبلاً أصل الدين والفوائد المترتبة عليه، ومن هنا فان ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي تعني وجود هشاشة في المالية العامة لأنها لم تلبى احتياجات البلد من الإيرادات العامة، كما ان اغلب العجز في الموازنة العامة والذي تم تغطيته عن طريق الدين العام كان قد وجه نحو الانفاق الجاري خاصة في سنوات انخفاض أسعار النفط والإيرادات العامة، وفي ما يلي تحليل لنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث وكما موضحة البيانات في الجدول (3) في ادناه:

---

(1) European Union, Treaty on European Union (Maastricht Treaty) Protocol on the Excessive Deficit Procedure, Official Journal of the European Communities, Maastricht, Netherlands, 1992, p. 12.

الجدول (3)

تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003-2023) الأرقام بالترليون دينار

نسبة الدين العام الى الناتج المحلي	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
313.5%	92.758000	29.585788	2003
171.5%	91.279000	53.235358	2004
80.3%	59.053000	73.533598	2005
39.8%	38.016000	95.587954	2006
32.7%	36.408000	111.455813	2007
23.2%	36.409000	157.026062	2008
22.2%	28.962000	130.642187	2009
19.1%	30.962000	162.2064566	2010
15.3%	33.331000	217.327107	2011
12.2%	30.929000	254.4225491	2012
11.1%	30.318000	273.587529	2013
16.1%	42.758000	266.332655	2014
26.7%	52.040000	194.680972	2015
31.7%	62.444000	196.924142	2016
35.7%	79.224000	221.66571	2017
27.7%	74.383000	268.918874	2018
29.1%	80.498000	276.157868	2019
43.0%	94.575000	219.768798	2020
31.9%	96.276000	301.439533	2021
25.2%	78.648000	312.6324433	2022
25.3%	81.364000	322.0956168	2023

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

يعد تاريخ الديون العراقية عموماً والخارجية منها خصوصاً من التحديات الاقتصادية الصعبة في تاريخ العراق الاقتصادي الحديث. فقد ظل الدين الحكومي على مدار العقود الأربعة الماضية بعيداً في

توجهاته عن فلسفة الاقتراض من أجل الاستثمار في التنمية وتحقيق الازدهار الاقتصادي بحكم الظروف والعوامل السياسية. ففي عقد ثمانينيات القرن الماضي وإبان الحرب مع إيران كان الاقتراض الخارجي مسخراً لتمويل آلة الحرب وهو دين جاري رافقه اقتراض داخلي لغرض الإنفاق الجاري أيضاً. وقد قدرت مجموعة نادي باريس في العام (2004) دين العراق الخارجي لمرحلة ما قبل عام (1990) بحوالي (128) مليار دولار والذي تقرر حينها شطب (80%) منه بموجب اتفاقية نادي باريس. وقد استندت تلك الاتفاقية على قرار مجلس الامن (1483) في أيار (2003) بشأن تسوية المديونية الخارجية للعراق ازاء دائنيه، إذ تراكمت الديون قبل العام (1990) جراء توقف السداد والعجز عن الدفع وتطبيق شروط اتفاقيات الدين الموقعة رسمياً مع مختلف الدائنين سواء السيادية منها، والتي تعود لمجموعة دول نادي باريس التسعة عشر أو للدائنين الرسميين من مجموعة الدول الـ (54) الدائنة للعراق من خارج مجموعة نادي باريس، فضلاً عن الاف الدائنين التجاريين.<sup>(1)</sup>

في مرحلة حصار التسعينيات وفرض العقوبات الدولية على العراق والمترتبة جراء حرب الكويت وتبعات غزوها، اتخذ موضوع الديون وإعبائها مسارين مختلفين، الأول، ظل الاقتراض الداخلي يسير بكثافة لمصلحة الإنفاق العام عبر تمويل عجز الموازنة بالتمويل التضخمي أو تنقيد الدين العام لتوفير استدامة للواقع الهش في موازنات مرحلة الحصار الاقتصادي والسعي وقتها لتدوير عجلة النظام الاقتصادية. أما المسار الثاني، ويتمثل بتنفيذ الاتفاق مع الامم المتحدة، بعد ان سخرت المنظمة الدولية ثلث عوائد النفط العراقي المصدر عبر مذكرة التفاهم أو برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) وتم بدء العمل في تلك المذكرة في العام (1996) لدفع التعويضات الخارجية إلى متضرري حرب الكويت في ضوء صندوق الأمم المتحدة للتعويضات (UNCC) وبمبلغ تعويضات زاد على (52) مليار دولار. علماً ان التعويضات هي ليست ديون وإنما جزاءات فرضت بقرارات اممية بما فيها تغطية تكاليف فرق التفتيش وتستوفى جميعها من عوائد مذكرة التفاهم النفطية. وظلت المنظمة الدولية تحتفظ بعوائد النفط العراقي في حساب باسم الأمين العام للأمم المتحدة ضمن ترتيبات الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية.

نلاحظ من بيانات الجدول (3) أعلاه ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الجمالي متذبذبة لكن الاتجاه العام خلال مدة البحث كان نحو الانخفاض بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي إضافة الى

(1) Paris Club, Debt Relief on Iraq (Agreement under the Paris Club on Iraq's External Debt, following UN Security Council Resolution 1483), Paris, France, 2004, p. 24.

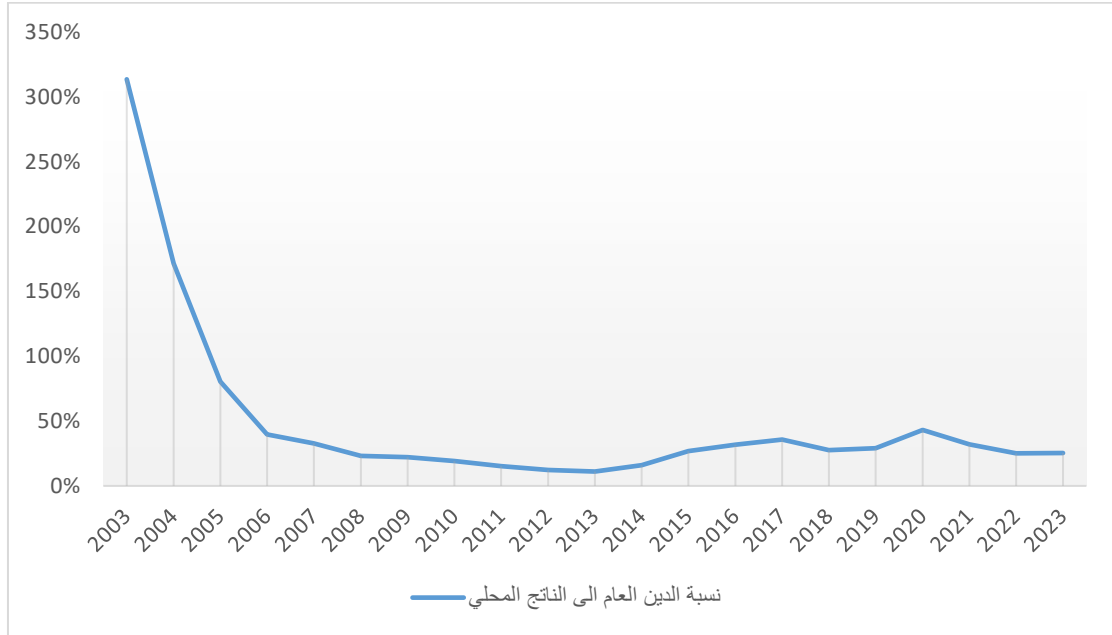
تخفيض الديون الخارجية، إذ كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في عام (2003) (314.5%) وهذا جاء بسبب تراكم الديون على النظام السابق فضلاً عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب العقوبات الاقتصادية وتقييد تصدير النفط، لكن هذه النسبة اخذت بالانخفاض بسبب اتفاقيات تخفيض الديون لتخفيض الديون الخارجية على العراق، هذا ما جعل نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي تتجه نحو الانخفاض حتى وصلت في عام (2013) الى (11.1%)، لكن عند حدوث الازمة المزدوجة في عام (2014) من انخفاض أسعار النفط بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط، إضافة الى الازمة الأمنية التي تعرض لها العراق أدى ذلك الى لجوء العراق الى الاقتراض العام مما ادى الى ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (16.1%)، وفي ظل هذه الازمة استمرت هذه النسبة بالارتفاع حتى وصلت في عام (2017) (35.7%) وهذا يعكس اعتماد المالية العامة على الديون في حال التعرض للالتزامات وعدم الصمود امامها.

وفي عام (2018) انخفضت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (27.7%) بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، لكن سرعان ما حدثت الازمة العالمية والتي تمخض عنها توقف عجلة الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا في عام (2019) إذ اخذت المالية العامة بالاعتماد على القروض لتمويل الانفاق العام حتى بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في هذه العام (29.1%) واستمرت بالارتفاع حتى بلغت في عام (2020) (43%) بسبب ازمة جائحة كورونا التي عصفت بالعالم واثرت على الاقتصاد العالمي مما يرفع هذه النسبة بسبب ارتفاع معدلات الدين العام إضافة الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

اما خلال العامي (2021-2022) انخفضت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت على التوالي (31.9%) و(25.2%)، اما في عام (2023) ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى (25.3%) بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط. ويمكن توضيح هذه النسبة في ضوء الشكل البياني (3) في ادناه:

الشكل (3)

تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003-2023)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

ثانياً: نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق

تُعد نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المالية الأساسية التي تعكس مدى كفاءة إدارة الإيرادات والإنفاق العام للدولة، فهي توضح حجم الفجوة بين ما تتفقه الحكومة وما تحققه من إيرادات خلال سنة مالية معينة. إن استمرار تسجيل عجز مرتفع في الموازنة العامة يشير في الغالب إلى خلل هيكلي في المالية العامة، سواء من إذ ضعف تنويع الإيرادات أو توسع الإنفاق الجاري على حساب الاستثمارات الإنتاجية. ومن المبادئ الاقتصادية الراسخة أن العجز المستدام يجب أن يُحافظ عليه عند مستويات لا تتجاوز الحدود المقبولة دولياً، والتي غالباً ما تُقدَّر بنحو (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وعدم تراكم الضغوط المالية. إن تجاوز هذا الحد يشير إلى ضغوط مالية متزايدة قد تؤدي إلى مزيد من الاقتراض وارتفاع عبء الدين العام. وفي السياق العراقي، فإن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي تأثرت بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط بوصفه المورد الرئيس للإيرادات، مما أوجد تحديات مستمرة في ضبط الإنفاق وتحقيق التوازن المالي. وفيما يلي تحليل تفصيلي لتطور نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث، استناداً إلى البيانات الموضحة في الجدول (4) أدناه:

الجدول (4)

تطور نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003-2023) الأرقام بالترليون دينار

نسبة عجز وفائض الموازنة الى الناتج المحلي	عجز وفائض الموازنة	الانفاق العام	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
10.2%	3.0301601	19.825478	22.8556381	29.585788	2003
1.6%	0.865248	32.117491	32.982739	53.235358	2004
19.2%	14.127715	26.375175	40.50289	73.533598	2005
10.7%	10.248866	38.806679	49.055545	95.587954	2006
14.0%	15.568219	39.031232	54.599451	111.455813	2007
13.3%	20.848807	59.403375	80.252182	157.026062	2008
2.0%	2.642328	52.567025	55.209353	130.642187	2009
-0.4%	-0.613084	70.134201	69.521117	162.2064566	2010
9.8%	21.24111	78.757666	99.998776	217.327107	2011
5.6%	14.326827	105.13958	119.466403	254.4225491	2012
-2.0%	-5.360161	119.12756	113.767395	273.587529	2013
-4.0%	-10.551139	115.93776	105.386623	266.332655	2014
-8.4%	-16.343359	82.813611	66.470252	194.680972	2015
-6.4%	-12.658167	67.067437	54.40927	196.924142	2016
0.8%	1.845785	75.490115	77.3359	221.66571	2017
9.6%	25.696634	80.8732	106.569834	268.918874	2018
-1.5%	-4.156605	111.7236	107.566995	276.157868	2019
-5.9%	-12.882711	76.0824	63.199689	219.768798	2020
2.1%	6.231805	102.84966	109.081464	301.439533	2021
1.6%	5.04274	108.93356	113.9763	312.6324433	2022
1.8%	5.9488794	114.5639	120.512776	322.0956168	2023

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

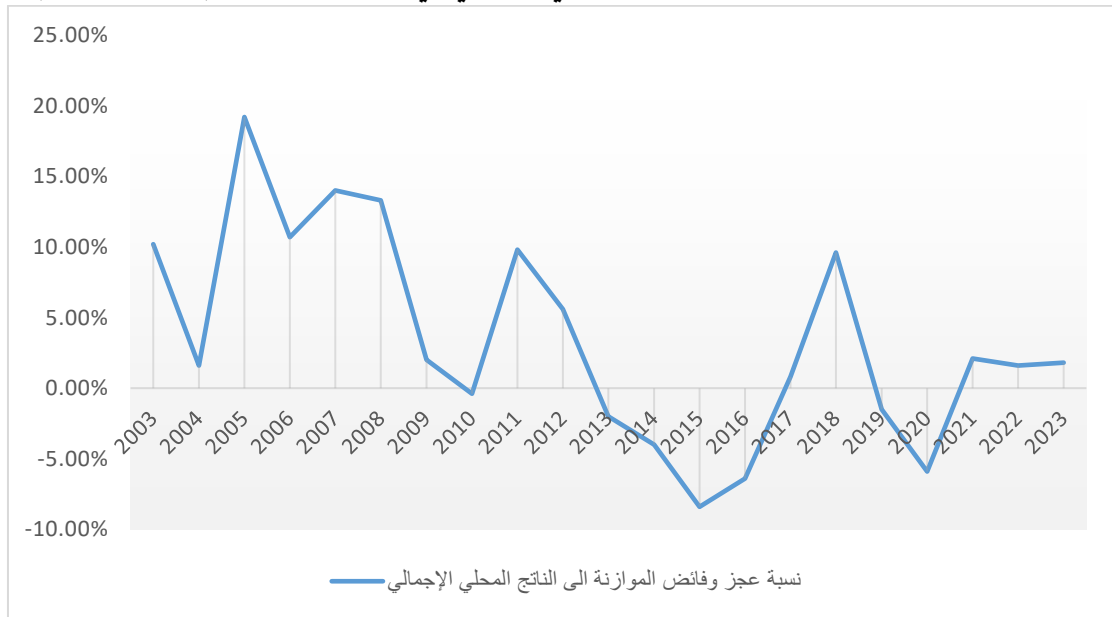
تشير بيانات الجدول (4) إلى أن نسبة عجز وفائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق شهدت تذبذباً واضحاً خلال مدة الدراسة، إذ سجل عام (2010) نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.4%) بسبب انخفاض أسعار النفط بسبب تدهر أسعار النفط عالمياً نتيجة لازمة الرهن العقاري وانعكاس هذا الانخفاض على انخفاض الإيرادات العامة مما خلق عجز في الموازنة العامة.

وخلال المدة (2013-2016)، فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً بلغت ذروته في عام (2015) إذ والتي بلغت فيها نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (8.4%)، بسبب الأزمة المزدوجة التي تمثلت في انخفاض أسعار النفط واندلاع الحرب في العراق ضد العصابات الإرهابية والتي تطلب المزيد من الإنفاق العسكري، فضلاً عن انخفاض الإيرادات العامة.

إنّ هذا التذبذب الواضح في نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس هشاشة المالية العامة في العراق واعتمادها المفرط على الإيرادات النفطية، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، ويؤكد ضرورة العمل على إصلاح هيكل الموازنة العامة في ضوء تنوع مصادر الإيرادات وترشيد الإنفاق العام، لا سيما الإنفاق الجاري غير المنتج، إذ يمكن بيان هذا التذبذب في ضوء الشكل (4) في أدناه:

#### الشكل (4)

تطور نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2003-2023)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

### ثالثاً: نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة في العراق

ان تنوع مصادر الدخل والإيرادات من وسائل القوة الاقتصادية التي تضمن عدم التأثر بالصدمات الاقتصادية او تكون الصدمات قليلة الحدة فيه، اما في حال اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد العراقي الذي يعاني من الاعتماد بشكل كبير على مصدر واحد للإيرادات العامة وان إيرادات هذا المصدر غير مستقرة وحساسة للصدمات العلمية وغير خاضعة للسيطرة الداخلية فان هذا يجعل المالية العامة في للعراق عرضة للهشاشة وعرضة للصدمات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى ان تذبذب هذه النسبة يعني ان الإيرادات غير مستقرة وعرضة للصدمات، وفي ما يلي وكما موضح في الجدول (5) بيان مقدار الإيرادات النفطية ونسبتها الى الإيرادات العامة فكلما كانت الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة عالية يعني هذا زيادة الاعتماد على مصدر رئيس للإيرادات واهمال بقية القطاعات الاقتصادية التي بإمكانها ان ترفد الموازنة العامة بالإيرادات والتي تكون في بعض منها خاضعة للسيطرة الداخلية مثل إيرادات القطاعات الصناعية والزراعية وخاصة في بلد يمتلك كثيراً من الموارد الاقتصادية والبشرية.

الجدول (5)

تطور نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة في العراق خلال المدة (2003-2023) الأرقام بالترليون دينار

نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات العامة	السنوات
95.7%	21.874528	22.8556381	2003
98.9%	32.627203	32.982739	2004
97.5%	39.480069	40.50289	2005
94.9%	46.53431	49.055545	2006
94.7%	51.7013	54.599451	2007
93.9%	75.358291	80.252182	2008
88.5%	48.871708	55.209353	2009
96.1%	66.81967	69.521117	2010
98.1%	98.090214	99.998776	2011
97.7%	116.659707	119.466403	2012
97.3%	110.677542	113.767395	2013
92.1%	97.07241	105.386623	2014
77.2%	51.312621	66.470252	2015
81.4%	44.26706	54.40927	2016
84.3%	65.1556	77.3359	2017
89.7%	95.6198	106.569834	2018
92.2%	99.216318	107.566995	2019
86.2%	54.4485	63.199689	2020
87.3%	95.27029	109.081464	2021
90.3%	102.951749	113.9763	2022
89.8%	108.254863	120.512776	2023

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

يتضح في ضوء الجدول (5) ان نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة خلال مدة البحث كانت تتراوح من (77.2%) الى (98.9%) وهذا التذبذب بالنسبة ما هو الا نتيجة للتغيرات في أسعار النفط

الحساسية للصدمات العالمية، إذ نلاحظ أنّ نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة كانت تشكل (95.7%) في عام (2003) بسبب الحصار المفروض على العراق وتقييد الإنتاج النفطي العراقي وفق حصة معينة لا يمكن تجاوزها، إلا إنّ الامر تغير بعد تغير نظام الحكم وانفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي وتعويض العراق حرمانه من تصدير النفط في ضوء زيادة حصة العراق من الإنتاج النفطي وهذا انعكس على زيادة الإيرادات النفطية ومن ثمّ زيادة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة حتى بلغت في عام (2004) (98.9%) واستمر هذا الارتفاع في هذه النسبة حتى وصل الى (93.9%) في عام (2008).

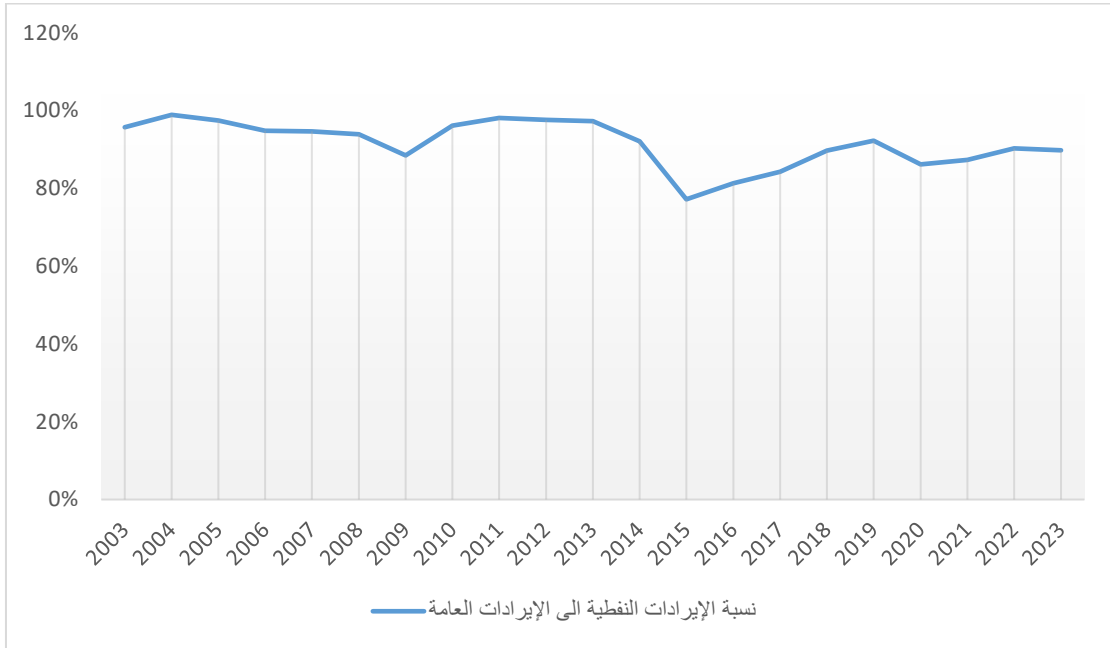
اما في عام (2009) فقد انخفضت هذه النسبة بفعل الازمة العالمية والتي انعكست على انخفاض أسعار النفط اذ بلغت هذه النسبة (89.5%) في عام (2009)، إلاّ انه عاود الارتفاع لتصل نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العام في عام (2011) والذي بلغت فيه (98.1%).

ومع تحسن أسعار النفط خلال المدة (2012-2014) ارتفعت نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات حتى بلغت في مطلع عام (2014) (92.1%)، لكن هذا التحسب فوجئ بصدمة عالمية وصدمة محلية، فأما الصدمة العالمية فكانت انخفاض أسعار النفط بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط واما الصدمة المحلية فكانت بسبب الهجمات الإرهابية التي تعرض لها العراق في منتصف عام (2014) والتي استمرت الأربع سنوات، إذ انخفضت نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة اذ بلغت في عام (2015) (77.2%)، وعاود التعافي من جديد حتى بلغ في عام (2019) (92.2%).

اما في عام (2020) فقد انخفضت أسعار النفط عالمياً بسبب توقف عجلة الاقتصاد العالمي والطلب العالمي على النفط بفعل جائحة كورونا وانعكس هذا على الإيرادات النفطية إذ انخفضت بشكل ملحوظ حتى بلغت نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة في هذا عام (86.2%)، واستمرت هذه النسبة على نفس المقدار رغم الارتفاع الذي حصل في عام (2022) اذ بلغت فيه (90.3%) بسبب تحسن الاقتصاد العالمي وارتفاع طفيف في أسعار النفط، وفي عام (2023) انخفضت أسعار النفط العالمي بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط وتحول بعض الصناعات الى الاعتماد فيها على غير النفط حتى بلغت نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة (89.6%)، ويمكن توضيح تذبذب نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة في ضوء الشكل (5) الاتي:

الشكل (5)

تطور نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5)

#### رابعاً: نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق

تعد نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس مقدار تدخل الدولة في الاقتصاد، وكلما كانت هذه النسبة عالية يعني ذلك ان القطاع الحكومي هو السائد في الاقتصاد وان بقية القطاعات قليلة المساهمة ولا تشكل الا نسبة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي، كما انها تبين مقدار الإنفاق العام الموجه نحو تشغيل الاقتصاد لتوليد هذا المقدار من الناتج المحلي، إضافة الى مقدار الانفاق الاستثماري الذي يتولد منه استثمارات وقطاعات إنتاجية جديدة تظفي زيادة حقيقية على الناتج المحلي الإجمالي.

يعد العراق من بين الدول التي ساد فيها القطاع العام على مر السنين وبناءً على البيانات المقدمة في الجدول (6)، فإن نسبة الإنفاق الجاري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت على مدى المدة (2003-2023) كمتوسط (73.98%)، مقارنة مع نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (26.02%)، وفق بيانات الجدول (6) ادناه:

جدول (6)

تطور نسبة الانفاق العام ومكوناته الرئيسية إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003 – 2023)  
الأرقام بالترليون دينار

نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي	نسبة الانفاق الجاري الى الناتج المحلي	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي	الانفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
6.7%	60.3%	67.0%	19.825478	29.585788	2003
5.7%	54.7%	60.3%	32.117491	53.235358	2004
6.2%	29.7%	35.9%	26.375175	73.533598	2005
6.3%	34.3%	40.6%	38.806679	95.587954	2006
6.9%	28.1%	35.0%	39.031232	111.455813	2007
7.6%	30.3%	37.8%	59.403375	157.026062	2008
8.0%	32.2%	40.2%	52.567025	130.642187	2009
14.6%	28.6%	43.2%	70.134201	162.2064566	2010
8.2%	28.0%	36.2%	78.757666	217.327107	2011
11.5%	29.8%	41.3%	105.139576	254.4225491	2012
7.8%	35.8%	43.5%	119.127556	273.587529	2013
9.4%	34.2%	43.5%	115.937762	266.332655	2014
8.9%	33.6%	42.5%	82.813611	194.680972	2015
7.2%	26.9%	34.1%	67.067437	196.924142	2016
7.4%	26.6%	34.1%	75.490115	221.66571	2017
5.1%	24.9%	30.1%	80.8732	268.918874	2018
8.8%	31.6%	40.5%	111.7236	276.157868	2019
1.5%	33.2%	34.6%	76.0824	219.768798	2020
4.4%	29.7%	34.1%	102.849659	301.439533	2021
6.0%	28.8%	34.8%	108.93356	312.6324433	2022
6.3%	29.3%	35.6%	114.563897	322.0956168	2023

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق، نشرات الإحصائية لسنوات مختلفة.

يتضح من الجدول (6) اعلاه انه في عام (2003)، كانت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (67%) وجاء هذا نتيجة لتغيير نظام الحكم وما أدى إليه من تدمير للمشاريع الإنتاجية والبنى التحتية وتوقف خطط التنمية. في ذات العام، بلغت نسبة الإنفاق الجاري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (60.3%)، وهو ما يعكس الحاجة الكبيرة إلى الإنفاق العام لتلبية احتياجات المواطنين في مرحلة ما بعد التغيير. اما نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (6.7%).

ومع بداية عام (2004)، بدأ الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع حتى شكل ما نسبته (60.3%)، إذ كانت نسبة الإنفاق الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (54.7%)، بينما كانت نسبة الإنفاق الاستثماري (5.7%). يعد هذا الارتفاع الكبير في الإنفاق الجاري مؤشراً على ازدياد الحاجة إلى الإنفاق على الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات الملحة للمواطنين في ظل التحديات الاقتصادية والأمنية التي شهدتها العراق. ثم استمر هذا الاتجاه في السنوات اللاحقة، إذ شهدت الإنفاق العام مزيداً من التذبذب نتيجة لاعتماد العراق الكبير على الإيرادات النفطية، التي ارتبطت بشكل كبير بأسعار النفط العالمية. هذا الاعتماد أدى إلى تذبذب الإنفاق العام ونسبها من الناتج المحلي الإجمالي، إذ كانت ترتفع في سنوات معينة وتنخفض في سنوات أخرى.

ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق عن السنوات التي سبقتها لتبلغ (60%) في عام (2004). أما في عام (2010)، فقد كانت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (43.2%)، بينما كانت نسبة الإنفاق الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (28.6%)، اما نسبة الإنفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي (14.6%).

خلال السنوات (2011) و(2012)، كانت نسب الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي (36.2%) و(41.3%)، بينما كانت نسب الإنفاق الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (28%) و(29.8%) على التوالي، بينما كانت نسب الإنفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي (8.2%) و(11.5%) على التوالي، وهي نسب منخفضة مقارنة مع السنوات السابقة.

في عام (2013)، ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (43.5%). ومع ذلك، بين عامي (2014) و(2017)، شهدت نسب الإنفاق العام انخفاضاً تدريجياً لتصل إلى (43.5%) في (2014)، ثم ما نسبته (42.5%) في عام (2015)، وما نسبته (34.1%) في عامي (2016)، و(2017). هذا الانخفاض في النسب يعود بشكل رئيس إلى التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، ما

أثر سلبيًا على الإيرادات الحكومية. يعود هذا التزايد في الإنفاق الجاري إلى الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق، مثل هجوم العصابات الارهابية وما تبعه من زيادة في الإنفاق على الجوانب العسكرية، فضلاً عن تقديم إعانات ومساعدات للنازحين وتبعات الحروب.

اما في عام (2018) فقد سجلت نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري، وقد حقق ما نسبته (30.1%) من الناتج المحلي الإجمالي.

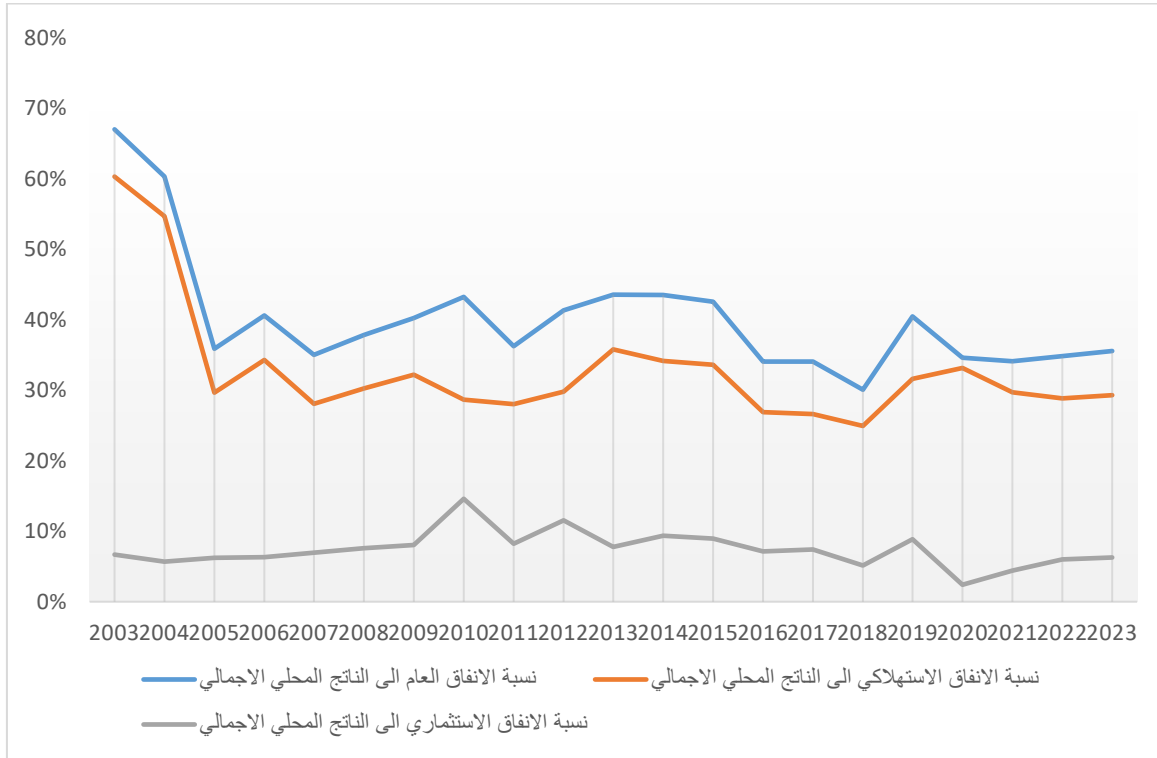
وخلال المدة (2019-2020) ارتفعت نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (34.6%) في عام (2020) وكانت موجهة بشكل كبير نحو الانفاق الجاري والذي حقق نسبة (33.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بينما حقق الانفاق الاستثماري نسبة (1.5%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وكان هذا التغيير بسبب تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

وخلال العامين (2021-2022) انخفضت نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي بسبب تحسن الوضع الاقتصادي وزيادة مقدار الناتج المحلي الإجمالي رغم ارتفاع الإنفاق العام اذ حقق الانفاق العام في عام (2022) ما نسبته (34.8%) من الناتج المحلي الإجمالي ايضاً كانت موجهة وبشكل كبير نحو الانفاق الجاري والذي حقق نسبة (28.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما حقق الانفاق الاستثماري ما نسبته (6%) من الناتج المحلي الإجمالي.

اما في عام (2023) ارتفعت نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (35.6%) وكان هذا نتيجة ارتفاع الانفاق العام وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض اسعار النفط. وبشكل عام فان نسبة الانفاق الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي كانت اعلى من نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي وكما موضح في الشكل (6) ادناه:

الشكل (6)

تطور نسبة الانفاق العام ومكوناته الرئيسية إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال للمدة (2003 – 2023)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

ومن الشكل (6) يتضح أن النفقات في هذه السنوات اتجهت لصالح الجانب الجاري، على حساب الإنفاق الاستثماري. ويتضح من بيانات الجدول (6) أن نسبة الإنفاق الجاري كانت أعلى بشكل كبير من نسبة الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي طوال المدة من (2003-2023)، على الرغم من أهمية الإنفاق الاستثماري في تعزيز عملية التنمية والنمو الاقتصادي في العراق. إلا أن هذا الارتفاع في الإنفاق الجاري يعكس حقيقة أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيس على الإيرادات النفطية، وهو اقتصاد أحادي المصدر، مما أدى إلى ضعف استدامة الإنفاق الاستثماري.

خامساً: نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام في العراق

يمثل الانفاق الجاري العام كل النفقات التي تنفقها الدولة او القطاعات الحكومية لسد حاجات عامة، يكون هذا الانفاق بغير عوائد او ارباح مالية، على عكس الانفاق الاستثماري الذي يوجه نحو انشاء مشاريع استثمارية تعود بعوائد وارباح مالية عن قيام المشروع بالإنتاج، ويلاحظ ان اغلب الإنفاق العام في العراق خلال مدة البحث كانت توجه نحو الانفاق الجاري ويؤخذ على هذا الجانب بان النفقات فيه لا تأتي بإيرادات مالية تعزز الإيرادات العامة للمالية العامة، ما يعني ان الاهتمام بهذا الجانب من الانفاق لا يبني استدامة

مالية للمالية العامة في ضوء الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل لتمويل الإيرادات العامة، وهذا ما يضيف على المالية العامة نوع من الهشاشة فيها، وبالإمكان اعتماد نسبة مقدار الإنفاق العام الى النفقات لجارية مؤشر على هشاشة المالية العامة في العراق، اذا ان المالية العامة في العراق توجه اغلب نفقاتها نحو الاستهلاك مثل نفقات الأجور والرواتب والاعانات والمستلزمات لكل نوع من القطاعات الحكومية، واهمال جانب الاستثمار ودعم المشاريع الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي ما يلي وحسب الجدول (7) تحليل لنسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام في العراق خلال المدة (2003-2023) وحسب الجدول ادناه:

### الجدول (7)

تطور نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام في العراق خلال المدة (2003-2023) الأرقام بالترليون دينار

السنة	الانفاق العام	الإنفاق الجاري	نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام
2003	19.825478	17.84293	90.0%
2004	32.117491	29.102758	90.6%
2005	26.375175	21.803175	82.7%
2006	38.806679	32.778999	84.5%
2007	39.031232	31.308188	80.2%
2008	59.403375	47.5227	80.0%
2009	52.567025	42.05362	80.0%
2010	70.134201	46.456201	66.2%
2011	78.757666	60.925666	77.4%
2012	105.13958	75.788576	72.1%
2013	119.12756	97.907556	82.2%
2014	115.93776	91.006762	78.5%
2015	82.813611	65.422753	79.0%
2016	67.067437	52.983275	79.0%
2017	75.490115	59.025654	78.2%
2018	80.8732	67.0529	82.9%
2019	111.7236	87.301	78.1%
2020	76.0824	72.8735	95.8%

87.0%	89.526686	102.84966	2021
82.7%	90.119562	108.93356	2022
82.3%	94.309358	114.5639	2023

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق، نشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

يتضح من الجدول (7) ان نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام في العراق كانت عالية ومتذبذبة مما يعكس طبيعة سياسة المالية العامة في البلد، ففي بداية المدة الدراسية في عامي (2003-2004) كانت نسبة الانفاق الجاري مرتفعة جداً اذ بلغت (90.6%) من الانفاق العام في عام (2004) وهو ما يبين أهمية توجه الاستهلاك نحو التشغيل والرواتب بعد تغيير نظام الحكم وانهايار البنى التحتية.

وخلال المدة (2005-2007) انخفضت نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام لتصل الى (80.2%) من الانفاق العام في عام (2007) رغم ارتفاع قيمة الانفاق الجاري، وذلك بسبب ارتفاع النفقات العامة. وفي عامي (2008-2009) ارتفعت نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام بسبب زيادة عدد الموظفين وزيادة الأجور والرواتب التي تدفعها للدولة للموظفين لتصل في نهاية المدة الى (80%)، لكن سرعان ما انخفضت في عام (2010) لتصل الى (66.2%) بسبب انخفاض الإيرادات العامة.

ما خلال (2014-2017) فقد اخذت نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام بالارتفاع المستمر حتى بلغت في نهاية المدة (78.2%) بسبب توجه الانفاق العام نحو دعم وزارتي الداخلية والدفاع وكل القطاعات التي تواجه الهجمات الإرهابية التي تعرض لها العراق في تلك المدة، وعملاً للبنى التحتية وتخصيص جزء من الانفاق لدعم وإعادة بناء المحافظات المدمرة بسبب هجمات العصابات الإرهابية.

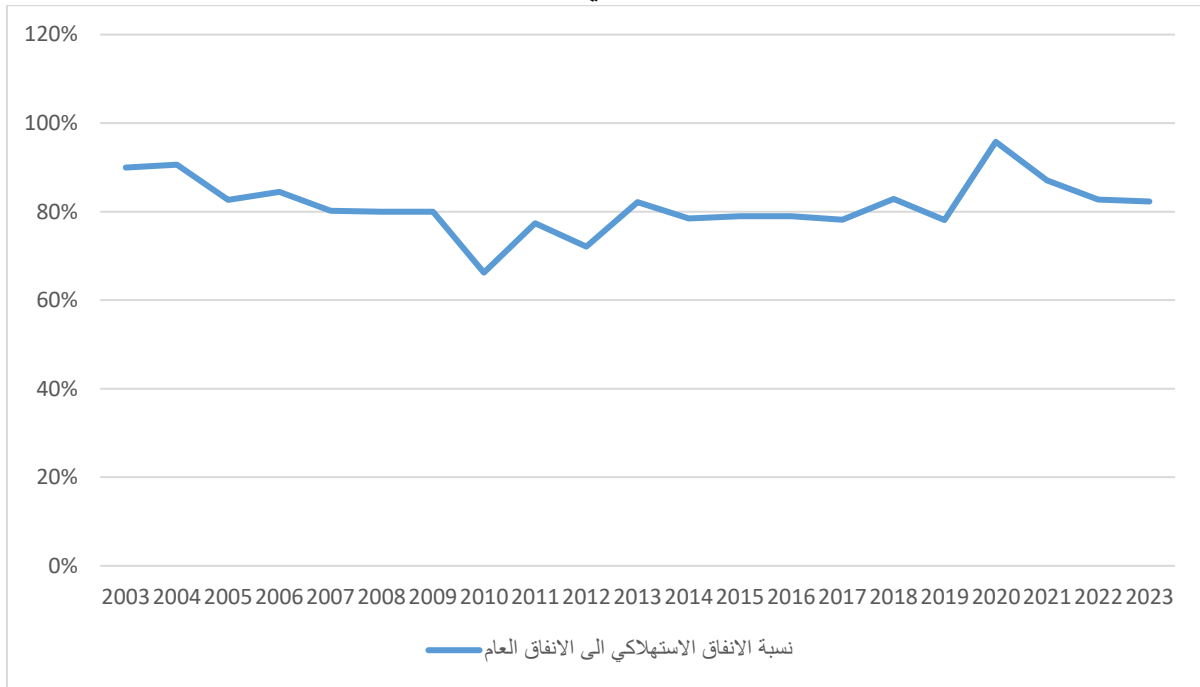
في خلال المدة (2018-2019) ارتفعت نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام لتصل الى (78.1%) في عام (2019) بسبب توجيه الانفاق نحو القطاع الصحي بعد تعرض العراق مثل بقية دول العالم الى جائحة كورونا التي عصفت بالعلم اجمع مما تطلب إنفاق الكثير لسد حاجة البلد من الادوية والمضادات الصحية ودعم المستشفيات.

وخلال المدة (2020-2022) انخفضت نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام بشكل طفيف لتصل الى (82.7%) في عام (2022) لترتفع بعادها وتصل الى (82.3%) في عام (2023) بسبب نفقات الأجور

والرواتب وزيادة عدد الموظفين في القطاع العام، ويمكن الاستدلال على تذبذب نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام في ضوء الشكل (7) في ادناه:

الشكل (7)

نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام في العراق خلال المدة (2003-2023)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

## الفصل الثالث

# قياس وتحليل دور سياسات الانفاق العام في هشاشة المالية العامة في العراق

المبحث الأول: الإطار النظري للإختبارات القياسية المستخدمة.

المبحث الثاني: إختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة.

المبحث الثالث: نتائج إختبار دور سياسات الانفاق العام في مؤشرات مختارة لهشاشة المالية العامة في العراق خلال المدة (2003-2023).

## تمهيد

يهدف هذا الفصل الى بيان العلاقة بين نمو الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وبعض مؤشرات هشاشة المالية العامة المختارة في العراق خلال المدة (2003-2023) باستخدام طرق الاقتصاد القياسي الحديثة، وتضمن الفصل، المبحث الاول، الإطار النظري للاختبارات القياسية المستخدمة. اما المبحث الثاني فتطرق الى عرض إختبار استقرارية السلاسل الزمنية لبيانات المتغيرات المستخدمة. والمبحث الثالث فيعنى بقياس وتقدير العلاقة بين كل من الانفاق العام الجاري والاستثماري مع مؤشرات هشاشة المالية العامة المختارة خلال مدة البحث، والتي سيتم عرضها.

## المبحث الأول

### الإطار النظري للاختبارات القياسية المستخدمة

تلجأ معظم الدراسات الحديثة الى استخدام الاساليب القياسية في التحقق من طبيعة العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية. فضلا عن قدرة العديد من تلك الاساليب في التغلب على المشاكل الاقتصادية التي تعترى السلاسل الزمنية لمعظم المتغيرات الاقتصادية، وخصوصا في الاقتصاد العراقي غير المستقر.

#### المطلب الاول: السلاسل الزمنية الاقتصادية:

هي مجموعة من المشاهدات التي تم جمعها على مُدد منفصلة من الزمن وتتميز أي سلسلة زمنية بان بياناتها مرتبة بالنسبة للزمن، وان المشاهدات المتتالية عادةً ما تكون غير مستقلة، أي تعتمد على بعضها البعض ويستغل عدم الاستقلال هذا في التوصل الى تنبؤات تكون موثوق بها، وأن وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في مُدة زمنية محدودة ومتساوية وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن<sup>(1)</sup>.

يعد اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية من الموضوعات المهمة في التحليل القياسي للموضوعات الاقتصادية الحديثة، لذلك قبل البدء في تقدير النماذج الاقتصادية يجب تحديد رتبة تكامل السلاسل الزمنية فيما اذا كانت من الرتبة  $I(0)$  او  $I(1)$  ، وذلك في ضوء اجراء اختبار الاستقرار اذ ان نتائج هذا الاختبار تساعدنا في اختيار الإنموذج الملائم والذي يعطي نتائج واقعية ودقيقة، ففي حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية (Non-stationary) فأن نتائج التقدير التي سيتم الحصول عليها تكون غير واقعية (زائفة) (Spurious). وتكون السلسلة الزمنية مستقرة اذا توفرت فيها الشروط الاتية:

$$E(y_t) = \mu \quad (\text{mean})$$

1- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن

(1) حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب الموزعون والناشرون، العراق، 2017، ص395.

2- ثبات التباين عبر الزمن  $\text{var}(Y_t) = \sigma^2 E(Y_t - \mu)^2$  (variance)

3- قيمة التباين بين مدتين زمنييتين يعتمد فقط على المسافة او الفارق او الفجوة بين هذه المُدتين الزمنييتين وليس على المدة الفعلية التي تم حساب التباين فيها.

$Y_k = \mu[Y_t - (Y_t + k - \mu)]$  (covariance)

يعني الانحدار الزائف موقف يرتبط فيه متغيرين في ضوء ارتباطهما مع متغير ثالث على وجه الخصوص فإذا انحدر (x) على (y) يمكن ايجاد علاقة مهمة، ولكن عندما يتحكم في متغير اخر وليكن (z) فيصبح التأثير جزئي لـ (x) على (y) صفر وبطبيعة الحال يمكن ان يحدث هذا ايضاً في سياقات السلاسل الزمنية مع متغيرات مستقرة عند المستوى (0). ويمكن ان تكون هناك علاقة زائفة بين السلاسل الزمنية التي لها اتجاهات متزايدة او متناقصة بشرط ان تكون السلسلة تعتمد بشكل ضعيف على الاتجاهات الزمنية الخاصة بها ويتم حل المشكلة بفعالية في ضوء تضمين اتجاه الزمنية في إنموذج الانحدار. ولول من اكتشاف الانحدار الزائف هو يول (Yule) اذ ظهر ان هذا الانحدار يمكن ان يكون في العينات الكبيرة جداً للسلاسل الزمنية غير المستقرة ووفقاً لـ (Granger & Newbold) عندما تكون قيمة درين-واتسن ( $R^2 > D.W$ )، فإن هذا قد يعطي اشارة للاشتباه بوجود انحدار زائف وهناك العديد من الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض منها (1):

اولاً: اختبار ديكي - فولر البسيط (Dickey-Fuller)

من الضروري التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها ولكل متغير من المتغيرات البحث لتجنب الانحدار الزائف، وذلك عن طريق اختبار جذر الوحدة (Root Unit) وعلى الرغم من وجود العديد من اختبارات جذر الوحدة الا انه أحد اهم هذه الاختبارات هو اختبار ديكي فولر. يستعمل هذا الاختبار في التطبيقات العلمية لبيان مدى استقرارية السلسلة الزمنية من عدمه. وان فرضيات الاختبار تكتب بالشكل التالي

$$H_0: \lambda = 0 \text{ وجود جذر الوحدة وان السلسلة غير مستقرة.}$$

(1) عفراء هاشم عبد اللطيف، امتثال ميرغني محمد، مقارنة بين إنموذج ARDL وإنموذج NARDL، المجلة العربية للعلوم، المجلد 8، العدد 3، 2022، ص 57.

$H_1: \lambda \neq 0$  عدم وجود جذر الوحدة وان السلسلة مستقرة.

وهذا الاختبار يعتمد على ثلاثة عناصر وهي (صيغة الإنموذج المستعمل وحجم العينة ومستوى المعنوية)

1. بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام (No trend or Intercept)

$$Y_t = \beta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

2. مع وجود حد ثابت فقط (Intercept) بطريقة الفروق بطرح قيمة المتغير ( $Y_t$ ) متخفاً مدة زمنية واحدة بمعنى

( $Y_{t-1}$ ) من كلا الطرفين ليكون لدينا الصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

3. مع وجود حد ثابت واتجاه عام (Intercept and trend)

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

اذ ان ( $\Delta$ ) تمثل الفرق الاول و ( $\delta$ ) تمثل ( $\beta - 1$ )

وننتيجة (العدم الاهتمام بهذا الاختبار بمشكلة الارتباط الذاتي) تم تطويره ليصبح اختبار ديكي-فوللر الموسع (1).

ثانياً: اختبار ديكي-فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller):

يستعمل لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية (time series) من عدمها، عندما تكون قيمة (T) المحتسبة أكبر من القيمة (T) الحرجة لاختبار ديكي فولر للمستويات الثلاثة حينها نرفض فرضية العدم (عدم وجود جذر الوحدة) وذلك عند مستوى معنوية معين، وهذا يعني ان السلسلة الزمنية مستقرة، اما إذا كانت قيمة (T) المحتسبة أصغر من القيمة (T) الحرجة لاختبار ديكي فوللر للمستويات الثلاثة فعليه لا نرفض فرضية العدم

(1) يحيى محمود حسن، حسام الدين زكي، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 15، 2010، ص 10.

وان السلسلة تمتلك جذر وحدة ومن ثم غير مستقرة، ويعتمد هذا الاختبار على العناصر الثلاثة التي تمت الإشارة إليها سابقاً وكالاتي<sup>(1)</sup>:

1. في حالة عدم وجود لا الحد الثابت ولا الاتجاه الزمني فإن المعادلة تصبح بالشكل الآتي.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_j \Delta Y_{t-j} + e_t$$

2. في حالة وجود الحد الثابت فإن المعادلة تصبح بالشكل الآتي.

$$\Delta Y_t = a + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_j \Delta Y_{t-j} + e_t$$

3. في حالة وجود الحد الثابت والاتجاه الزمني فإن المعادلة تصبح بالشكل الآتي.

$$\Delta Y_t = a + Bt + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_j \Delta Y_{t-j} + e_t$$

ثالثاً: اختبار فيلبس-بيرون (PP) – Philips – Perron:

اعتمد فيلبس-بيرون على التوزيعات المحدودة لاختباري (ADF) و (DF) ويتم هذا الاختبار مروراً بأربعة مراحل هي:

1. تقدير النماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر بطريقة (OLS) مع حساب الاحصائيات المرافقة.

2. تقدير التباين قصير الأجل  $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$  اذ ان  $\hat{\varepsilon}_t$  تمثل البواقي.

3. تقدير المعامل المصحح ( $S_1^2$ ) الذي يسمى بالتباين طويل الأجل الذي يستخرج من التباينات المشتركة لبواقي النماذج.

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^J \left(1 - \frac{i}{j+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

4. إيجاد إحصائية فيلبس-بيرون عن طريق المعادلة التالية

(1) حميد عبيد، مصدر سابق، ص 404.

$$t_{\hat{\theta}}^* = \sum k * \frac{\hat{\theta}-1}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}}{\sqrt{k}}$$

اذ تتم مقارنة احصائية فيليبس-بيرون الحسابية مع القيم الحرجة لجدول ماك كينون MacKinnon (1).

وقد استطاع فيليبس-بيرون في هذا الاختبار التخلص من اثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، عن طريق اجراء تعديل معلمي لتباين الإنموج ليأخذ بنظر الاهتمام وجود ارتباط ذاتي، وكذلك يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة الزمنية وقد اقترح هذا الاختبار طريقة غير معيارية (Non - Parametrium) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس اختبار (ADF) الذي استخدم طريقة معيارية كما انه غير حساس لعدم توفر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدي، فضلاً عن ذلك يختلف هذا الاختبار (PP) عن اختبار (Dickey-Fuller) في كونه لا يحتوي على قيم متباطئة ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويكون وفق الصيغة الاتية:

$$\Delta Y_1 = \mu_1 + \rho \gamma_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \mu_2 + \mathbf{0}_t t + \rho \gamma_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذ أن:

$\Delta$  : الفرق الاول، اما  $(\gamma_{t-1})$  القيم المتخلفة للمتغير محل الدراسة لمدة واحدة.

t: محدد لاتجاه الزمن ، اما  $\varepsilon_t$  : متغير عشوائي.

ويتضمن اختبار (PP) اختبار (t) لقيمة  $(\rho)$  اذ يتم اختبار فرضية العدم بعدم استقرار السلسلة الزمنية

في مستوياتها  $(\rho = 0)$  مقابل الفرضية البديلة باستقرار السلسلة الزمنية  $(\rho < 0)$ ، وعندما تكون قيمة  $(\rho)$  معنوية وسالبة فهذا يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة باستقرار السلاسل الزمنية.

(1) شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الجزائر، 2011، ص212.

## المطلب الثاني: إنموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع

يعد إنموذج (Autoregressive Distributed lag model (ARDL)) احد اساليب النمذجة الديناميكية التي كثر استخدامها في الاعوام الاخيرة اذ يقدم هذا الإنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في الإنموذج، وتم تطوير إنموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الزمني الموزع من قبل ( Pesaran و Shiramd و Shinand ) الذي تم فيه تحديد وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في الإنموذج في الاجل الطويل كذلك يمكن تطبيق اختبار Bound Test في اطار الإنموذج المذكور دون النظر الى استقرارية السلسلة الزمنية سواء كان الاستقرار في المستوى صفر (0) او الاستقرار عند اخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية (1). ويتضمن هذا الإنموذج قيم المتغيرات الخارجية المتخلفة زمنيا، وقيم المتغيرات الداخلية المتخلفة زمنيا، وقيم متغيرات خارجية مفسرة وداخلية تابعة متخلفة زمنيا في نفس الإنموذج. ويعبر عن الإنموذج الذي يحتوي على قيم خارجية متخلفة زمنيا دون القيم الداخلية بالمعادلة الآتية<sup>(1)</sup>.

$$Y_t = a + b_0X_t + b_1X_{t-1} + b_2X_{t-2} + \dots + b_sX_{t-s} + U_t$$

وتسمى هذه النماذج بـ (نماذج مُدد الإبطاء الموزعة) لان تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يتوزع على عدد من القيم السابقة للمتغير (X)، أي يتوزع التأثير الزمني والاقتصادي للمتغير التابع على عدد من المُدد المتتالية أو المتباينة، بحيث أن لكل قيمة متتالية من (X) تأثير مختلف على قيم المتغير التابع (Y).

لهذا فإن قيمة المتغير التابع الحالية تعتمد على مجموع مرجح للقيم الحالية t أو السابقة (t - s) للمتغير المستقل إلى جانب حد الخطأ، تعيين أوزان مختلفة للمُدد الزمنية المتباينة تعكس قوة تأثير القيم المتتالية للمتغير المستقل (X) على المتغير التابع (Y<sub>t</sub>)

اما نماذج مُدد الابطاء الموزعة للمتغير الداخلي فيأخذ الصيغة العامة الآتية.

$$Y_{t-1} = a_0 + b_0X_{t-1} + (\lambda b_0)X_{t-2} + (\lambda b_0)X_{t-3} + \dots + U_{t-1}$$

إذ أن:

(1) خضير عباس الوائلي، استعمال اسلوب ARDL في تقدير أثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 2017، ص 106.

t: تمثل الزمن

$\lambda$  : تمثل الوزن المرجح للمعلمة ( $b_0$ )

S: عدد مُدد الإبطاء.

وهذه النماذج ذات تأثير مزدوج، فإن قيم المتغير التابع هي دالة في المتغيرات المفسرة المبطنة مرة، ومرة أخرى للإبطاء الذاتي فيها الناجم عن كونه دالة في الزمن ويكون عدد مُدد الإبطاء (S) على نوعين:

1. نهائي Finite: وهو محدد بعدد ما من مُدد الإبطاء إن كانت سنة أو موسم أو شهر أو يوم وخلافه وله نهاية معينة ويحسم رياضياً بطريقة ما وذلك على أساس أن التأثير يستمر في التناقص ونهايته صفراً.
2. لانتهائي Infinite: وهو غير محدد بعدد معين من القيم الزمنية المختلفة المعتمدة كقياس لمدّة الإبطاء، وتكون هذه عندما يستمر تأثير المتغير لما لا نهاية ابتغاء لدقة رياضية خالصة (1).

### المطلب الثالث: إختبار الحدود:

ويقصد به التصاحب او التلازم بين سلسلتين زمنيتين ( $Y_t, X_t$ ) او اكثر بحيث تؤدي التقلبات في احدهما الغاء التقلبات في الاخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة عند المستوى اذ ما اخذت كل على حدة ولكنها تكون مستقرة كمجموعة في الاجل الطويل، ويعتمد هذا التكامل على اسس اقتصادية واحصائية ولذلك فان العلاقة التكاملية المشتركة بين المتغيرات تعني وجود حالة من التوازن طويل الاجل، اذ من الممكن ان تتغير المتغيرات الاقتصادية المشتركة في علاقتها التوازنية قصيرة الاجل مع امكانية ارتباطها بعلاقة توازنية طويلة الاجل، بمعنى ان الاختلالات التوازنية قصيرة الاجل تعود الى حالتها التوازنية في الاجل الطويل. باستخدام إنموذج (ARDL) ولتطبيق منهجية التكامل المشترك نقوم باختبار الفرضيات الآتية.

**الفرضية العدمية:** عدم وجود تكامل مشترك ومن ثم لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

(1) وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص192.

الفرضية البديلة: وجود التكامل المشترك أي توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة (1).

#### المطلب الرابع: اختبارات جودة الإنموذج:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

عند دراسة السلوك الدوري لأي سلسلة زمنية مستقرة، فلا بد من دراسة التوزيع الاحتمالي الذي تخضع له أي ظاهرة وذلك لإعطاء نظرة أولية عن طبيعة هذه السلسلة المستقرة، من صفات التوزيع الطبيعي ينبغي أن يكون معامل الالتواء (Skewness) معدوماً ومعامل التقلطح (Kurtosis) مساوياً الى (3) فالقانون الطبيعي يتميز بالتناظر بالنسبة الى المتوسط وباحتمال ضعيف للقيم الشاذة. ويعتمد اختبار (Jarque Bera) على معاملي التناظر والتقلطح ويعبر عنه بالمعادلة الآتية (2).

$$JB = \frac{n}{6}B_1 + \frac{T}{24}(B_2 - 3)^2 \sim \chi^2_{\alpha(2)}$$

ثانياً: اختبار استقرارية الدالة

يتم التأكد من نتائج إنموذج ARDL ومدى مصداقيته باستخدام اختبارين للتأكد من عدم وجود أي تغير هيكلي في البيانات تؤدي إلى خطأ في استقرار وانسجام معلمات الإنموذج قصيرة الأجل مع معلمات الإنموذج طويلة الأجل وهذين الاختبارين هما:

1. اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Sum Of Recursive Residual "CUSUM"

2. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Square Residual "CUSUMSQ"

(1) دريش زهرة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئة دراسة قياسية باستخدام إنموذج ARDL أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص123.  
(2) شيخي محمد، مصدر سابق، ص219.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لإنموذج (ARDL) إذا وقع الشكل البياني لاختبار (CUSUM & CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، وتكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار خارج الحدود عند هذا المستوى<sup>(1)</sup>.

### المطلب الخامس: اختبارات المشاكل التشخيصية للإنموذج

تعد مشكلة الارتباط الذاتي كثيرا ما تظهر عند التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية التي تكون مشاهداتها مرتبطة بدرجة متسلسلة، بمعنى احصائي ان التباين المشترك للملاحظات المتتالية للعنصر العشوائي ترتبط مع بعضها، وهي من المشاكل الخطيرة والمهمة التي غالبا ما يواجهها الباحثون في عملهم عند استخدام بيانات السلاسل الزمنية ويحتاجون الى حل لهذه المشاكل ويعد اختبار (LM) من الاختبارات المهمة والأكثر عمومية للكشف عن الارتباط الذاتي لان يسمح باختبار الارتباط الذاتي بدرجة اعلى من الدرجة الأولى، وكما انه يستخدم في حالة وجود او عدم وجود متغيرات الابطاء الزمني في الإنموذج ويصلح للاستخدام في حال وجود عينات كبيرة او صغيرة ويعتمد الاختبار على الخطوات الاتية

#### 1. تقدير معالم الإنموذج

$$Y_1 = B_0 + B_1X_1 + u_t$$

2. نجد قيمة البواقي ( $e_t$ ) من الإنموذج المقدر، وبعدها نعمل لها ابطاء زمني ( $e_{t-1}$ ).
3. نضمن البواقي المبطنه زمنياً ( $e_{t-1}$ ) في الإنموذج وبعدها نعيد تقديرها.
4. نختبر فرضية ( $H_0: \rho = 0$ ) العدم بتطبيق اختبار (t). إذا رفضنا فرضية العدم فان هذا يعني ان الإنموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي<sup>(2)</sup>.

(1) وفاء سعد إبراهيم، الاقتصاد المعرفي والنتائج المحلي الاجمالي في مصر إنموذج ARDL، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2020، ص37.

(2) حميد عبيد، مصدر سابق، ص183.

## المطلب السادس: توصيف الإنموذج:

ويقصد به صياغة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية محل البحث بصورة رياضية من أجل قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية، ويهدف هذا الجزء من البحث إلى دعم نتائج التحليل في ضوء استخدام الأساليب القياسية الحديثة عن طريق البرنامج الإحصائي (Eviews). في اطر توصيفنا للإنموذج نجد ان الإنموذج يمثل مجموعة من العلاقات التي توضح بصيغ رياضية يطلق عليها اسم معادلات وهذا المعادلات تمثل سلوك تلك المتغيرات، فالإنموذج هو صورة تبين سلوك النشاط الاقتصادي للدولة خلال مدة زمنية معينة بمعنى اخر يستخدم لتقدير معاملات الإنموذج واختبار فرضيات البحث باستخدام حزمة من الاختبارات والتي منها استقرار السلاسل الزمنية. وهنا سيتم تحليل العلاقة بين معدل نمو الانفاق العام الجاري ومعدل نمو الانفاق العام الاستثماري كمتغيرات مستقلة (In depended variables) وبين نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة، ونسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تابعة (depended variables) باستخدام رموز المتغيرات المستخدمة كما موضحة في الجدول ادناه:

### الجدول (8)

#### تصنيف وترميز متغيرات البحث

ت	المتغيرات	الرمز المستخدم	تصنيف المتغيرات
1	معدل نمو الانفاق الجاري	GC	المتغيرات المستقلة
2	معدل نمو الانفاق الاستثماري	GI	
3	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	DGDP	المتغيرات التابعة
4	نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي	BGDP	
5	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	RO	
6	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	SGDP	

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البحث.

أولاً: يمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين كل من معدل نمو الانفاق الجاري (GC) ومعدل نمو الانفاق الاستثماري (GI) مع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (DGDP) من خلال الدالة والنموذج ادناه:

$$DGDP = f (GC, GI)$$

$$\begin{aligned} \Delta DGDP = c + \lambda DGDP_{t-1} + \beta_1 GC_{t-1} + \beta_2 GI_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta DGDP_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta GC_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta GI_{t-i} + \mu_t \end{aligned}$$

ثانياً: يمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين كل من معدل نمو الانفاق الجاري (GC) ومعدل نمو الانفاق الاستثماري (GI) مع نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي (BGDP) من خلال الدالة والنموذج ادناه:

$$BGDP = f (GC, GI)$$

$$\begin{aligned} \Delta BGDP = c + \lambda BGDP_{t-1} + \beta_1 GC_{t-1} + \beta_2 GI_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta BGDP_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta GC_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta GI_{t-i} + \mu_t \end{aligned}$$

ثالثاً: يمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين كل من معدل نمو الانفاق الجاري (GC) ومعدل نمو الانفاق الاستثماري (GI) مع نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة (RO) من خلال الدالة والنموذج ادناه:

$$RO = f (GC, GI)$$

$$\begin{aligned} \Delta RO = c + \lambda RO_{t-1} + \beta_1 GC_{t-1} + \beta_2 GI_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta RO_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta GC_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta GI_{t-i} + \mu_t \end{aligned}$$

رابعاً: يمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين كل معدل نمو الانفاق الجاري (GC) ومعدل نمو الانفاق الاستثماري (GI) مع نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي (SGDP) من خلال الدالة والنموذج ادناه:

$$SGDP = f (GC, GI)$$

$$\Delta SGDP = c + \lambda SGDP_{t-1} + \beta_1 GC_{t-1} + \beta_2 GI_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta SGDP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta GC_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta GI_{t-i} + \mu_t$$

إذ إنّ الرموز الاتية تمثل ما يلي:

$\Delta$ : تمثل الفرق الأول.

c: الحد الثابت.

n, m: تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

$\lambda$ : معلمة تصحيح الخطأ او هي النسبة المئوية من اخطاء الاجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل.

$\beta$ : معاملات الإنموذج الطويل الاجل.

$a_1, \dots, a_2$ : معاملات الاجل الطويل.

t: الزمن.

$\mu_t$ : حد الخطأ العشوائي.

## المبحث الثاني

### اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يستخدم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذور (Unit Root)، فإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فلن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية. فنلاحظ انه بعد اجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع وكما موضح في الجدول (9) ان السلاسل الزمنية لنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (DGDP) ومعدل نمو الانفاق الجاري (GC) ومعدل نمو الانفاق الاستثماري (GI) كانت مستقرة عند المستوى (At Level) سواء في حالة وجود قاطع وحالة وجود قاطع واتجاه عام وحالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

اما السلاسل الزمنية لنسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي (BGDP) كانت مستقرة عند المستوى (At Level) في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%).

اما السلاسل الزمنية للنسبة للانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي (SGDP) كانت مستقرة عند المستوى (At Level) سواء في حالة وجود قاطع عند مستوى معنوية (1%) وحالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) وحالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%).

ويتضح عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغير نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة (RO) عند المستوى (At Level)، لذا تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفرق الاول لها (At First Difference)، من ثمّ أصبح مستقر سواء في حالة وجود قاطع عند مستوى معنوية (1%) وحالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) وحالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). وبما ان المتغيرات استقرت عند المستوى وأخرى استقرت عند الفرق الأول سيكون إنموذج (ARDL) مناسب لتقدير العلاقة الدالية.

الجدول (9)

اختبار (ADF) للمستوى والفروق الأولى

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
At Level							
		DGDP	BGDP	RO	SGDP	GC	GI
With Constant	t-Statistic	-21.0629	-2.0101	-1.9860	-4.2100	-5.1282	-6.2067
	Prob.	0.0000	0.2802	0.2900	0.0043	0.0006	0.0001
		***	n0	n0	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-18.9212	-1.8236	-2.3541	-3.9616	-5.5462	-6.0617
	Prob.	0.0000	0.6507	0.3894	0.0283	0.0013	0.0005
		***	n0	n0	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-13.7699	-2.2081	-0.3834	-1.6714	-4.4593	-5.0979
	Prob.	0.0001	0.0298	0.5331	0.0886	0.0001	0.0000
		***	**	n0	*	***	***
At First Difference							
		d(DGDP)	d(BGDP)	d(RO)	d(SGDP)	d(GC)	d(GI)
With Constant	t-Statistic	-8.1599	-4.8277	-4.0670	-4.9119	-9.4277	-5.2193
	Prob.	0.0000	0.0014	0.0061	0.0011	0.0000	0.0006
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.0129	-3.6338	-3.9908	-5.1696	-9.4158	-5.4905
	Prob.	0.0006	0.0614	0.0279	0.0030	0.0000	0.0018
		***	*	**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.1784	-4.8689	-4.1493	-4.8576	-9.5250	-5.3984
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0003	0.0001	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
<b>Notes:</b>							
(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant							

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

### المبحث الثالث

نتائج اختبار دور سياسات الانفاق العام في مؤشرات مختارة لهشاشة المالية

العامة في العراق خلال المدة (2003-2023)

المطلب الأول: دالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ((DGDP= f (GC, GI):

أولاً: نتائج الاختبار الاولي لإنموذج (ARDL):

يُظهر الجدول (10) نتائج اختبار إنموذج (ARDL) لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (DGDP) ويلاحظ فيه أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة هي (R-squared=0.908703) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة في الإنموذج تفسر نسبة (90%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (DGDP)، في حين أن قيمة (Adjusted R-squared=0.882618)، ووفق اختبار (F)، يتضح أن الإنموذج معنوي عند مستوى (1%).

#### الجدول (10)

نتائج الاختبار الاولي لإنموذج (ARDL) لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable: DGDP				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (2, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DGDP (-1)	0.766532	0.192278	3.986592	0.0014
DGDP (-2)	-0.194619	0.092960	-2.093575	0.0550
GC	-0.101290	0.059841	-1.692652	0.1126
GI	-0.022231	0.018023	-1.233505	0.2377
C	0.125237	0.027431	4.565483	0.0004
R-squared	0.908703	Mean dependent var		0.288525
Adjusted R-squared	0.882618	S.D. dependent var		0.152631
S.E. of regression	0.052293	Akaike info criterion		-2.842975
Sum squared resid	0.038284	Schwarz criterion		-2.594439
Log likelihood	32.00827	Hannan-Quinn criter.		-2.800913
F-statistic	34.83641	Durbin-Watson stat		1.451088
Prob(F-statistic)	0.000000			

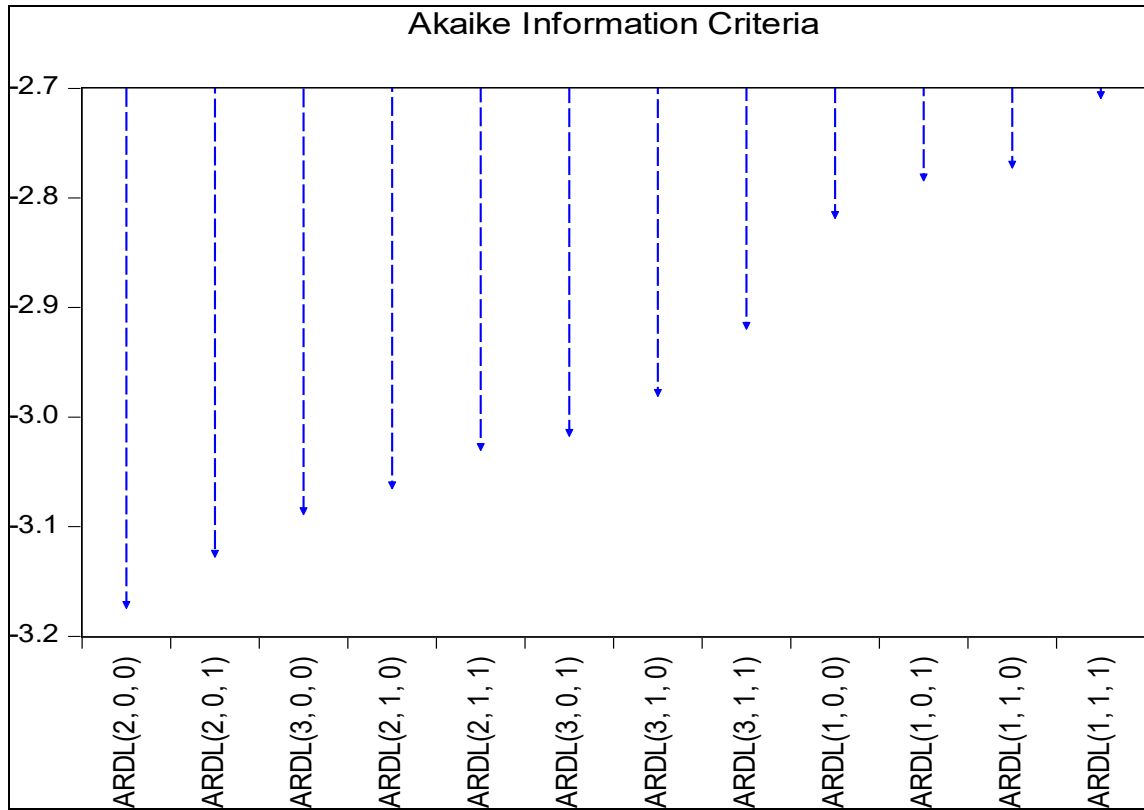
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

ثانياً: اختبار فترات الابطاء المثلى (Akaike Information Criteria)

يتضح من الشكل البياني (8)، أن فترة الابطاء المثلى وفق معيار (Akiak) هي (2, 0, 0)، إذ ان الفترة المثلى هي التي تعطي اقل قيمة.

الشكل (8)

اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

ثالثاً: اختبار الحدود (Bounds Test):

يُظهر الجدول (11) نتائج اختبار الحدود، إذ تفصح النتائج ان (F) المحتسبة والبالغة قيمتها (8.639203) هي أكبر من (F) الحرجة العظمى والبالغة (5) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وكما موضح في الجدول ادناه:

### الجدول (11)

نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
F-statistic	8.639203	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

رابعاً: اختبارات المشاكل التشخيصية للإنموذج:

#### 1. اختبار LM الارتباط الذاتي للبواقى:

وفقاً لنتائج الجدول (12) يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (F-statistic) وقيمة (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%). وبذلك فإن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقى.

### الجدول (12)

الارتباط الذاتي للبواقى لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.681513	Prob. F(2,12)	0.5244
s*R-squared	1.937996	Prob. Chi-Square (2)	0.3795

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

#### 2. اختبار عدم تجانس التباين للبواقى:

يبين الجدول (13) أن قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square)، أكبر من (5%) أي أنهما غير معنويتان، وبذلك نقبل فرضية العدم. وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الجدول (13)

اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

Heteroskedasticity Test			
Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.752392	Prob. F (4,14)	0.5728
Obs*R-squared	3.361743	Prob. Chi-Square (4)	0.4992
Scaled explained SS	1.200759	Prob. Chi-Square (4)	0.8780

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

خامساً: اختبارات جودة الإنموذج: للحكم على جودة الإنموذج المستخدم وللتأكد من خلو الإنموذج من المشاكل

القياسية تم اجراء الاختبارات القياسية الاتية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

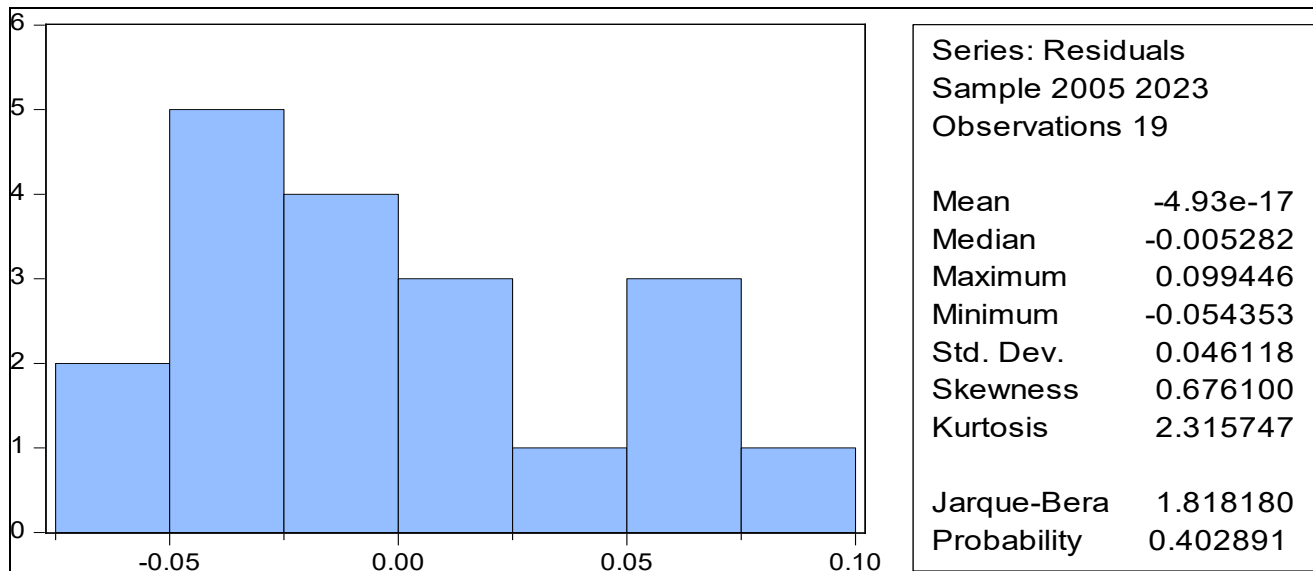
يوضح الشكل (9) ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي في الإنموذج المقدر لان القيمة الاحتمالية لمعلمة

(Jarque-Bera) والبالغة (0.402891)، غير معنوية عند مستوى (5%)، من ثم فإن البواقي تتوزع توزيعاً

طبيعياً.

الشكل (9)

اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي



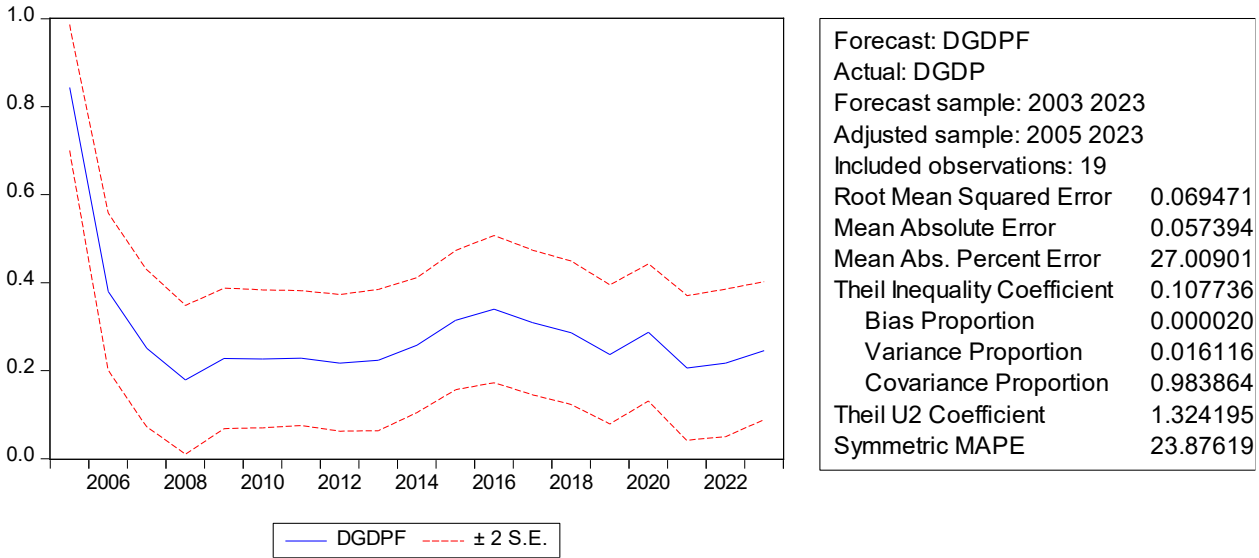
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

## 2. اختبار تقييم دقة التنبؤ (forecast evaluation):

يوضح الشكل (10) الى نتائج تقييم دقة التنبؤ، ويتضح أن النموذج يتمتع بكفاءة تنبؤية مقبولة، إذ أظهرت النتائج انخفاض مقاييس الخطأ وغياب التحيز المنهجي، مما يعزز الثقة في استقرار النموذج وصلاحيته للتحليل الاقتصادي.

### الشكل (10)

#### اختبار تقييم دقة التنبؤ لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

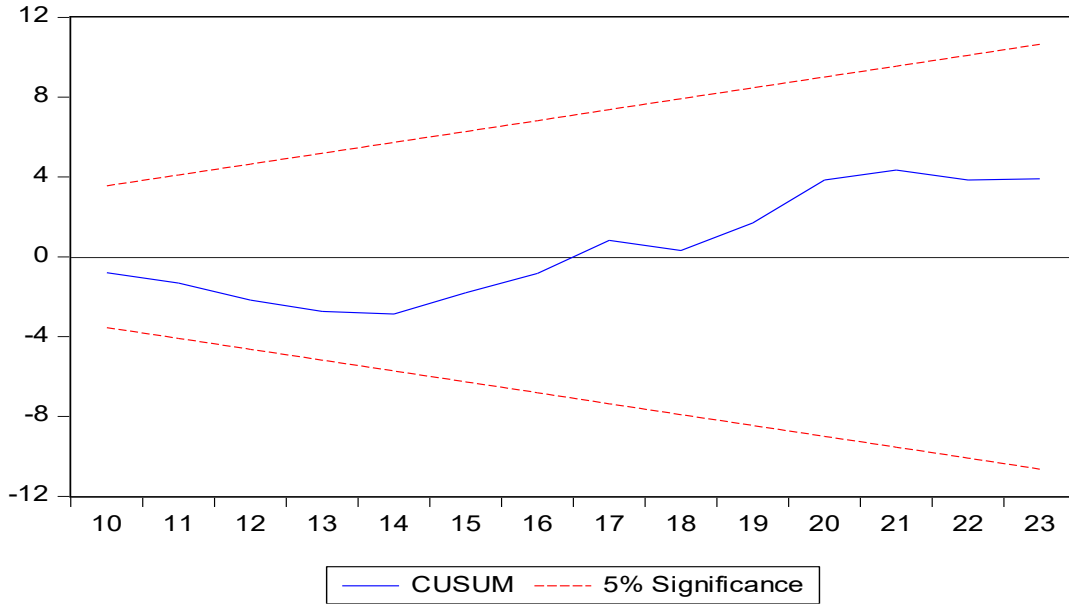
## 3. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الإنموذج

يوضح الشكل (11) لاختبار (CUSUM) ويبين ان مجموع تراكم البواقي المعاودة يقع داخل حدود القيم الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية (5%). في حين يوضح الشكل (12) اختبار (CUSUM OF SQUARES) ويبين ان مجموع تراكم مربعات البواقي المعاودة تقع ضمن حدود القيم الحرجة، بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية (5%).

### أ. اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

الشكل (11)

المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

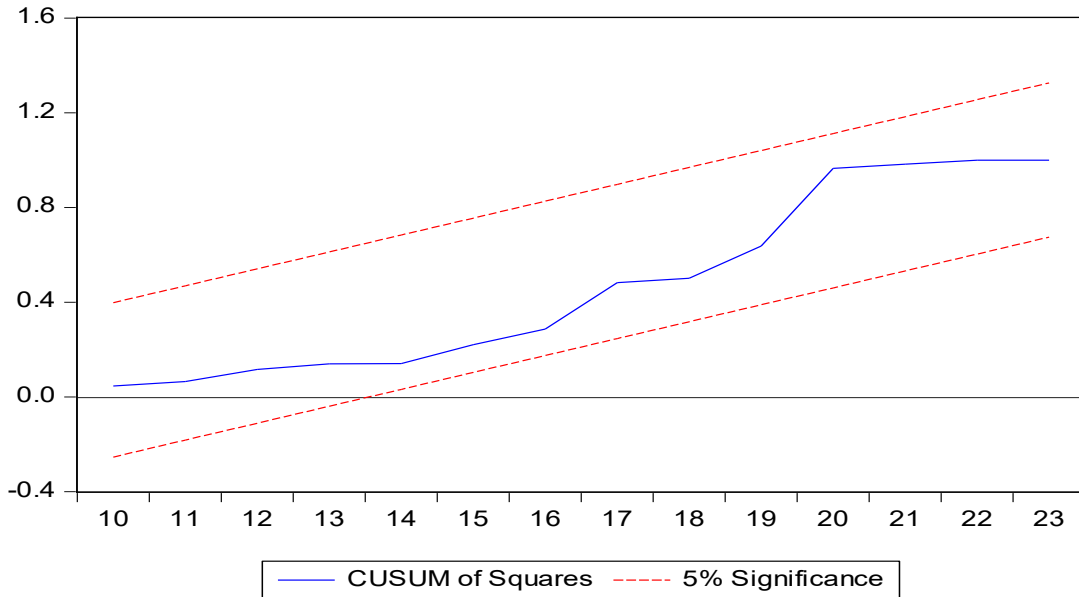


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

ب. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

الشكل (12)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

سادساً: تقدير الإنموذج قصير الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (14) نتائج تقدير المعلمات في الاجل القصير لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الاجل القصير وتُظهر النتائج عدم ظهور أثر لمعدل نمو كل من الانفاق الجاري والاستثماري على نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير وذلك لان الانفاق العام الجاري يوجه في النهاية الى الانفاق على السلع الاستهلاكية والتي تكون في الغالب مستوردة من الخارج، مما يعني عدم تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي، في حين ان الانفاق العام الاستثماري هامشي ولا توجد له نسبة مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير.

ووفقاً لمعلمة تصحيح الخطأ يتضح ان قيمة  $(\text{CointEq} (-1)=0.428087)$  وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (14)

نتائج تقدير الإنموذج قصير الاجل لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (DGDP (-1))	0.194619	0.061373	3.171083	0.0068
CointEq (-1) *	-0.428087	0.066085	-6.477796	0.0000
R-squared	0.960175	Mean dependent var		-0.076949
Adjusted R-squared	0.957832	S.D. dependent var		0.231096
S.E. of regression	0.047455	Akaike info criterion		-3.158765
Sum squared resid	0.038284	Schwarz criterion		-3.059350
Log likelihood	32.00827	Hannan-Quinn criter.		-3.141940
Durbin-Watson stat	1.451088			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

سابعاً: تقدير الإنموذج طويل الاجل:

يبين الجدول (15) نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وبين ان معنوية اثر معدلات نمو الانفاق العام الجاري (GC) على نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (BGDP) في الاجل الطويل عند مستوى معنوية (10%)، وذلك لان الزيادة في معدلات نمو الانفاق الجاري تؤدي الى زيادة معدلات الدين العام بسبب ان استهلاك البلد يعتمد بصورة رئيسة على الاستيراد، كما ان بعض مصادر تمويل الانفاق الجاري في الازمات الاقتصادية يكون من خلال الاقتراض الحكومي مما يرفع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي. اما معدلات نمو الانفاق الاستثماري فان أثره غير معنوي، ذلك لأنه إنفاق هامشي وليس له أثر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني ان ارتفاع معدلات الانفاق العام تؤدي الى ارتفاع معدلات هشاشة المالية العامة.

الجدول (15)

نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GC	-0.236611	0.126914	-1.864348	0.0834
GI	-0.051931	0.049588	-1.047264	0.3127
C	0.292549	0.036623	7.988040	0.0000
EC = DGDP - (-0.2366*GC -0.0519*GI + 0.2925)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

المطلب الثاني: دالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي (BGDP= f (GC, GI)):

أولاً: نتائج الاختبار الاولي لإنموذج (ARDL):

يُظهر الجدول (16) نتائج اختبار إنموذج (ARDL) لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي (BGDP) ويلاحظ فيه أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة هي (R-squared=0.751804) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة في الإنموذج تفسر نسبة (75%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (BGDP)، في حين أن قيمة (Adjusted R-squared=0.578066)، ووفق اختبار (F)، يتضح أن الإنموذج معنوي عند مستوى (5%).

### الجدول (16)

نتائج الاختبار الاولي لإنموذج (ARDL) لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable: BGDP				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (3, 2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BGDP (-1)	0.422773	0.232646	1.817235	0.0992
BGDP (-2)	0.167159	0.227240	0.735606	0.4789
BGDP (-3)	0.205277	0.182265	1.126254	0.2864
GC	0.149906	0.072356	2.071774	0.0651
GC(-1)	-0.067980	0.073719	-0.922144	0.3782
GC(-2)	-0.179695	0.059121	-3.039453	0.0125
GI	0.006326	0.014460	0.437510	0.6710
C	0.006967	0.014440	0.482513	0.6398
R-squared	0.751804	Mean dependent var		0.023790
Adjusted R-squared	0.578066	S.D. dependent var		0.068005
S.E. of regression	0.044174	Akaike info criterion		-3.100276
Sum squared resid	0.019513	Schwarz criterion		-2.704556
Log likelihood	35.90249	Hannan-Quinn criter.		-3.045712
F-statistic	4.327240	Durbin-Watson stat		2.453492
Prob(F-statistic)	0.018639			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

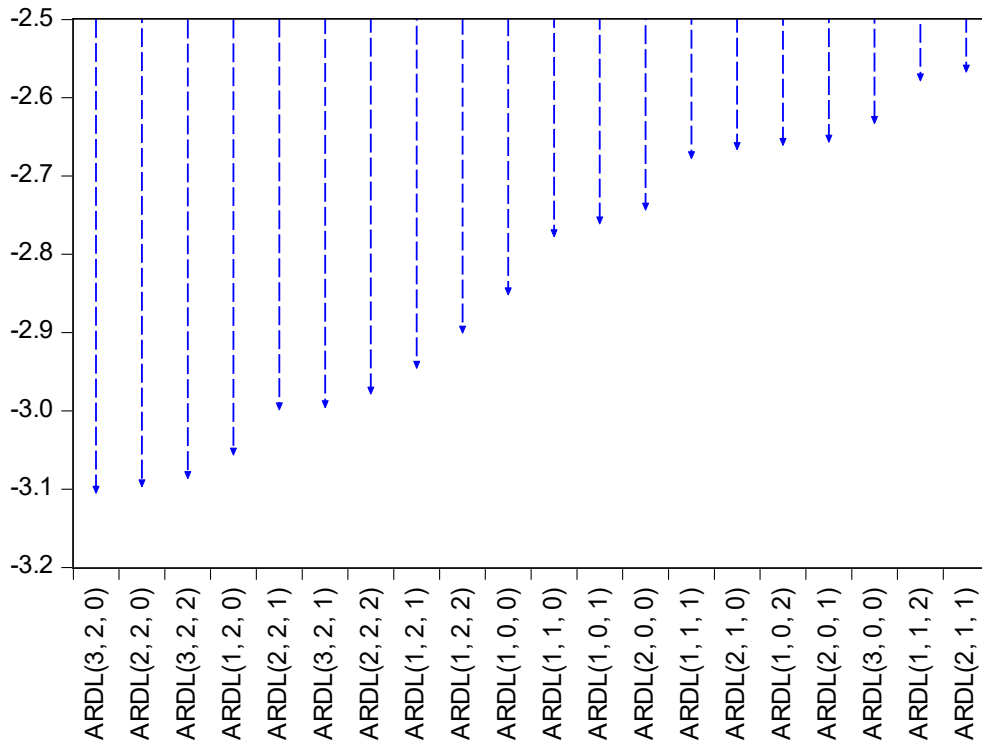
### ثانياً: اختبار فترات الابطاء المثلى (Akaike Information Criteria)

يتضح من الشكل البياني (13)، أن فترة الابطاء المثلى وفق معيار (Akiak) هي (0, 2, 3)، اذ ان الفترة المثلى هي التي تعطي اقل قيمة.

#### الشكل (13)

اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EvIEWS-10

#### ثالثاً: اختبار الحدود (Bounds Test):

يُظهر الجدول (17) نتائج اختبار الحدود، إذ تقصح النتائج ان (F) المحتسبة والبالغة قيمتها (1.270162) هي أصغر من (F) الدرجة الصغرى والبالغة (2.63) عند مستوى معنوية (10%) وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وكما موضح في الجدول ادناه:

### الجدول (17)

نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
F-statistic	1.270162	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

رابعاً: اختبارات المشاكل التشخيصية للإنموذج:

#### 1. اختبار LM الارتباط الذاتي للبواقي:

وفقاً لنتائج الجدول (18) يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (F-statistic) وقيمة (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى معنوية (5%). وبذلك فإن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

### الجدول (18)

الارتباط الذاتي للبواقي لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.285202	Prob. F(3,7)	0.3517
Obs*R-squared	6.393093	Prob. Chi-Square (3)	0.0940

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

#### 2. اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:

وفقاً لنتائج الجدول (19) يتضح أن قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square)، أكبر من (5%) أي أنهما غير معنويتان، وبذلك نقبل فرضية العدم. وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الجدول (19)

اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي

Heteroskedasticity Test			
Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.984678	Prob. F (7,10)	0.1571
Obs*R-squared	10.46633	Prob. Chi-Square (7)	0.1637
Scaled explained SS	3.117392	Prob. Chi-Square (7)	0.8739

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

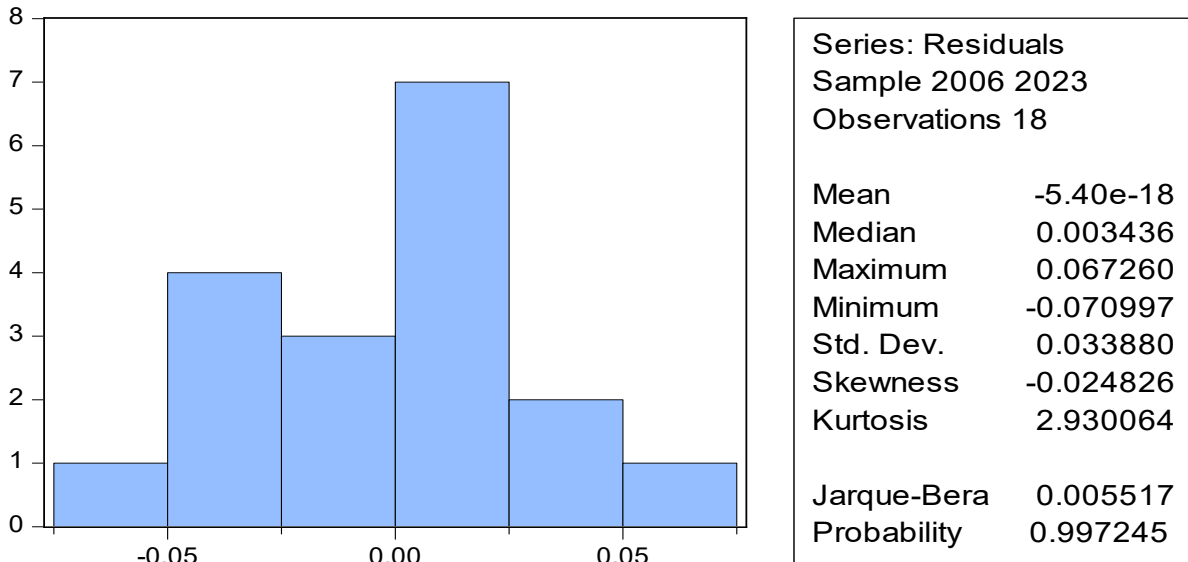
خامساً: اختبارات جودة الإنموذج: للحكم على جودة الإنموذج المستخدم وللتأكد من خلو الإنموذج من المشاكل القياسية تم اجراء الاختبارات القياسية الاتية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يوضح الشكل (14) ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي في الإنموذج المقدر لان القيمة الاحتمالية لمعلمة (Jarque-Bera) والبالغة (0.997245)، غير معنوية عند مستوى (5%)، من ثمَّ فإن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل (14)

اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي



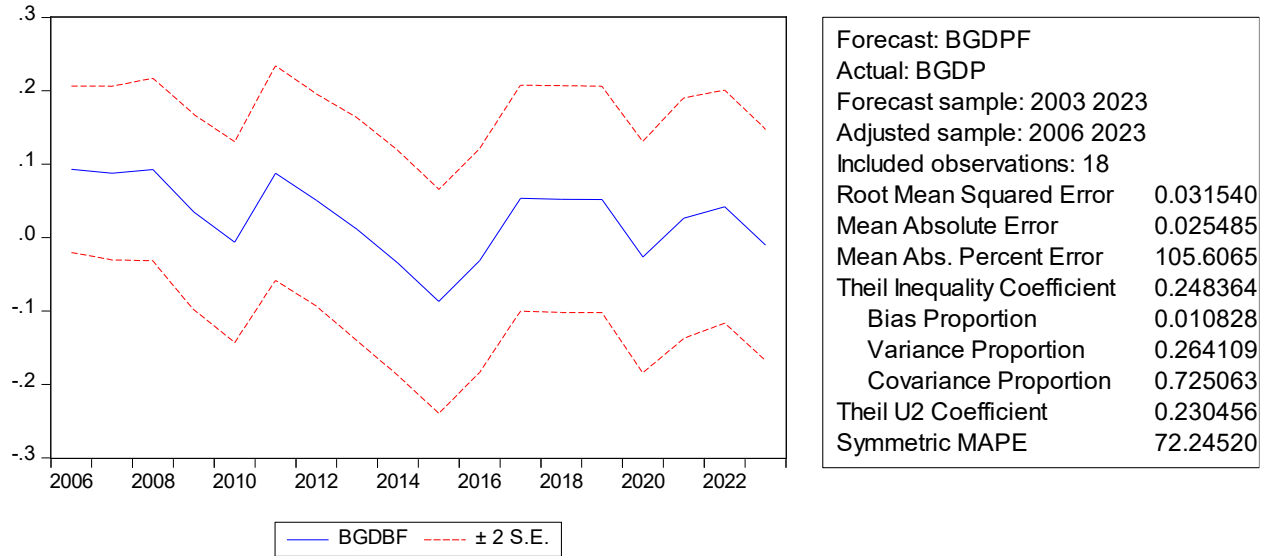
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

## 2. اختبار تقييم دقة التنبؤ (forecast evaluation):

يوضح الشكل (15) نتائج تقييم دقة التنبؤ، ويتضح أن النموذج يتمتع بكفاءة تنبؤية مقبولة، إذ أظهرت النتائج انخفاض مقاييس الخطأ وغياب التحيز المنهجي، مما يعزز الثقة في استقرار النموذج وصلاحيته للتحليل الاقتصادي.

### الشكل (15)

#### اختبار تقييم دقة التنبؤ لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

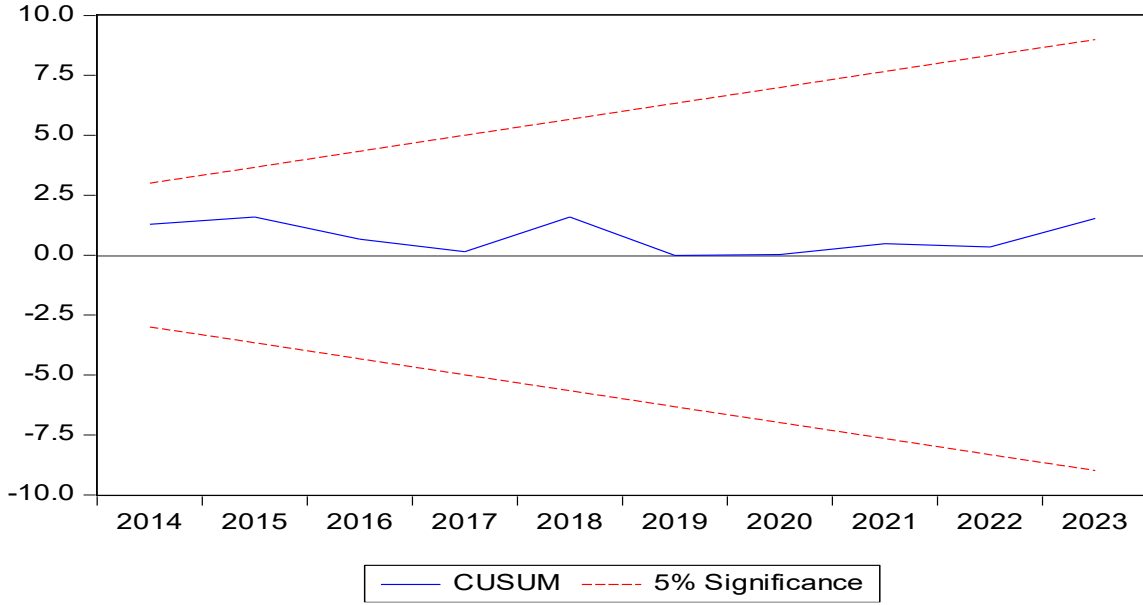
## 3. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الإنموذج

وفقاً لاختبار (CUSUM) الموضح في الشكل (16) ان مجموع تراكم البواقي المعاودة يقع داخل حدود القيم الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية (5%). في حين يوضح الشكل (17) اختبار (CUSUM OF SQUARES) ويبين ان مجموع تراكم مربعات البواقي المعاودة تقع ضمن حدود القيم الحرجة، بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية (5%).

أ. اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

الشكل (16)

المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي

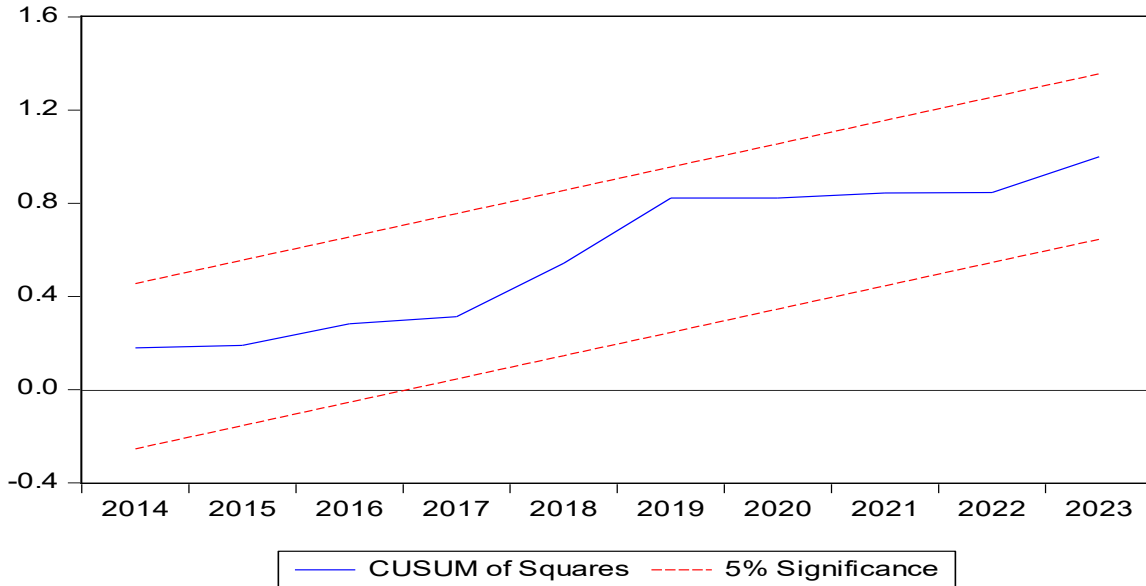


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10-Eviews

ب. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

الشكل (17)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10-Eviews

سادساً: تقدير الإنموذج قصير الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (20) نتائج تقدير المعلمات في الاجل القصير لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الاجل القصير وتُظهر النتائج معنوية تأثير الانفاق الجاري على نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير إذ ان كلما يرتفع معدل نمو الانفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة فان نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع بمقدار (0.14) عند مستوى معنوية (5%) لنفس السنة، وبمقدار (0.17) عند مستوى معنوية (1%) للسنة السابقة وذلك لان الانفاق العام الجاري يوجه في النهاية الى الانفاق على السلع الاستهلاكية والتي تكون في الغالب مستوردة من الخارج، مما يعني عدم تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي، في حين ان معدل نمو الانفاق الاستثماري لم يظهر لان الافاق الاستثماري هامشي ولا توجد له نسبة مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير. مما يعني ان زيادة الانفاق الجاري تؤدي الى ارتفاع هشاشة المالية العامة ووفق معلمة تصحيح الخطأ يتضح ان قيمة  $(-1) = 0.204791$  (CoIntEq) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان سرعة التكيّف بطيئة حتى تصحح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (20)

نتائج تقدير الإنموذج قصير الاجل لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (BGDP (-1))	-0.372436	0.163694	-2.275192	0.0462
D (BGDP (-2))	-0.205277	0.152014	-1.350384	0.2067
D(GC)	0.149906	0.051049	2.936497	0.0149
D (GC (-1))	0.179695	0.037412	4.803110	0.0007
CoIntEq (-1) *	-0.204791	0.079686	-2.569989	0.0279
R-squared	0.735384	Mean dependent var		-0.009648
Adjusted R-squared	0.653963	S.D. dependent var		0.065861
S.E. of regression	0.038743	Akaike info criterion		-3.433610
Sum squared resid	0.019513	Schwarz criterion		-3.186284
Log likelihood	35.90249	Hannan-Quinn criter.		-3.399507
Durbin-Watson stat	2.453492			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

سابعاً: تقدير الإنموذج طويل الاجل:

يبين الجدول (21) نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي وبين عدم معنوية اثر معدلات نمو الانفاق العام الجاري (GC) والانفاق العام الاستثماري (GI) على نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي (BGDP) في الاجل الطويل، وذلك لان الانفاق الجاري في البلد يوجه نحو الاستهلاك المعتمد بصورة رئيسة على الاستيراد، اما معدلات نمو الانفاق الاستثماري فانه انفاق هامشي وليس له اثر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني ان زيادة الانفاق العام يؤدي الى ارتفاع معدلات هشاشة المالية العامة.

### الجدول (21)

نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GC	-0.477404	1.315871	-0.362805	0.7243
GI	0.030891	0.086925	0.355376	0.7297
C	0.034022	0.090388	0.376398	0.7145
EC = BGDB - (-0.4774*GC + 0.0309*GI + 0.0340 )				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

المطلب ثالث: دالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة (RO = f (GC, GI)):

أولاً: نتائج الاختبار الاولي لإنموذج (ARDL):

يُظهر الجدول (22) نتائج اختبار إنموذج (ARDL) لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة (RO) ويلاحظ فيه أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة هي (R-squared=0.704888) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة في الإنموذج تفسر نسبة (70%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (RO)، في حين أن قيمة (Adjusted R-squared=0.626191)، ووفق اختبار (F)، يتضح أن الإنموذج معنوي عند مستوى (1%).

### الجدول (22)

نتائج الاختبار الاولي لإنموذج (ARDL) لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة

Dependent Variable: RO				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (1, 1, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RO (-1)	0.343215	0.185882	1.846413	0.0847
GC	0.113582	0.036406	3.119890	0.0070
GC (-1)	0.074085	0.038169	1.940974	0.0713
GI	0.008927	0.011021	0.810010	0.4306
C	0.572395	0.166142	3.445213	0.0036
R-squared	0.704888	Mean dependent var		0.914019
Adjusted R-squared	0.626191	S.D. dependent var		0.059686
S.E. of regression	0.036492	Akaike info criterion		-3.571118
Sum squared resid	0.019975	Schwarz criterion		-3.322185
Log likelihood	40.71118	Hannan-Quinn criter.		-3.522524
F-statistic	8.957032	Durbin-Watson stat		2.067636
Prob(F-statistic)	0.000666			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

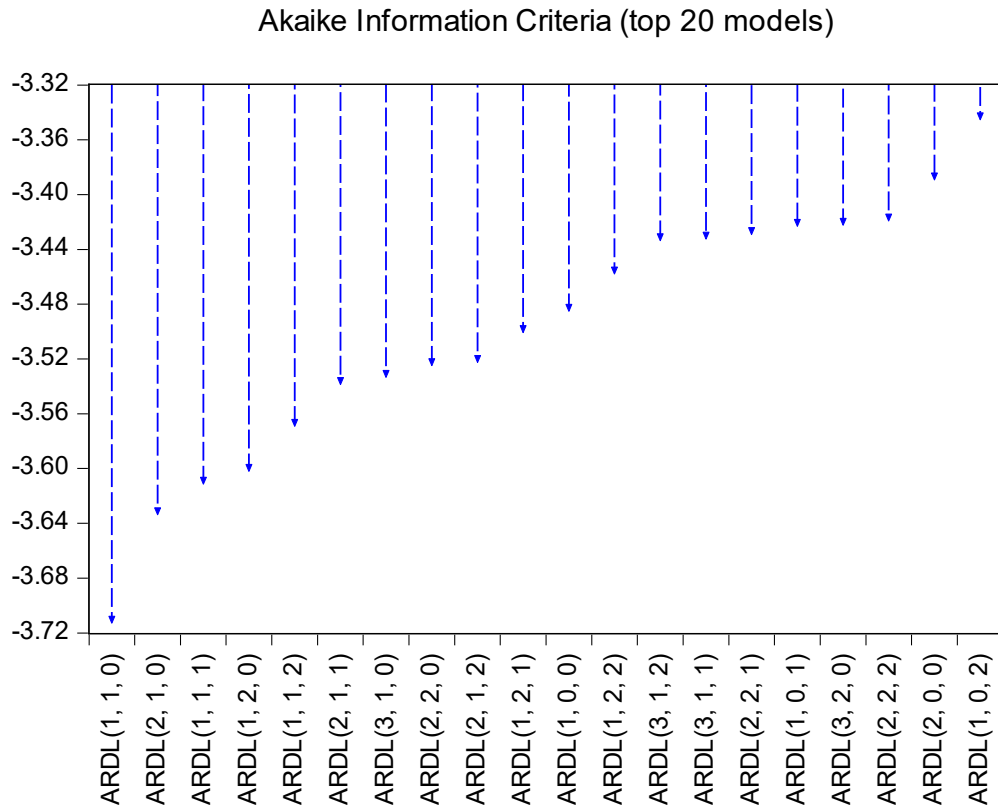
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

### ثانياً: اختبار فترات الابطاء المثلى (Akaike Information Criteria)

يتضح من الشكل البياني (18)، أن فترة الابطاء المثلى وفق معيار (Akiak) هي (1, 1, 0)، اذ ان الفترة المثلى هي التي تعطي اقل قيمة.

#### الشكل (18)

اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة



المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

#### ثالثاً: اختبار الحدود (Bounds Test):

يُظهر الجدول (23) نتائج اختبار الحدود إذ تفصح النتائج ان (F) المحتسبة والبالغة قيمتها (3.930500) هي أكبر من (F) الحرجة العظمى والبالغة (3.87) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وكما موضح في الجدول ادناه:

### الجدول (23)

نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
F-statistic	3.930500	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

رابعاً: اختبارات المشاكل التشخيصية للانموذج:

#### 1. اختبار LM الارتباط الذاتي للبواقي:

وفقاً لنتائج الجدول (24) يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (F-statistic) وقيمة (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى معنوية (5%). وبذلك فإن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

### الجدول (24)

الارتباط الذاتي للبواقي لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.198218	Prob. F (2,13)	0.8226
Obs*R-squared	0.591854	Prob. Chi-Square (2)	0.7438

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

#### 2. اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:

يبين الجدول (25) يتضح أن قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square)، أكبر من (5%) أي أنهما غير معنويتان، وبذلك نقبل فرضية العدم. وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الجدول (25)

اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة

Heteroskedasticity Test			
Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.040256	Prob. F (4,15)	0.4191
Obs*R-squared	4.343215	Prob. Chi-Square (4)	0.3615
Scaled explained SS	3.007822	Prob. Chi-Square (4)	0.5565

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

خامساً: اختبارات جودة الإنموذج: للحكم على جودة الإنموذج المستخدم وللتأكد من خلو الإنموذج من المشاكل

القياسية تم اجراء الاختبارات القياسية الاتية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

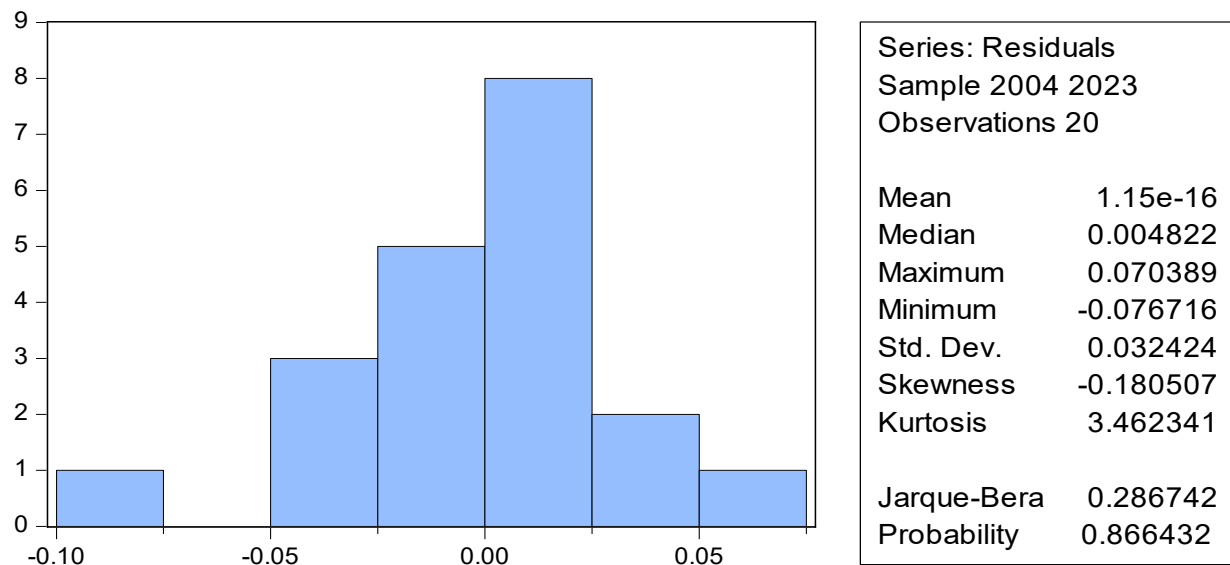
يوضح الشكل (19) ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي في الإنموذج المقدر لان القيمة الاحتمالية لمعلمة

(Jarque-Bera) والبالغة (0.866432)، غير معنوية عند مستوى (5%)، من ثم فإن البواقي تتوزع توزيعاً

طبيعياً.

الشكل (19)

اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة



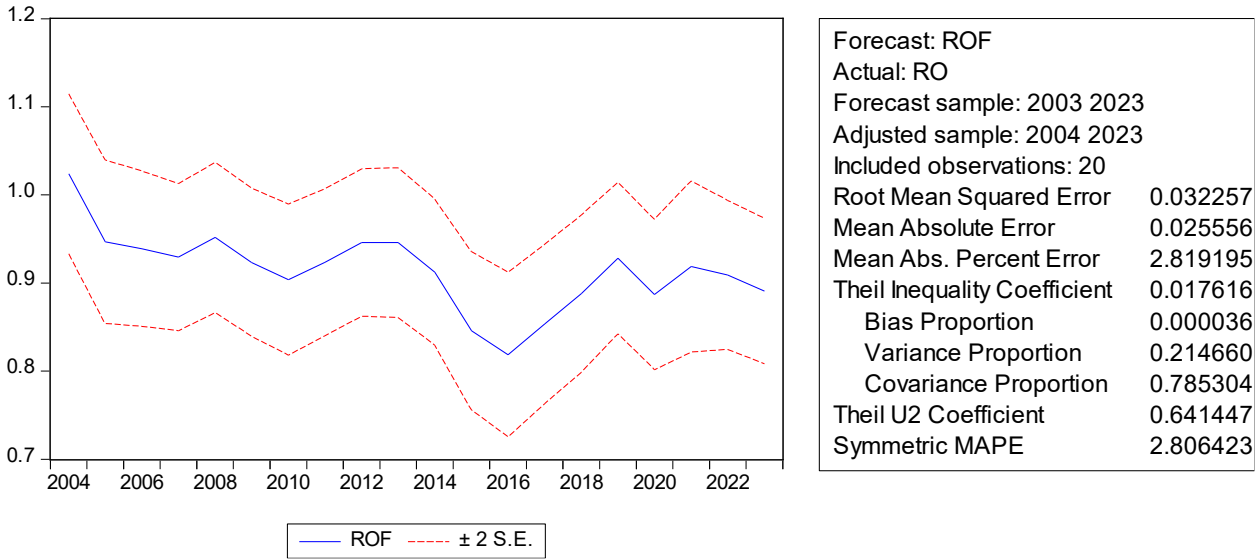
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

## 2. اختبار تقييم دقة التنبؤ (forecast evaluation):

يوضح الشكل (20) الى نتائج تقييم دقة التنبؤ، ويتضح أن النموذج يتمتع بكفاءة تنبؤية مقبولة، إذ أظهرت النتائج انخفاض مقاييس الخطأ وغياب التحيز المنهجي، مما يعزز الثقة في استقرار النموذج وصلاحيته للتحليل الاقتصادي.

### الشكل (20)

#### اختبار تقييم دقة التنبؤ لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

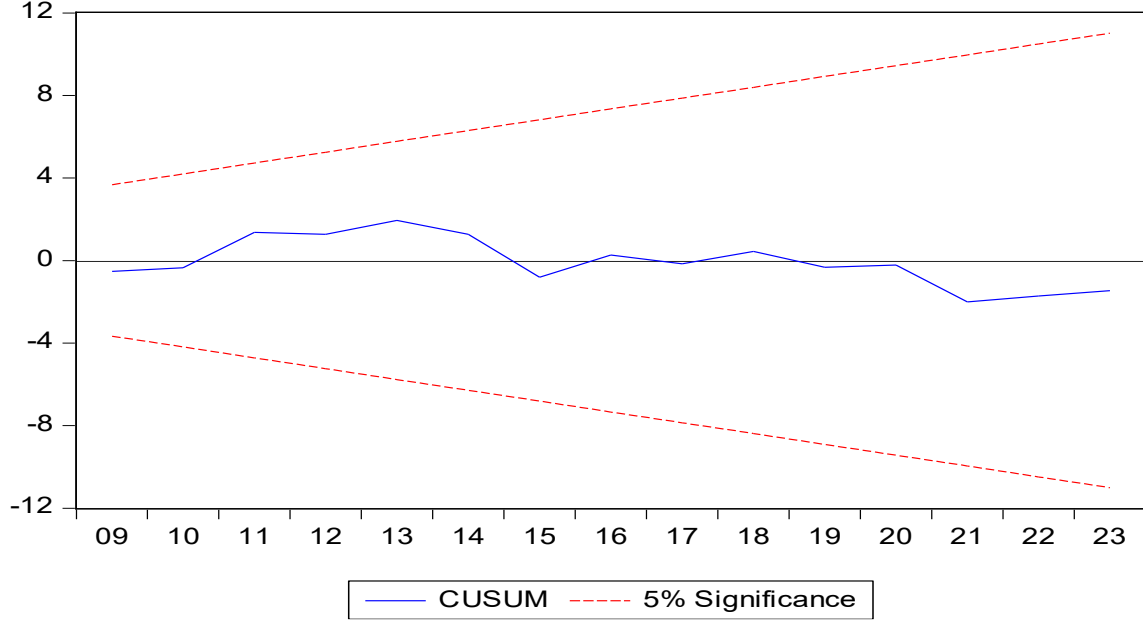
## 3. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الإنموذج

وفقاً لاختبار (CUSUM) الموضح في الشكل (21) ان مجموع تراكم البواقي المعاودة يقع داخل حدود القيم الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى معنوية (5%). في حين يوضح الشكل (22) اختبار (CUSUM OF SQUARES) ويبين ان مجموع تراكم مربعات البواقي المعاودة تقع ضمن حدود القيم الحرجة، بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية (5%).

أ. اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

الشكل (21)

المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة

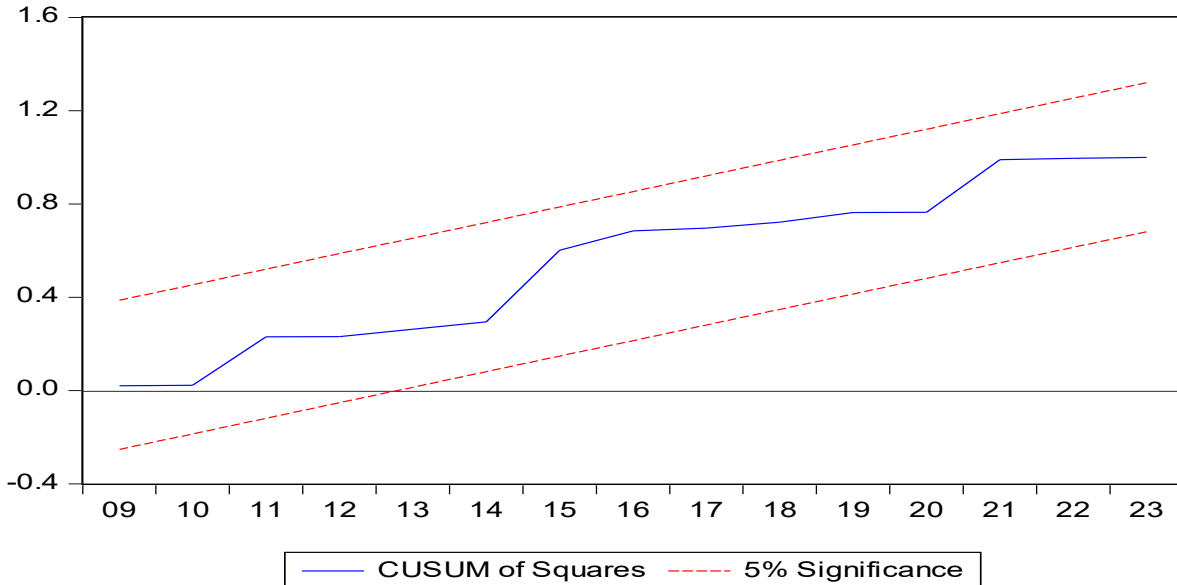


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

ب. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

الشكل (22)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

سادساً: تقدير الإنموذج قصير الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (26) نتائج تقدير المعلمات في الاجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الاجل القصير وتُظهر النتائج معنوية اثر معدل نمو الانفاق الجاري اذ ان ارتفاع معدل نمو الانفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة بمقدار (0.11) عند مستوى معنوية (1%) وذلك لان النفقات العامة لا تشجع على تنويع مصادر الدخل والبقاء على الاعتماد على الإيرادات النفطية مصدراً رئيساً لرفد الموازنة. في حين ان معدل نمو الانفاق الاستثماري لم يظهر لان الافاق الاستثماري هامشي ولا توجد له نسبة مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير.

ووفق معلمة تصحيح الخطأ يتضح ان قيمة ( $CointEq(-1)=0.6567$ ) أي انها معنوية عند مستوى (1%) وسالبة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة حتى تصحح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (26)

نتائج تقدير الإنموذج قصير الاجل لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GC)	0.113582	0.024657	4.606430	0.0003
CointEq (-1)*	-0.656785	0.151209	-4.343547	0.0006
R-squared	0.573009	Mean dependent var		-0.002939
Adjusted R-squared	0.549287	S.D. dependent var		0.049620
S.E. of regression	0.033313	Akaike info criterion		-3.871118
Sum squared resid	0.019975	Schwarz criterion		-3.771545
Log likelihood	40.71118	Hannan-Quinn criter.		-3.851680
Durbin-Watson stat	2.067636			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

سابعاً: تقدير الإنموذج طويل الاجل:

يبين الجدول (27) نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة وبيّن ان معنوية اثر معدلات نمو الانفاق العام الجاري (GC) على نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة (RO) في الاجل الطويل عند مستوى معنوية (1%) أي ان الزيادة في معدلات نمو الانفاق الجاري تؤدي الى زيادة معدلات الدين العام بسبب ان استهلاك البلد يعتمد بصورة رئيسة على الاستيراد، اما معدلات نمو الانفاق الاستثماري فانه انفاق هامشي وليس له اثر في نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة ، مما يعني ان زيادة الانفاق العام يؤدي الى ارتفاع معدلات الهشاشة المالية.

الجدول (27)

نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GC	0.285736	0.074027	3.859889	0.0015
GI	0.013592	0.017662	0.769544	0.4535
C	0.871509	0.017215	50.62522	0.0000
EC = RO - (0.2857*GC + 0.0136*GI + 0.8715 )				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

المطلب الرابع: دالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي (SGDP= f (GC, GI)):

اولاً: نتائج الاختبار الاولي لإنموذج (ARDL):

يُظهر الجدول (28) نتائج اختبار إنموذج (ARDL) لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (DGDP) ويلاحظ فيه أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة هي (R-squared=0.563345) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة في الإنموذج تفسر نسبة (56%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (SGDP)، في حين أن قيمة (Adjusted R-squared=0.481473)، ووفق اختبار (F)، يتضح أن الإنموذج معنوي عند مستوى (1%).

### الجدول (28)

نتائج الاختبار الاولي لإنموذج (ARDL) لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable: SGDP				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (1, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SGDP (-1)	0.434721	0.119161	3.648188	0.0022
GC	0.111836	0.042101	2.656351	0.0172
GI	-0.002761	0.013631	-0.202575	0.8420
C	0.201031	0.050027	4.018442	0.0010
R-squared	0.563345	Mean dependent var		0.389046
Adjusted R-squared	0.481473	S.D. dependent var		0.063799
S.E. of regression	0.045941	Akaike info criterion		-3.146080
Sum squared resid	0.033769	Schwarz criterion		-2.946933
Log likelihood	35.46080	Hannan-Quinn criter.		-3.107204
F-statistic	6.880741	Durbin-Watson stat		2.134822
Prob(F-statistic)	0.003449			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

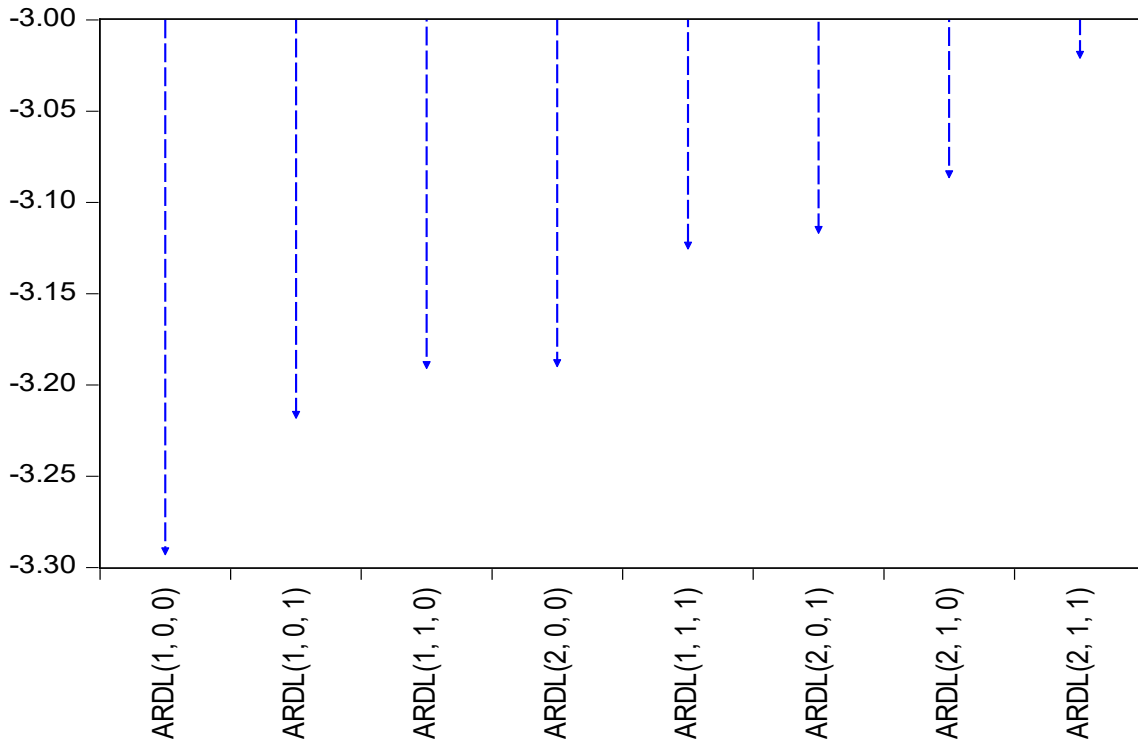
### ثانياً: اختبار فترات الابطاء المثلى (Akaike Information Criteria)

يتضح من الشكل البياني (23)، أن فترة الابطاء المثلى وفق معيار (Akiak) هي (1, 0, 0)، اذ ان الفترة المثلى هي التي تعطي اقل قيمة.

#### الشكل (23)

اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي

Akaike Information Criteria



المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

#### ثالثاً: اختبار الحدود (Bounds Test):

يُظهر الجدول (29) نتائج اختبار الحدود حيث تفصح النتائج ان (F) المحتسبة وبالبالغة قيمتها (8.211737) هي أكبر من (F) الدرجة العظمى وبالبالغة (5) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وكما موضح في الجدول ادناه:

### الجدول (29)

نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
F-statistic	8.211737	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

رابعاً: اختبارات المشاكل التشخيصية للنموذج:

1. اختبار LM الارتباط الذاتي للبواقي:

وفقاً لنتائج الجدول (30) يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (F-statistic) وقيمة (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى معنوية (5%). وبذلك فإن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

### الجدول (30)

الارتباط الذاتي للبواقي لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.189532	Prob. F(2,14)	0.8294
Obs*R-squared	0.527244	Prob. Chi-Square(2)	0.7683

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

2. اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:

يبين الجدول (31) يتضح أن قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square)، أكبر من (5%) أي أنهما غير معنويتان، وبذلك نقبل فرضية العدم. وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الجدول (31)

اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي

Heteroskedasticity Test			
Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.063100	Prob. F(3,16)	0.1455
Obs*R-squared	5.578635	Prob. Chi-Square(3)	0.1340
Scaled explained SS	1.685854	Prob. Chi-Square(3)	0.6401

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

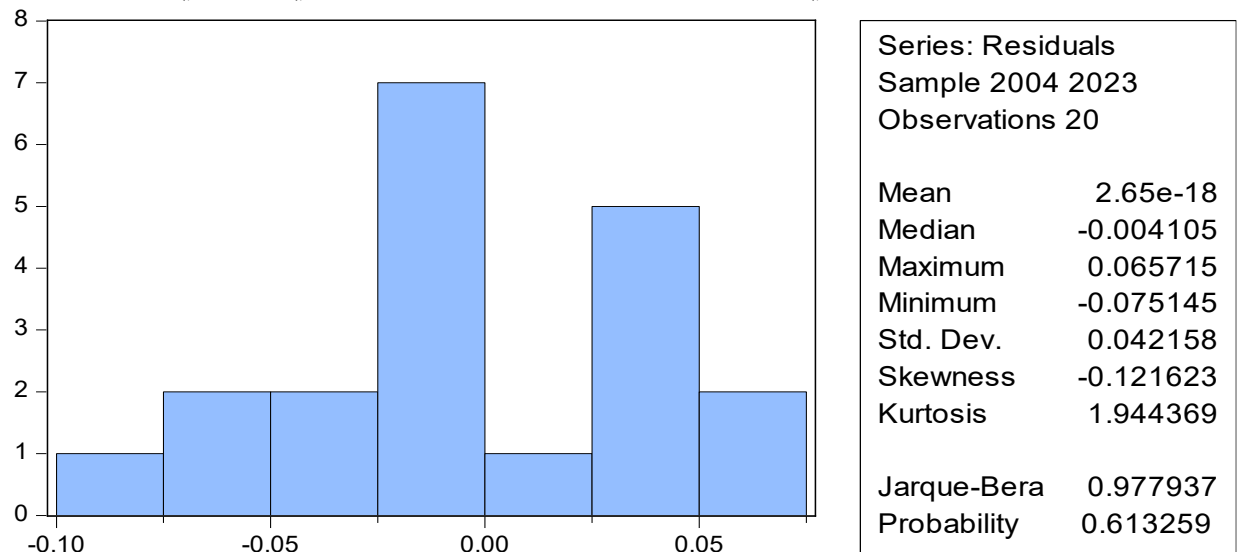
خامساً: اختبارات جودة الإنموذج: للحكم على جودة الإنموذج المستخدم وللتأكد من خلو الإنموذج من المشاكل القياسية تم اجراء الاختبارات القياسية الاتية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يوضح الشكل (24) ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي في الإنموذج المقدر لان القيمة الاحتمالية لمعلمة (Jarque-Bera) والبالغة (0.613256)، غير معنوية عند مستوى (5%)، من ثمَّ فإن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل (24)

اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي



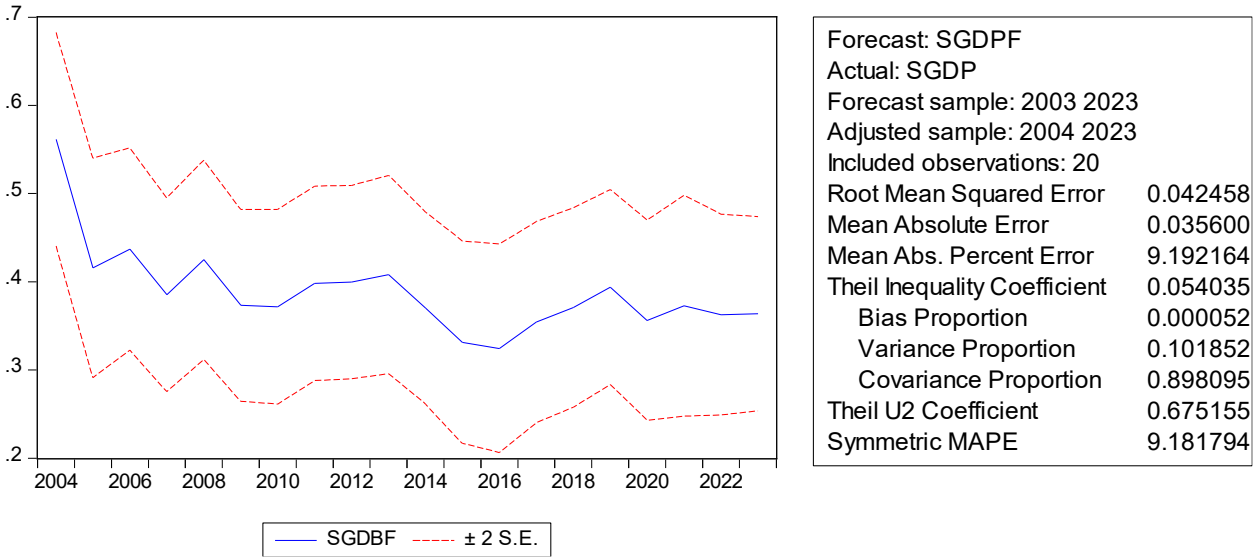
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

## 2. اختبار تقييم دقة التنبؤ (forecast evaluation):

يوضح الشكل (25) الى نتائج تقييم دقة التنبؤ، ويتضح أن النموذج يتمتع بكفاءة تنبؤية مقبولة، إذ أظهرت النتائج انخفاض مقاييس الخطأ وغياب التحيز المنهجي، مما يعزز الثقة في استقرار النموذج وصلاحيته للتحليل الاقتصادي.

### الشكل (25)

#### اختبار تقييم دقة التنبؤ لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

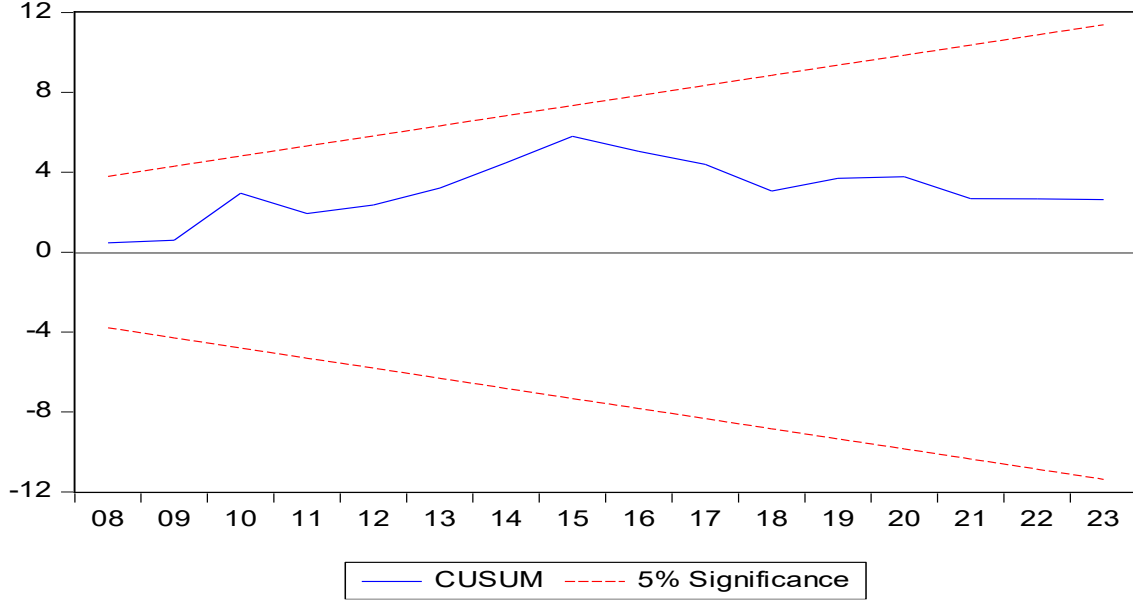
## 3. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الإنموذج

وفقاً لاختبار (CUSUM) الموضح في الشكل (26) ان الخط مجموع تراكم البواقي المعاودة يقع داخل حدود القيم الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى معنوية (5%). في حين يوضح الشكل (27) اختبار (CUSUM OF SQUARES) ويبين ان مجموع تراكم مربعات البواقي المعاودة تقع ضمن حدود القيم الحرجة، بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية (5%).

أ. اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

الشكل (26)

المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي

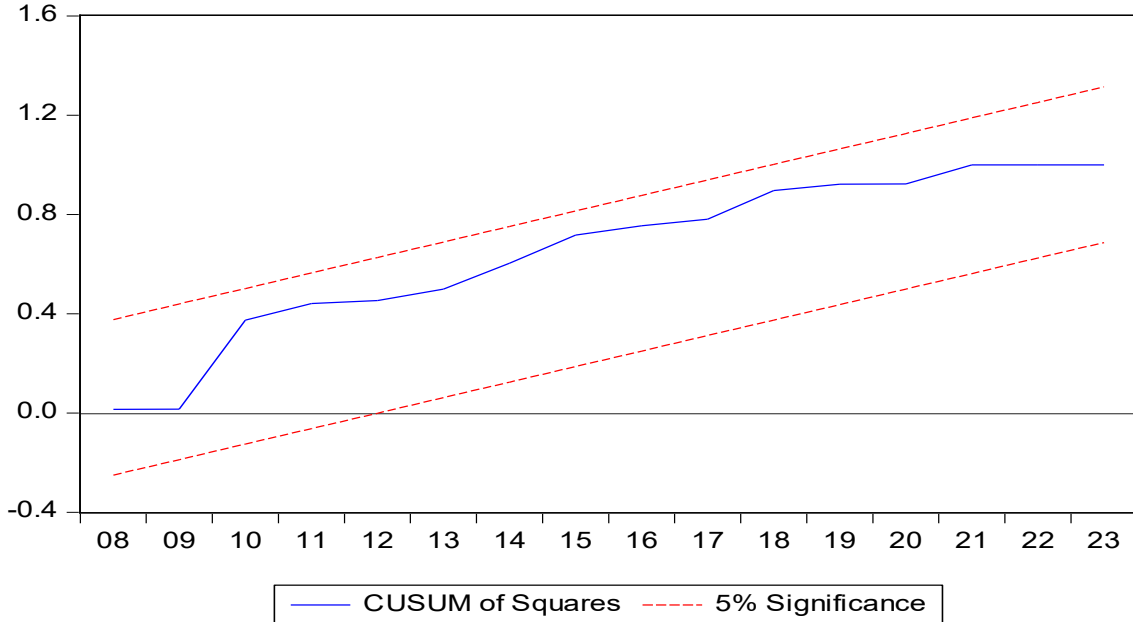


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

ب. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

الشكل (27)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

سادساً: تقدير الإنموذج قصير الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (32) نتائج تقدير المعلمات في الاجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الاجل القصير ولم يظهر أي اثر معنوي لكل من معدل نمو الانفاق الجاري او الاستثماري في نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير لان الانفاق الجاري والاستثماري لا يعزز من الناتج المحلي الإجمالي.

ووفق معلمة تصحيح الخطأ يتضح ان قيمة  $(\text{CointEq}(-1)=0.565279)$  أي انها معنوية عند مستوى (1%) وسالبة وهذا يعني ان سرعة التكيّف بطيئة حتى تصحح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (32)

نتائج تقدير الإنموذج قصير الاجل لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq (-1) *	-0.565279	0.090510	-6.245458	0.0000
R-squared	0.655950	Mean dependent var		-0.015721
Adjusted R-squared	0.655950	S.D. dependent var		0.071874
S.E. of regression	0.042158	Akaike info criterion		-3.446080
Sum squared resid	0.033769	Schwarz criterion		-3.396293
Log likelihood	35.46080	Hannan-Quinn criter.		-3.436361
Durbin-Watson stat	2.134822			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

سابعاً: تقدير الإنموذج طويل الاجل:

يبين الجدول (33) نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي ويبين ان معنوية اثر معدلات نمو الانفاق العام الجاري (GC) على نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي (SGDP) في الاجل الطويل عند مستوى (5%) في حين ان معدل نمو الانفاق الاستثماري لم يظهر له أثر معنوي.

الجدول (33)

نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GC	0.197842	0.084947	2.329013	0.0333
GI	-0.004885	0.024031	-0.203279	0.8415
C	0.355632	0.023464	15.15647	0.0000
EC = SGDP - (0.1978*GC -0.0049*GI + 0.3556 )				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10

## الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات.

ثانياً: التوصيات.

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات

1. ان عمل السياسة المالية بصورة مثالية يؤدي الى الحد من هشاشة المالية العامة.
2. في العراق وبسبب الظروف التي عصفت بالاقتصاد فان السياسة المالية غير الكفؤة تؤدي الى زيادة هشاشة المالية العامة
3. ان الانفاق العام يساير الدورة الاقتصادية في العراق ولا يعاكسها إذ انه بارتفاع الإيرادات النفطية يرفع الانفاق العام ويخفض الإيرادات النفطية ينخفض الانفاق العام، بمعنى انه لا توجد قدرة على التعقيم لمعالجة حالات الركود والاختلالات الناجمة عن هبوط أسعار النفط او انخفاض الكميات المصدر منه.
4. يمارس الانفاق العام اثارا متباينة على الاقتصاد الوطني باختلاف هيكل الانفاق العام سواء كان إنفاقاً استهلاكياً او استثمارياً، او القطاع الموجه نحوه
5. رغم الاهمية الاقتصادية للدور الحكومي في توجيه الاقتصاد ومعالجة التقلبات الاقتصادية عبر سياسة الانفاق العام إلا ان المضاعفات الاقتصادية الناشئة عن توجيه الانفاق العام بصورة غير رشيدة وغير منتجة ينعكس على المالية العامة في الاقتصاد ويزيد من عدم امكانيتها لمواجهة التقلبات الاقتصادية.
6. مر الانفاق العام في العراق بمراحل مختلفة وتطورت بشكل يعكس الاحداث الاقتصادية والسياسية والامنية خلال العقود الماضية. اما بعد العام 2003 فيلاحظ الارتفاع العام للإنفاق العام وما يشكله من نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بسبب تعافي الإيرادات النفطية بشكل ملحوظ نتيجة إرتفاع الأسعار والكميات المصدر، مما انعكس في اهمال الحكومات تنويع مصادر الدخل.
7. رافق الهبوط في الانفاق العام، بشقيه الجاري والاستثماري، بعض القفزات في اتجاه الدين العام نتيجة ارتباط الانفاق العام بأسعار النفط في الأسواق العالمية وبعض العوامل الاخرى المتمثلة في إرتفاع النفقات العسكرية واعادة بناء واعمار المحافظات المحررة وتحقيق الاستقرار الامني في العراق.
8. اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين الانفاق العام الجاري مع نسبة الدين العام الناتج المحلي الإجمالي في العراق ويعود ذلك إلى ارتباط الموازنة والاقتصاد العراقي بتقلبات أسعار

النفط في الأسواق العالمية، فحينما تنخفض أسعار النفط ويتراجع الإيراد النفطي والنتاج المحلي الاجمالي تلجأ الحكومة إلى الدين العام مما ينعكس في هذه النسبة.

9. تشير النتائج الى ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ترتبط طردياً مع الانفاق الجاري وعكسياً مع الانفاق الاستثماري، مما يعني ان جل الديون العامة تذهب نحو الاستهلاك وهذا خطر كبير على الاقتصاد العراقي

10. اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية في الأجل القصير بين الانفاق العام الجاري مع نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة الانفاق الجاري وضعف الإيرادات العامة يجعل الدولة امام خيار اللجوء الى الدين العام لتغطية هذا الانفاق مما وان اعتماد الحكومة المزمّن على هذا الديون لتغطية الانفاق الجاري يولد عجز مالي مزمّن في الموازنة العامة مما ينعكس في زيادة نسبة عجز الى الناتج المحلي الاجمالي.

11. اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية في الاجل الطويل بين معدل نمو الانفاق الجاري مع نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة، وبما ان الانفاق الجاري يتزايد مستمر وهو ناتج من الإيرادات المتحققة من تصدير النفط لذلك فان نسبة الإيرادات النفطية تشكل نسبة عالية من الإيرادات العامة وكلما كان الانفاق الجاري مرتفعاً فإنه ينعكس في زيادة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة.

12. أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية في الاجل القصير بين معدل نمو الانفاق الجاري ونسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة، كونه المصدر الرئيس الممول للإنفاق العام هو الإيرادات النفطية.

13. وبينت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية في الاجل القصيرة والاجل الطويل بين مدل نمو الانفاق الجاري مع نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي لان الانفاق الجاري يشكل الجزء الأكبر من الانفاق العام فان ارتفاع معدلات الانفاق الجاري تؤدي الى رفع نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي.

## ثانياً: التوصيات

1. تحسين كفاءة الإنفاق العام يُعد من الاستراتيجيات الأساسية لضمان الاستدامة المالية وتقليل تأثير الإنفاق العام على الهشاشة المالية. تتضمن هذه الاستراتيجيات مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز فعالية استخدام الموارد المالية وتجنب الهدر والفساد.
2. إعادة هيكلة الإنفاق العام لتعزيز كفاءة المالية العامة وتقليل الهدر وتحقيق الاستدامة المالية. مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة. هذه الاستثمارات يمكن أن تسهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية وتوفير فرص العمل.
3. إعادة توجيه الموارد المالية نحو القطاعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، كالتعليم والصحة والبنية التحتية، وهي قطاعات تُعد من المحركات الأساسية للنمو طويل الأمد.
4. تبني سياسات اقتراض مستدامة من خلال وضع استراتيجيات اقتراض واضحة ومستدامة تتجنب تراكم الديون بشكل مفرط وتأخذ بعين الاعتبار قدرة الدولة على السداد دون التأثير سلباً على الإنفاق العام الضروري وضبط مستويات الدين بما يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي، وتحديد سقف للمديونية ضمن أطر قانونية ومؤسسية شفافة.
5. تحسين أنظمة الرقابة والتدقيق المالي لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية العامة وتعزيز الشفافية في العمليات المالية الحكومية.
6. تحقيق تنسيق فعال بين السياسات المالية والنقدية وتوافق أهدافها العامة لضمان استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي، من خلال التنسيق في تحديد مستويات الإنفاق العام وأساليب التمويل المناسبة.
7. تعزيز نمو الإيرادات الحكومية لتحقيق استدامة المالية العامة وتقليل هشاشتها. ويمكن تحقيق ذلك عبر تنويع مصادر الإيرادات العامة ودعم وتفعيل القطاع الخاص والاستثمارات الخارجية، تحسين كفاءة أنظمة تحصيل الرسوم والضرائب

## المصادر

## المصادر باللغة العربية

- القرآن الكريم

## أولاً// الكتب

1. الببلاوي، حازم، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998.
2. الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1991.
3. الربيعي، احمد وعبد الكريم، حسن، تحليل الإنفاق العام في العراق وتأثيره على النمو الاقتصادي، المجلة العراقية للدراسات الاقتصادية، العراق، 2024.
4. السيفو، وليد إسماعيل، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
5. العبيدي، سعيد علي محمد، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، ط 1، بغداد، 2011.
6. العبيدي، ناصر حسين، "المالية العامة والسياسات الاقتصادية"، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2018.
7. العلي، عادل فليح، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، اراء للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 2011 .
8. الكعبي، علي أحمد، "سياسات الإنفاق العام وتأثيرها على الاقتصاد الوطني"، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2020.
9. الوادي، محمود حسين وعزام، زكريا احمد، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
10. الوادي، محمود حسين، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، ط 2، الاردن، 2010.
11. حشيش، عادل احمد، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، 1983.
12. شامية، احمد زهير والخطيب، خالد شحادة، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
13. عايب، وليد عبد الحميد، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، ط 1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.

14. عبد العظيم، حمدي، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.
15. عبد الله، سارة، تأثير السياسات المالية على العدالة الاجتماعية. دار الفكر العربي، القاهرة، 2020.
16. عبد المجيد، قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.
17. عبيد، حميد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب الموزعون والناشرون، العراق، 2017.
18. علي، عبد المنعم السيد، المالية العامة والسياسة المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2015 .
19. فوزي، عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971 .
20. محمد، شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الجزائر، 2011.
21. مرار، فيصل فخري والهندي، عدنان، مبادئ الادارة المالية العامة واقتصادياتها، المطبعة الأردنية، الأردن، 1980.

### ثانياً// الوثائق والنشرات والتقارير السنوية

1. البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية للمدة (2003-2023).
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

### ثالثاً// الرسائل والاطاريح

1. الوائلي، خضير عباس، استعمال اسلوب ARDL في تقدير أثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء، 2017 .
2. زهرة، دريش، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية لناشئة دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.

## رابعاً// البحوث والدراسات

1. التميمي، ياسر وياسين، حسن، الهشاشة المالية في العراق: التحديات والحلول، مجلة التمويل والاستثمار، 2024.
2. الخفاجي، عبد العزيز، ماجد حسين، تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العراق، 2024.
3. السعدي، خالد وجبار، سعاد، تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في العراق، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، العراق، 2023.
4. الفتلاوي، سلام شاكر شاني، محددات الفعالية النسبية للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1989-2017)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 15، العدد 62، 2019.
5. إبراهيم، وفاء سعد، الاقتصاد المعرفي والنتاج المحلي الاجمالي في مصر نموذج ARDL، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2020.
6. حسن، يحيى محمود، زكي، حسام الدين، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 15، 2010.
7. صالح، مظهر محمد، اطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020.
8. عبد اللطيف، عفراء هاشم، امتثال ميرغني محمد، مقارنة بين نموذج ARDL ونموذج NARDL، المجلة العربية للعلوم، المجلد 8، العدد 3، 2022.
9. عبد المجيد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية طباعة نشر توزيع، القاهرة، 2003.
10. فارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية - طبعة أولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997.

## Foreign References

1. Acemoglu Daron & Robinson James, *The Narrow Corridor: States, Societies, and the Fate of Liberty*. Penguin Press, New York, 2019.
2. Adrian Tobias & Song Shin Hyun, Liquidity and Leverage, *Journal of Financial Intermediation*, Volume 19, No, 2010.
3. Adrian Tobias & Song Shin Hyun, Liquidity, monetary policy, and financial cycles. *Current Notes in Economics and Finance*, Federal Reserve Bank of New York, Volume 14, No1, 2008.
4. Adrian Tobias & Song Shin Hyun, The changing nature of financial intermediation and the financial crisis of 2007-2009, *Annual Review of Economics*, Volume 2, No1, 2010.
5. Adrian Tobias, Moench Emanuel, & Song Shin Hyun, Macro risk premiums and intermediary balance sheet quantities, Paper presented at the 10th Jacques Polak Annual Research Conference Hosted by the International Monetary Fund, Washington, 2009.
6. Afonso, Antonio & Furceri, Davide, Government size, composition, volatility and economic growth. *European Journal of Political Economy*, 2010.
7. Afonso, Antonio & Alves, Jose & Coelho, Jose Carlos. The sustainability of public finances in the Eurozone: How to avoid a future crisis. *Journal of Economic Policy Reform*, volume 16, No 3, 2023.
8. Ahmad Eid, & Preventing Resolving, Conflict in Iraq: The Role of Multilevel Finance in Generating Sustainable Growth in an Oil-Rich Post-Conflict Country. CEM Background Paper, World Bank, Washington, 2020.
9. Aikman David, Haldane Andrew & Nelson Benjamin, Curbing the credit cycle. *Economic Policy Review*, Volume 125, No 585, 2013.
10. Alan Aschauer David, Is public expenditure productive? *Journal of Monetary Economics*, Volume 23, No 2, 1999.
11. Al-Azzawi Rahm, Mahmud Mohsen, & Jabr Hussein, Maha Mohammed Saad, The Role of Tax Revenues in Increasing Sources of National Income and Diversifying the Iraqi Economy: An Analytic Study for the Period (2010–2020), *Manar Elsharq Journal for Economic and Social Studies*, Vol. 2, No. 4, Manar Elsharq for Management and Commerce Studies, Iraq, 2024.
12. Alesina, Alberto & Ardagna, Silvia, *The Political Economy of Government Spending*. Cambridge University Press, Cambridge, 2023.

13. Alesina, Alberto & Perotti, Roberto, Fiscal discipline and the budget process, *the American Economic Review*, Volume 86, No 2, 1996.
14. Alesina, Alberto & Perotti, Roberto, Fiscal Adjustments in OECD Countries: Composition and Macroeconomic Effects. International Monetary Fund, Washington, Vol. 44, 2018.
15. Al-Fatlawi, Mustafa Wathiq, & Al-Fatlawi, Sarah Kadhim, The Impact of the Economic Diversification Policy on Achieving Financial Sustainability in Iraq for the Period (2004–2021), *Ahl Al-Bait Journal*, Volume 24, Issue 1, 2024.
16. Al-Khafaji, Ali Nasser & Hussein, Majid Kadhim 'The Impact of the Global Financial Crisis on the Iraqi Economy: An Analytical Study, *Economic Research Journal*, Iraq, 2024.
17. Allen Franklin & Gale Douglas, Financial contagion. *Journal of Political Economy*, Volume.108, Issue.1, 2000.
18. Allen Franklin & Gale Douglas, Financial fragility and asset price volatility, *Journal of Economic Dynamics and Control*, Volume 29, No5, 2005.
19. Allen Franklin Gale & Douglas, Financial intermediaries and markets. Published by The Econometric Society, Volume 72, No 4, 2004.
20. Al-Mashhadani Yaseen Hameed & Saleh, Ahmed Jasim, Economic Policies and Growth in Iraq After 2003, *Journal of Financial and Economic Developments*, 2024.
21. Al-Sharifi Nawras, Tax System Reforms in Iraq: Challenges and Opportunities. *Arab Journal of Economics and Finance*, Volume 5, No 2, 2021.
22. Ashraf Nava, et al., Financial Fragility and Stability: Evidence from Emerging Markets, *Journal of Financial Economics*, 2016.
23. Auerbach, Alan & Feldstein, Martin, *Handbook of Public Economics*. North-Holland, Amsterdam, 2018.
24. Auerbach, Alan & Gorodnichenko, Yuriy, Measuring the output responses to fiscal policy. *American Economic Journal: Economic Policy*, Volume 4, No 2, 2012.
25. Awdeh Mohamad, Financial Vulnerability in the Banking Sector: A Z-score Analysis, *Financial Stability Review*, 2015.
26. Azhar Shamran Jabur, Analysis of the Impact of Some Financial Indicators on the Reality of the Iraqi Economy for the Period 2004–2021, *Tamjeed Journal of Business Information and Technology*, Vol. 1, No. 2, Tamjeed Publication, Iraq, 2024.

27. Baldacci Emanuele, Hillman Arye & Kojo Naoko, Growth, Governance, and Fiscal Policy Transmission Channels in Low-Income Countries. *European Journal of Political Economy*, Volume.20, No .3, 2004.
28. Bank for International Settlements, Annual Economic Report, BIS Publications, 2017.
29. Barro Robert & Redlick Charles, The Effects of Government Spending on Economic Activity: Evidence from U.S. States. *Quarterly Journal of Economics*, 2020.
30. Baxter Marinna & King Robert, Fiscal Policy and Economic Performance. *American Economic Review*, 2020.
31. Benitez Juan Carlos, Mansour Mario, Miguel Pecho, Charles Vellutini, Building Tax Capacity in Developing Countries, International Monetary Fund, 2023.
32. Blanchard Olivier & Johnson David, *Macroeconomics*. Pearson Education, London, 2020.
33. Blanchard Olivier & Leigh Daniel, Growth forecast errors and fiscal multipliers. *American Economic Review*, Washington, Volume 103, No3, 2013.
34. Blanchard Olivier & Leigh Daniel, Growth Forecast Errors and Fiscal Multipliers. *IMF Economic Review*, 2022.
35. Blessing Moses, Economic Diversification Strategies for Oil-Dependent African Economies in the Era of Decarbonization " *Journal of Development Economics*, Volume104, No 1, 2021.
36. Bonney Richard, *systems economies et finances appliques* 'press Universitarior de France, France, 1996.
37. Bordo Michael & Meissner Christopher, Fiscal and financial crises, National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper No. 22059. 2016.
38. Borio Claudio & Drehmann Muthias, Assessing the risk of banking crises. *BIS Quarterly Review*, Basel, 2009.
39. Borio Claudio, Towards a Macroprudential Framework for Financial Supervision and Regulation? *BIS Working Papers*, No. 128, 2003.
40. Brunnermeier Markus & Martin Oehmke, Bubbles, financial crises, and systemic risk, *Working Papers*, *Handbook of the Economics of Finance*, Volume 2, 2013.
41. Brunnermeier Markus & Sannikov Yuliy, A macroeconomic model with a financial sector, *American Economic Review*, volume.104, No .2, 2014.

42. Buchanan James & Tullock Gordon, *The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy*. University of Michigan Press, Ann Arbor, 2018.
43. Buiter Willem & Rahbari Ebrahim, *The Impact of Fiscal Policy on Long-Term Growth*. CEPR Discussion Paper, London, 2021.
44. Capraru, Bogdan, Adriana Mihaela Andries, 'Financial Stability and Fragility: A Literature Review', *International Journal of Financial Studies* 2015.
45. Center for Financial Inclusion, *The State of Financial Inclusion*, CFI Publishing, 2016.
46. Chinn Menzie & Ito Hiro, A new measure of financial openness, *Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice*, Volume 10, No 3, 2007.
47. Claessens Stijn & Kose Ayhan. *Financial crises: Explanations, types, and implications*. *Financial Crises: Causes, Consequences, and Policy Responses*. International Monetary Fund, 2014.
48. Club Paris, *Debt Relief on Iraq (Agreement under the Paris Club on Iraq's External Debt, following UN Security Council Resolution 1483)*, Paris, France, 2004.
49. Cogan John & Taylor John, *The Economic Impact of Stimulus Packages*. *Journal of Economic Perspectives*, 2022.
50. Cordella Tito & Onder Harun, *Sharing Oil Rents and Political Violence*, *European Journal of Political Economy*, Volume 63, No 2, p5.
51. Corsetti Giancarlo & Muller Gernot, *Fiscal policy and the interest rate: The role of monetary policy*. *Journal of Economic Dynamics and Control*, Volume 30, No 7, 2006.
52. Devarajan Shantayanan & Giugale Marcelo, *The Case for Direct Transfers of Resource Revenues in Africa- Working Paper 333*, Center for Global Development, Washington, 2013.
53. Dhaneshwar Ghura & Barry Goodwin, *Determinants of growth in Sub-Saharan Africa*. *Journal of Economic Studies*, 2000.
54. Diamond Douglas & Dybvig Philip, *Bank runs, deposit insurance, and liquidity*. *Journal of Political Economy*, Volume.91, No . 3, 1993.
55. Elmeskov Jorgen & Sutherland Holly, *The Economic Effects of Fiscal Stimulus Measures*. *OECD Economic Outlook*, 2020.

56. European Union, Treaty on European Union (Maastricht Treaty) – Protocol on the Excessive Deficit Procedure, Official Journal of the European Communities, Maastricht, Netherlands, 1992.
57. Fan Shenggen, r HazellPete & Thorat Sukhadeo, Government Spending, Growth and Poverty in Rural India. American Journal of Agricultural Economics, Volume.82, No .4, 2000.
58. Fatas, Antonio & Mihov, Ilian, The effects of fiscal policy on consumption and employment. Journal of Economic Dynamics and Control, Volume 25, No5, 2001.
59. Feldestin Martin, how big should government be? national bureau of economic research working paper Number 5868 ,1996.
60. Feldstein Martin, The Effects of Government Spending on Economic Growth. National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2021.
61. Feldstein Martin, The Effects of Taxation on Capital Accumulation, University of Chicago Press, Chicago, 2022.
62. Fielding David, James Rewilak, The Z-score and Financial Stability: An Empirical Study, Financial Studies, 2016.
63. Furman Jason & Summers Lawrence, The Fiscal Implications of Increased Government Spending. Brookings Institution Press, Washington, 2023.
64. Gali Jordi & Gambetti Luca, The Effects of Government Spending on Economic Activity. European Economic Review, 2022.
65. Gavin Michael, & Perotti Roberto, Fiscal Policy and Inflation. Journal of Monetary Economics, 2022.
66. Gelos Gaston & Jacome Luis, Fiscal Policy and Economic Performance. International Monetary Fund, Washington, 2023.
67. Gennaioli Nicola & Shleifer Andrei & Vishny Robert, Neglected Risks: The Psychology of Financial Crises, Journal of Finance, Volume 150, No5, 2015.
68. Gennaioli Nicola, Shleifer Andrei & Vishny Robert, The importance of being riskless. Journal of Finance, Volume70, No1, 2015.
69. Gertler mark & Karadi Peter, A model of unconventional monetary policy. Journal of Monetary Economics, Volume 58, No1, 2011.
70. Gertler Mark & Kiyotaki Nobuhiro, Financial intermediation and credit policy in business cycle analysis, Handbook of Monetary Economics, Volume. 3, 2010..

71. Giavazzi Francesco & Pagano Marco, Can severe fiscal contractions be expansionary? Tales of two small European countries NBER Macroeconomics Annual MIT Press, 1990.
72. Goodhart Charles, The regulatory response to the financial crisis, Journal of Financial Stability, Economic Affairs, Volume 4, No 1, 2011.
73. Gordon Robert & Sloane Robert, Fiscal Policy and Economic Fluctuations. Journal of Economic Literature, 2022.
74. Gordon Robert, The Rise and Fall of American Growth: The U.S. Standard of Living since the Civil War. Princeton University Press, Princeton, 2022.
75. Gorton Gary & Ordonez Guillermo, Collateral Crises, American Economic Review, Volume 104, No 2, USA, 2014.
76. Gorton Gary, The panic of 2007, Nber Working Paper Series, No. 14358. National Bureau of Economic Research, 2008.
77. Greenwood, Robin & Scharfstein David, The growth of finance. Journal of Economic Perspectives, Volume 27, No 2, 2013.
78. Gruber Jonathan, Public Finance and Public Policy. Worth Publishers, New York, 2019.
79. Gupta Sanjeev & Tareq Shamsuddin, The Impact of Fiscal Policies on Economic Stability. International Monetary Fund, Washington, 2020.
80. Gupta Sanjeev & Clements Benedict, Emanuele Baldacci & Carlos Mulas-Granados, Fiscal Policy, Expenditure Composition, and Growth in Low-Income Countries. Journal of International Money and Finance, Volume 24, No 3, 2005.
81. Guttentag Jack & Herring Richard, Disaster myopia in international banking, Princeton Essays in International Finance No. 164, Princeton University, USA, 1986.
82. Hall Robert & Sargent Thomas, Government Spending and Economic Growth: A Review of the Evidence. Journal of Economic Literature, 2021.
83. Hellmann Thomas, Murdock Kevin & Stiglitz Joseph, Liberalization, moral hazard in banking, and prudential regulation: Are capital controls enough? American Economic Review, Volume 90, No 1, 2000.
84. Hossain Shamim & Turnovsky Stephen, Government Spending and Growth in Emerging Markets. Journal of Development Economics, 2019.
85. Husain, Aasim & Tazhibayeva, Kamilya & Anna Ter-Martirosyan, Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries, International Monetary Fund, No 253, 2008.

86. Imbs Jean, Tornell and Westermann, boom–bust cycles and financial liberalization, Boom bust cycles and financial liberalization, Aaron Tornell, Frank Westermann, MIT Press (2005), Volume 71, No 2.
87. International Monetary Fund (IMF), Global Financial Stability Report: Old Risks, New Challenges. IMF Publishing, 2015.
88. International Monetary Fund (IMF), Iraq: 2020 Article IV Consultation, Washington D.C., USA, 2020.
89. Jean-Claude Pineau. The impact of fiscal policies on public debt sustainability. and Economic Growth. Palgrave Macmillan, 2007.
90. Jorda Oscar, Schularick Morit & Taylor Alan, Financial crises, credit booms, and external imbalances: 140 years of lessons. National Bureau of Economic Research Economic Review, Volume 59, No16567, 2010.
91. Kashyap, Anil & Stein, Jeremy, What Do a Million Observations on Banks Say about the Transmission of Monetary Policy? American Economic Review, Volume 90, No 3, 2000.
92. Keen Michael, Tax Policy and Government Spending. Oxford University Press, Oxford, 2022.
93. Kindleberger Charles & Aliber Robert, Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises." 5th ed., Wiley. 2005.
94. Kiyotaki Nobuhiro & Moore John, Credit cycles. Journal of Political Economy, Heriot-Watt University, Scotland, Volume 105, No 2, 1997.
95. Kose, Ayhan & Terrones, Mauricio, How Does Government Spending Affect the Economy? Evidence from Emerging Markets. Journal of International Economics, 2019.
96. Laeven Luc & Valencia Fabian, Systemic banking crises database, International Monetary Fund, Economic Review, Volume 61, 2018, No 2.
97. Laeven Luc & Valencia Fabian, Systemic banking crises database: An update, IMF Working Paper WP/12/163, International Monetary Fund, 2012.
98. Laeven Luc & Valencia Fabian, Systemic Banking Crises Revisited. International Monetary Fund, Washington, 2020.
99. Leibfritz Willi, Thornton Johan, & Bibbee Alexandra, The impact of aging populations on public finances: An international perspective. OECD Economic Studies, Volume 29, 1997.

100. Lopez-Salido David & Valles Javier, Monetary policy and financial stability: The role of the monetary policy framework. *International Journal of Central Banking*, Volume5, No 3, 2009.
101. Mahmoud, Ahmed Sami & Khalaf, Ali Abbas, The Impact of Fiscal Policies on Economic Performance in Iraq: An Empirical Analysis *‘Iraqi Economic Journal*, Iraq, 2024.
102. Mahmoud, Ahmed Sami& Kareem, Hassan, The Impact of Economic Fluctuations on Financial Stability in Iraq *‘Journal of Economics and Development*, Iraq, 2023.
103. Mankiw Gregory, *Principles of Economics*, Cengage Learning, Boston, 2021.
104. Martínez-Jaramillo Serafin& Perez Omar, Fernando Avila Embriz, Fabrizio Lopez Gallo Dey, Systemic risk and financial fragility, *Journal of Economic Dynamics and Control*, Volume 43, No 11, 2010.
105. Mendoza Enrique, & Ostry Jonathan, The Fiscal Dimension of Economic Crises. *Journal of Economic Dynamics and Control*, 2022.
106. Mian Atif & Sufi Amir, Household leverage and the recession of 2007-2009, Paper presented at the 10th Jacques Polak Annual Research Conference Hosted by the International Monetary Fund, Volume 59, No1, 2019.
107. Mian, Atif & Sufi, Amir, Household leverage and the recession of 2007-2009. *International Monetary Fund*, Washington, Volume59, No1, 2011.
108. Mihaila Silvia & Spilimbergo Antonio, Government Spending and the Recovery: A Comparative Analysis. *IMF Economic Review*, 2021.
109. Minsky Hyman, *Stabilizing an Unstable Economy*, New Haven: Yale University Press, USA,1986.
110. Minsky Hyman, the financial instability hypothesis, The Jerome Levy Economics Institute, Working Paper No. 74. 1992.
111. Minsky Hyman, The financial instability hypothesis: An interpretation of Keynes and an alternative to “standard” theory. *Challenge*, Volume 20, No 1, 1977.
112. Minsky, Hyman Philip, *Stabilizing an Unstable Economy*, Yale University Press, New Haven, USA, 1986.
113. Mitchell Daniel, *The Impact of Government Spending on Economic Growth*. Heritage Foundation, Washington, 2018.

114. Morgner Matthias, Public financial management reforms in developing and post conflict countries, U4 Expert Answer 2013.
115. Musgrave Richard, & Musgrave Peggy, Public Finance in Theory and Practice. McGraw-Hill Education, New York, 2019.
116. Oates Wallace, Fiscal Federalism. Edward Elgar Publishing, Cheltenham, 2020.
117. Organization for Economic Development and Cooperation, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD / International Network on Financial Education Survey Across Countries. OECD Publishing, 2014.
118. Panizza Ugo, The Return of the Sovereign Debt Crisis." Journal of Economic Perspectives, Volume .28, No . 2, 2014.
119. Perotti, R. Public Spending and Economic Growth: The Case of the Euro Area. European Economic Review, 2021.
120. Poterba James, Government budget balances and the business cycle, Handbook of Macroeconomics, Elsevier, 1996.
121. Pritchett Lant & Werker Eric, Developing the Frontier: The Role of Private Sector Development in Sub-Saharan Africa." Economic Development and Cultural Change, Volume 60, No 1, 2012.
122. Prosper James, nrastructure Investment and Its Impact on Economic Development in Emerging Markets." Infrastructure Economics and Policy, Volume 29, No 2, 2025.
123. Rajan Raghuram & Zingales Luigi, The great reversals: The politics of financial development in the twentieth century. Journal of Financial Stability, Economic Affairs, Volume 69, No1, 2003.
124. Rajan Raghuram, Has financial development made the world riskier? Proceedings - Economic Policy Symposium - Jackson Hole, Federal Reserve Bank of Kansas City, 2005.
125. Ramey Valerie, Can government purchases stimulate the economy. Journal of Economic Literature, Volume 49. No 3, 2011.
126. Ramey Valerie, Government Spending and Economic Output. Quarterly Journal of Economics, 2021.
127. Ravna Morten, Schmitt-Grohe Stephanie & Martin Uribe, Consumption, Government Spending, and the Real Exchange Rate. Journal of Monetary Economics, Volume.59, No .3, 2012.

128. Regina, Birner & Cohen, Marc & Ilukor, John, Rebuilding Agricultural Livelihoods in Post-Conflict Situations: What are the Governance Challenges? The Case of Northern Uganda, Uganda Strategy Support Program Working Paper 07, International Food Policy Research Institute, Washington, 2011.
129. Reinhart Carmen & Rogoff Kenneth, This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton University Press, UAS, 2009.
130. Reinhart Carmen & Rogoff Kenneth, This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton University Press. Princeton and Oxford, 2011.
131. Romer Christing & Romer Daved, The Evolution of Economic Policy. National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2018.
132. Romer David, Advanced Macroeconomics. McGraw-Hill Education, New York, 2021.
133. Rosen Harvey & Gayer Ted, Public Finance, McGraw-Hill Education, New York, 2019.
134. Saad Ghani & Abbas Mohsen & Essam Jassim Ashoor, The Impact of Trade Openness on the Reality Industry in Iraq for the Period (2004–2022), Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol. 30, No. 143, University of Baghdad (College of Administration and Economics), Baghdad, Iraq, 2024.
135. Sargent Thomas & Wallace Neil, Inflation, Employment, and Government Spending. Journal of Monetary Economics, 2019.
136. Schularick Moritz & Taylor Alan, Credit booms gone bust: Monetary policy, leverage cycles, and financial crises, 1870-2008. American Economic Review, Volume 102, No 2, 2012.
137. Shree Deepa & Agarwal Vanita " Macroeconomics " Tata McGraw-Hill publishing, 2007.
138. Slemrod Joel & Yitzhaki Shlomo, The Economics of Taxation and Government Spending. Cambridge University Press, Cambridge, 2020.
139. Spilimbergo, Antonio& Symansky, Steve& Blanchard, Olivier, Carlo Cottarelli, Fiscal Policy for the Crisis: Lessons from the Recent Experience. International Monetary Fund, Washington, 2020.
140. Stiglitz Joseph & Rosengard Jay, Economics of the Public Sector. Norton & Company, New York, 2020.

141. Sutherland, Alan, Fiscal crises and aggregate demand: can high public debt reverse the effects of fiscal policy? *Journal of Public Economics*, Volume 65, No 2, 1997.
142. Sutherland, Alan, Fiscal policy and economic activity, *Monetary Policy and Economic Activity*. University of Chicago Press, Chicago, 1995.
143. Talvi Ernesto & Vegh Carlos, Taxation and the stability of public debt, *Journal of Development Economics*, Volume 78, No 1, 2005.
144. Tanzi Vito & Schuknecht Ludger, *Public Spending in the 20th Century: A Global Perspective*, Cambridge University Press, Cambridge, 2022.
145. Tanzi Vito, *Government versus Markets: The Changing Economic Role of the State*. Cambridge University Press, Cambridge, 2019.
146. Tanzi Vito, *Public Spending and Economic Development: Analyzing the Trends*. World Bank Policy Research Working Paper, Washington, 2021.
147. Velasco, Andres, A model of endogenously determined fiscal deficits and debt. *Journal of Public Economics*, Volume 73, No1, 1999.
148. von Hagen Juergen, Debt and deficit: What do we know? In M. Buti, *The Euro: The First Decade*. Oxford University Press, 2004.
149. Von Hagen Jurgen & Hammond George, *Budgetary institutions and fiscal performance*, *Fiscal Policy and Economic Growth*, Springer, 1998.
150. World Bank, *Financial Inclusion and Stability: What Can We Learn from the Past?* World Bank Publications, 2018.
151. World Bank, *Iraq, Economic and Social Challenges (Report No. 31723-IQ)*, Washington D.C., USA, 2004.
152. Wren-Lewis Simon, *Fiscal policy and its implications for economic stability*, *Fiscal Policy and Growth*. MIT Press, 2009.
153. Zinah Ismael Meteab, & Faleh Murad Murad, *The Impact of Trade Openness on the Reality Industry in Iraq for the Period (2004–2022)*, *Journal of Economics and Administrative Sciences*, Vol. 30, No. 143, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Baghdad, Iraq, 2024.

## **Abstract**

---

This research addresses understanding both public spending policies and their economic effects, exploring the role of public spending policies in addressing economic problems and crises, and clarifying the fragility of public finances, its causes, indicators, and ways to address and mitigate it. It also analyzes the development of public spending, both current and investment, in Iraq, and the development of indicators of public finance fragility in Iraq during the period 2003-2023. The hypothesis is that the Iraqi financial system, being a rentier economy, suffers from chronic structural imbalances aggravated by the excessive reliance on oil revenues and their fluctuations. ...

The study aims to clarify the nature of public spending (whether consumption or investment) and its role in the trajectory of public financial fragility. To achieve this goal, consumption expenditure and investment expenditure were identified as the main independent variables, while financial fragility was measured using a set of macroeconomic indicators, including: the ratio of public debt to GDP, the ratio of budget deficit to GDP, the ratio of oil revenues to total revenues, and the ratio of public expenditure to GDP. Modern standard models (the Autoregressive Distributed Lag - ARDL model) were employed to test the relationship between the variables in both the short and long term. The results concluded that the effects of public consumption and investment expenditure on public financial fragility indicators vary.

The research concluded with a set of findings and recommendations, including that the current structure of public spending in Iraq, which is heavily skewed towards the consumption side, does not promote GDP growth and relies on exhausted revenue sources, thereby increasing the fragility of public finances. Under the current circumstances, Iraq needs radical reforms in public expenditure management to ensure a more efficient use of resources and achieve the desired economic and social objectives.

**Keywords:** public spending, fragility of public finances, Iraqi economy

**Republic of Iraq**  
**Ministry of Higher Education and  
Scientific Research**  
**University of Karbala**  
**College of Administration and  
Economics**  
**Department of Economics**



**The Role of Public Spending Policies in Reducing  
the Fragility of Public Finance in Iraq**

**A thesis Submitted to The Council of the College of  
Administration and Economics -University of Karbala,  
as part of the requirements for obtaining a PhD in  
Economic Sciences**

**by:**

**Abbas Jawad Ahmed Kishmish**

**Supervised by:**

**Prof. Dr. Hashim Marzoog Ali Al-Shammari**

**2025A.D**

**1447A.H**